البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

التقرير السنوي 2018

طريق تقدّمنا مبني على إبداعنا وتجدّدنا

التقرير السنوي

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي وليّ العهد
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
حفظه الله ورعاه

المحتويات

رسالة ورؤية البنك	٩
أعضاء مجلس الإدارة	١٠ – ١٣
أولاً: كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٦ – ١٩
ثانياً: تقرير مجلس الإدارة	٢٢ – ٥٧
ثالثاً: البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات	٦٠–١٦٧
رابعاً: تقرير مدقق الحسابات المستقل	١٧٠–١٧٥
خامساً: دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها	١٧٨–٢١٥
سادساً: عناوين فروع البنك	٢١٨–٢١٩

رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقيّتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة

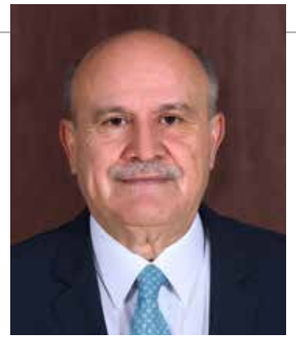

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس الإدارة

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)

عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

عضو مجلس إدارة وتمثلها:

سعادة الآنسة شادن زياد نبيه "درويش الحجي"

شركة الأردن الأولى للاستثمار

عضو مجلس إدارة ويمثلها كلاً من:

سعادة السيد "محمد خير" عبد الحميد عبابنة

حتى تاريخ ٢٠١٨/٥/١٤

سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"

اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩

أعضاء مجلس الإدارة

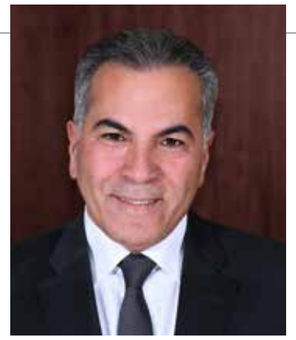

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة

عضو مجلس إدارة

شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة

عضو مجلس الإدارة وتمثلها:

سعادة السيدة ريم بنت ناصر بن محمد الصالح

إعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٩/٤

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن

عضو مجلس إدارة

سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي

عضو مجلس إدارة

شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة

عضو مجلس إدارة ويمثلها

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور

عضو مجلس إدارة

أولاً: كلمة رئيس مجلس الإدارة

نظرة مستقبلية طموحة وخطط تطوير مدروسة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسرني أن اقدم لكم التقرير السنوي الخامس عشر للبنك التجاري الأردني للعام ٢٠١٨.

حيث شهد هذا العام العديد من الصعوبات والتحديات التي أثرت على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فقد استمرت حالة عدم الاستقرار في المنطقة واستمرار أثرها الاقتصادي والاجتماعي على المملكة، يضاف إلى ذلك الإجراءات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الأردنية خلال العام، بزيادة ضريبة المبيعات أو فرضها (على عدد من السلع) إضافة إلى إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد، مما سوف ينعكس على النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو، كذلك شهد العام ٢٠١٨ استمرار تراجع عدد من المؤشرات الاقتصادية أو استقرارها عند مستوياتها الحالية، حيث بقي معدل النمو للناتج المحلي يراوح معدلاته المتدنية، كما بقيت معدلات الدين العام إلى الناتج المحلي ومعدلات البطالة في مستوياتها المرتفعة، واستمر العجز في المالية العامة وفي الميزان التجاري، وانخفض رصيد المملكة من الاحتياطات الأجنبية، وشهد السوق شحاً في السيولة وانعكس هذا الأمر بشكل سلبي على السوق المصرفي والسوق المالي، وعلى أوجه النشاط الأخرى.

هذه الأمور رافقها رفع لأسعار الفائدة على أدوات الدين الرئيسية من قبل البنك المركزي لأكثر من مرة (تماشياً مع زيادة معدل الفائدة على الدولار) وكان الهدف من هذا الإجراء الحفاظ على الاستقرار المالي إلا أن هذا الإجراء أثر على منح التسهيلات (لارتفاع معدل الإقراض)، وانعكس هذا الأثر على العديد من القطاعات الاقتصادية كالنقل والعقارات وقطاع التجزئة وغيرها، أيضاً شهد العام ٢٠١٨ تطبيق المعيار المحاسبي رقم ٩ والذي أدى إلى زيادة مخصصات الديون ونفقاتها وانعكاسها على أرباح البنوك.

البنك التجاري الأردني ورغم هذه الظروف، تحسنت نتائجه خلال العام ٢٠١٨ مقارنة مع العام السابق حيث ارتفع صافي الربح بعد الضريبة بنسبة ٣٢,٧% من ٣,٧٩ مليون دينار خلال العام ٢٠١٧ إلى ٥,٠٣ مليون دينار خلال العام ٢٠١٨، كذلك ارتفع صافي تسهيلات البنك من ٧١٨ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٧ الى ٧٢٨ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٨ وبنسبة نمو بلغت ١,٤%، أما أرصدة ودائع العملاء فقد شهدت انخفاضاً بنسبة ٨% نهاية العام ٢٠١٨ عن العام السابق ٢٠١٧ حيث انخفضت من ٩٧١ مليون دينار إلى ٨٩٣ مليون دينار، إلا أن هذا الانخفاض رافقه تحسن في نوعية محفظة الودائع فقد تركز الانخفاض في الودائع الآجلة (ذات التكلفة المرتفعة) والتي انخفضت بمبلغ ٧١ مليون دينار مقابل ارتفاع أرصدة التوفير والتي ارتفعت بمبلغ ١٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٨ عن نهاية العام السابق. أما حقوق الملكية وبسبب تطبيق المعيار المحاسبي رقم ٩ وانعكاس آثاره على مخصصات البنك، فقد انخفضت بنسبة ١٠,٤ % وبلغت ١٣٤ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ١٤٩,٥ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٧.

السادة المساهمين الكرام،

ومع هذا التحسن في النتائج المالية للبنك، كان هناك العديد من الإنجازات المالية والتشغيلية الأخرى التي حققها البنك خلال العام ٢٠١٨، فعلى الجانب المالي عمل البنك على تقوية مركزه المالي في جوانب عدة، منها ما يتعلق بجودة محفظة التسهيلات، حيث تمت زيادة مخصصات الديون غير العاملة مما أدى إلى رفع معدل التغطية لها وهو مؤشر إيجابي ذلك أن ارتفاع معدل التغطية يجعل البنك قادراً على مواجهة أي تعثرات مستقبلية في السداد من قبل المقترضين. ومنها ما يخص مصادر الأموال، حيث تم العمل على رفع جودة محفظة ودائع العملاء من خلال خفض تركز الودائع ذات التكلفة المرتفعة واستبدالها بودائع متدنية التكلفة.

وعلى مستوى عملاء البنك وهم محور العملية المصرفية، استمر البنك باستقطاب عملاء وقطاعات جديدة مع التركيز على عملاء قطاع الأفراد، من خلال تقديم أفضل الخدمات المصرفية لهم والتواصل معهم ومعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم، مع استمرار الجهود للمحافظة على العملاء القائمين. وبهدف عكس صورة عصرية للبنك وتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية لدى عملائه؛ قام البنك بتحديث فروعه وإعادة تصميمها ضمن أفضل المواصفات المصرفية. كما قام البنك خلال العام بافتتاح عدد من الفروع في مناطق عدة ومنها (أم أذينة والمدينة الرياضية ومدينة جنين في فلسطين)، ودراسة افتتاح فروع في مناطق أخرى، مع وجود توجه لدى البنك بالتوسع والانتشار من خلال فروع (إكسبرس) في عدة مناطق، وجاء هذا التوجه كون تكلفة التجهيز والتأسيس لهذه الفروع أقل من الفروع التقليدية وإجراءات افتتاحها أسهل، وتقوم هذه الفروع بتقديم الخدمات المصرفية الأساسية للأفراد. أما على صعيد الصرافات الآلية؛ فقد قام البنك خلال العام ٢٠١٨ بتوسيع شبكة الصرافات الآلية من خلال إضافة عدد من الصرافات الآلية في عدة مناطق في المملكة وخاصة في المناطق التي تشهد نشاطاً اقتصادياً وسكانياً.

واستجابة لحاجات ورغبات العملاء، وللتطورات التي يشهدها عالم الأعمال، وفي ظل المنافسة الكبيرة من قبل مختلف بنوك القطاع المصرفي لاستقطاب العملاء، وتقديم أفضل الخدمات المصرفية لهم، قام البنك بتطوير عدد من المنتجات ومنها على وجه الخصوص منتج التوفير (والذي يشهد تنافس كبير بين البنوك) حيث تم تطويره ليصبح أكثر تنافسية في السوق المصرفي من خلال تسهيل شروط الاشتراك في الجوائز (خفض الحد الأدنى من رصيد الحساب للعميل حتى يحق له الاشتراك في السحب على الجوائز إلى ١٠٠ دينار) ورفع قيمة الجوائز (أصبحت الجائزة الكبرى نصف مليون دينار) كذلك قام البنك بتطوير وطرح العديد من المنتجات، منها على سبيل المثال (إطلاق منتج البطاقة المدفوعة مسبقاً Yelo Card، وإطلاق خدمة الإصدار الفوري، وخدمة الإيداع النقدي الفوري في عدد من الفروع واستبدال كشوفات الحساب اليدوية بالآلية وغيرها...)، إضافة إلى تطوير قنوات تقديم الخدمات سواء بالطرق التقليدية أو الإلكترونية.

وعلى مستوى العمليات الداخلية قام البنك خلال عام ٢٠١٨ بتحديثات على منظومة التكنولوجيا وعلى النظام البنكي، كما قام بتطوير وبرمجة عدد من الأنظمة والبرامج، انسجاماً مع أهدافه الاستراتيجية في مجال تقنية المعلومات والمتمثلة بالوصول إلى الأتمتة الشاملة لكافة الأنظمة والبرامج مستقبلياً.

وعلى مستوى الإجراءات الرقابية، عمل البنك على متابعة كافة متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية وتطبيقها، واتخاذ الإجراءات التي تضمن الالتزام بالمعايير الدولية التي تطلبها الجهات الرقابية، كما قام البنك في بداية العام ٢٠١٨ بتطبيق المعيار المحاسبي رقم «٩» على البيانات المالية.

وعلى مستوى موظفي البنك وموارده البشرية فقد استمر البنك بإيلاء هذا الجانب الرعاية والاهتمام، كون الموظفين أحد المحاور الرئيسية للعملية المصرفية ومكوناً مهماً من مكوناتها، وذلك من خلال العمل على تحسين الوضع الوظيفي للموظفين وزيادة نسبة الرضا الوظيفي، كما قام البنك باتخاذ وتطبيق جملة من الإجراءات والبرامج التي تجعل البنك من الجهات المفضلة للتوظيف في القطاع المصرفي، فعمل على منح زيادات ومكافآت للموظفين بهدف خفض الفجوة بين المزايا والمنافع الممنوحة لموظفي البنك مقارنة مع القطاع المصرفي الأردني، كما قام بتحديث وتطوير عدد من الأنظمة والبرامج الخاصة بشؤون الموظفين وأتمتتها بهدف توفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للموظفين.

كما يقوم البنك وباستمرار بالبحث عن الكفاءات في السوق المصرفي لرفد كادره البشري بها، إضافة إلى العمل على رفع كفاءة الكادر البشري المتواجد لديه حالياً من خلال التدريب والتطوير المستمر، لما للتدريب من دور مهم في زيادة كفاءة وأداء الموظفين.

السادة المساهمين الكرام،

هذا وعلى الرغم من الدور المهم والمحوري الذي تلعبه البنوك في النشاط الاقتصادي، فإنها تقوم أيضاً بدعم ورعاية العديد من الأنشطة المجتمعية التي تخدم المجتمع المحلي وتساهم في تنميته، وكون البنك التجاري جزءاً من هذا القطاع فإنه لم يتخلى عن قيامه بهذا الدور، فخلال العام ٢٠١٨ قام البنك بتقديم الدعم والرعاية للعديد من الأنشطة والفعاليات العلمية والاقتصادية والخيرية، كما قام بتدريب عدد من طلاب الجامعات حديثي التخرج في فروعه ودوائره المختلفة مساهمة منه في تعزيز الجانب الأكاديمي للخريجين الجدد بالجانب العملي ليصبحوا مؤهلين لسوق العمل.

السادة المساهمين الكرام،

أخيراً لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة البنك المركزي الأردني على دعمهم المتواصل وللسادة هيئة الأوراق المالية، كما أتقدم بالشكر لمساهمينا وعملائنا الأعزاء على ثقتهم المتواصلة بمؤسستنا، وللسادة أعضاء مجلس إدارة البنك الموقر وللإدارة التنفيذية ولكافة الموظفين والعاملين في البنك على الجهود التي بذلت خلال العام ٢٠١٨، راجياً من الله القدير أن يحمل العام الجديد ٢٠١٩ في طياته المزيد من التقدم والازدهار لمؤسستنا العزيزة ولأردننا الحبيب، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ميشيل الصايغ
رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	
الإسم	المسمى الوظيفي
سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام
علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	نائب المدير العام للعمليات والدعم
رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	نائب المدير العام للأعمال المصرفية
محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية
وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
مجدي محمود ابراهيم بنات	مساعد مدير عام العمليات (لغاية ٢٠١٨/٠٨/١٩)
زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	المدير الإقليمي لفروع فلسطين (مكلف بمهام مدير اقليمي منذ تاريخ ٢٠١٨/٠٥/٢٨ الى تاريخ ٢٠١٨/٠٧/٢٩ ومدير اقليمي منذ تاريخ ٢٠١٨/٠٧/٣٠)
منتصر مروان شفيق الششتري	المدير الإقليمي لفروع فلسطين (لغاية ٢٠١٨/٠٥/٢٨)
منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب*	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات (إعتباراً من ٢٠١٨/١١/٢٦)
غادة محمد فرحان حلوش*	أمين سر مجلس الإدارة
وحيد درويش محارب حيمور*	مدير دائرة معالجة الائتمان وإسترداد الديون

* المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا.

مدراء الدوائر الرقابية	
الإسم	المسمى الوظيفي
محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
مازن عبد السلام محمود الخطيب	مدير دائرة المخاطر
أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام

مدراء الدوائر في البنك	
الإسم	المسمى الوظيفي
ابراهيم بركات فياض العلاوين	مدير دائرة هندسة العمليات
ابراهيم عمر ابراهيم العلمي	مدير دائرة الأعمال المصرفية المتوسطة و الصغيرة
جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الإتصال المؤسسي
حسن لطفي حسن عطعوط	مدير دائرة تسهيلات التجزئة (إعتباراً من ٢٠١٨/٠٦/٠١)
ربى جهاد عطية شهاب	مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان
زياد احمد داود الرمحي	مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي
سامي نمر سالم النابلسي	مدير دائرة المؤسسات المالية
عميد نعيم عبد الفتاح البطران	مدير دائرة العمليات المركزية
فادي انيس موسى ربيع	مدير دائرة تميز الخدمة
فيصل محمود مصطفى النعيمات	مدير دائرة الخدمات التجارية
ماهر نايف سليمان هلسه	مدير الدائرة الإدارية
محمد احمد محمد عبيدات	مدير دائرة التحليل الائتماني والمراجعة
نورا وليد محمد الجيطان	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
هاني عبد الرحمن محمود درويش	مدير دائرة الخزينة
هيثم فيصل محمد الشمايلة	مدير دائرة المتابعة والتحصيل (دائرة متابعة الائتمان سابقاً)
ساجد محمود حسني أبو طوق	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى (بالوكالة إعتباراً من ٢٠١٧/٠١/٠٨)
وليد خالد ضيف الله القهيوي	مدير الدائرة القانونية
وليد فخري عمران العمد	مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات لغاية ٢٠١٨/١٢/٣١
ياسر فوزي يوسف القسوس	مدير الدائرة الهندسية
سمر يوسف أنيس العريان	رئيس قسم المساهمين

ثانياً: تقرير مجلس الإدارة

تحليل المركز المالي ومتابعة الأداء الفعلي

يلتزم البنك ببنود الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبنود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ وقواعد حوكمة الشركات، وتمت الإشارة لكافة البيانات الواردة والمطلوبة بموجب التعليمات في التقرير السنوي، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل، وفيما يلي بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة:

(١/أ): أنشطة البنك الرئيسية

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة لقطاعات الشركات والتجزئة والخزينة والاستثمار بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة ومن خلال تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الخاصة به، كما يعمل البنك على تعزيز تواجده وانتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة لتوسيع قاعدة عملائه.

(١/ب): أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

١- العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن – شارع الملك عبدالله الثاني – حي الرونق – عمارة رقم: (٣٨٤).
٢- يبلغ عدد موظفي البنك (٨٧٨) موظفاً في نهاية عام ٢٠١٨ مقسمة كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

فروع الأردن	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	٥٢٣
الرئيسي	١٧
المجمع التجاري	٦
جبل عمّان	٨
جبل الحسين	٦
العبدلي	٨
شارع مكة	٦
الشميساني	١٢
الصويفية	١٠
عمان	٦
اليرموك	٦
القويسمة	٨
ماركا	٧
الهاشمي الشمالي	٤
صويلح	٥
الفحيص	١٠
شارع وصفي التل	٨
أبو نصير	٤
السلط	٩
معدي	٧
الزرقاء	٨
ياجوز	٧
أم أذينة	٤
مأدبا	٨
العقبة	٨
الكرك	٩
إربد	١١
مكتب إربد	٨
الرمثا	٧
شارع الحصن	٧
المفرق	٩
المجموع	٧٥٦

فروع فلسطين	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة الإقليمية	٨١
نابلس	١٠
طولكرم	٨
رام الله	٨
مكتب رام الله	٧
بيت لحم	٨
المجموع	١٢٢

(١/ج): حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك:

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك ٢٧,٢ مليون دينار

(٢): لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(٣/أ): أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

١- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ
رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠٠٤/٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٦/١/١، وحصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام ١٩٧١. يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ والتي تضم تحت مظلتها ٣٣ شركة منتشرة في الوطن العربي وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا في مختلف المجالات كالكيماويات والهندسة والأدوات المنزلية والعقارات والخدمات المصرفية والإعلام، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها ٥,٠٠٠ موظف وموظفة.

– حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريركية الروم الأرثوذكس في عام ٢٠٠٢.
– حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام ٢٠٠٧.

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:
– رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
– رئيس مجلس إدارة دهانات ناشونال في كافة فروعها.
– عضو في مجلس أمناء جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة – عمّان.
– الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي– الفحيص.
– عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
– مؤسس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية الأرثوذوكسية.
– عضو مجلس أمناء جمعية الشؤون الدولية.
– مؤسس وعضو هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات.
– عضو في الاتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات ممثلاً عن فلسطين.
– عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.
– عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للبحث العلمي.
– عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني/ السودان.
– رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
– عضو مجلس أمناء الجامعة الهاشمية.
– رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٢- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠٠٤/٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٠، وحصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام ١٩٧٢. عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩ عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزيرالإعلام. وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني.

تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام ٢٠١٠– ٢٠١٢.
وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في عدة شركات:
– رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية الأردنية (جريدة الرأي).
– رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
– رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

كما أن معالي السيد أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة التدقيق.

٣- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها:

سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٢٣

ولد بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١. حصل على شهادة بكالوريوس علوم مالية ومصرفية – جامعة اليرموك/عمان/١٩٩٧، بالإضافة إلى عدة شهادات مهنية:

– حاصل على CVA (Certified Valuation Analyst) IACVA–USA–Jordan عام ٢٠١٢.
– حاصل على CFM (Certified Financial Management) IMA–USA–Jordan عام ٢٠٠٣.
– حاصل على CMA (Certified Management Accounting) IMA–USA–Jordan عام ٢٠٠٢.

وقد عمل السيد مازن الصحصاح في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي/ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من عام ٢٠٠٦/ رئيس قسم الدراسات والتحليل المالي (دائرة تمويل المشاريع والمساهمات الخاصة)، وشغل منصب عضو مجلس إدارة بشركة سرايا العقبة من تاريخ (٢٠١٣/٥/١ ولغاية ٢٠١٧/٤/٢٢).
كما أن السيد مازن الصحصاح عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٤- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥ وتمثلها:

سعادة الآنسة شادن زياد نبيه «درويش الحجي» اعتباراً من ٢٠١٦/٢/٢٤

ولدت بتاريخ ١٩٨١/٩/١٩. حصلت على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٣،
وحصلت على شهادة محلل معتمد (CFA) من CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية - فيرجينيا في العام 2010.
وحصلت على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.
شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، و محلل مالي رئيسي للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٠). وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة – دائرة الاستثمار بالأسهم (٢٠١٠– وحتى تاريخه).

كما تعمل الآنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة الـ CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.
– عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن (CFA Society/ Jordan) .
– عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما أن الآنسة شادن الحجي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

٥- شركة الأردن الأولى للاستثمار
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠١١/٤/٢٠ ويمثلها:

ويمثلها سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩ علماً بأن سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» كان عضو مجلس إدارة / بصفته الشخصية للفترة من تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨ ولغاية تاريخ ٢٠١٨/٠٧/٢٩.

ولد بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٥ وحصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩، وشهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨،
وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية/ صندوق النقد الدولي.

عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (٢٠٠٨–٢٠١٠)، كما كان مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (٢٠٠٥–٢٠٠٨). وعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت، كما شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وقد شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٥، وعضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨، وهو مستشار تطوير البرامج والأداء في مؤسسة عبد الحميد شومان من ٢٠١٣/٤ ولغاية الآن.

كما أن السيد صالح الكيلاني عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التسهيلات.

وكان يمثلها السيد «محمد خير» عبدالحميد عبابنه حتى تاريخ ٢٠١٨/٥/١٤

ولد بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٢. حاصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية من جامعة AIR UNIVERSITY /الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨ وماجستير في الإدارة العامة من جامعة أوبرن /الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩، والإدارة العليا من الجامعة البحرية للدراسات العليا / الولايات المتحدة عام ١٩٨٧، وشهادة بكالوريوس في العلوم العسكرية من جامعة AIR UNIVERSITY عام ١٩٧٧ و شهادة بكالوريوس في علوم الطيران من أكاديمية الطيران اليونانية عام ١٩٦٧،
وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي. التحق في سلاح الجو الملكي عام ١٩٦٣ و تخرج ضابط طيارعام ١٩٦٧ ورئيس هيئة أركان سلاح الجو الملكي الأردني عام (١٩٩٥– ١٩٩٩). كان عضو مجلس إدارة في الملكية الأردنية عام (١٩٩٥–١٩٩٩) ونائب رئيس مجلس إدارة في الأجنحة الملكية، تقاعد برتبة فريق ركن طيار، ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار من عام ٢٠١٠ .

كما أن السيد «محمد خير» عبابنه عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
–عضو لجنة التسهيلات.
–عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
–عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني»
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٠٦/٢٨
(النبذة التعريفية مبينة في عضوية شركة الأردن الأولى للاستثمار)

السيد صالح الكيلاني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٦- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠١٢/٦/٢٨

ولد بتاريخ ١٩٥٨/٨/١ وحصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦، عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (١٩٨١–١٩٨٧). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق- الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٧–١٩٨٨). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار - الرياض/ السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠١٠. وهوعضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (٢٠١٠–٢٠١١)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولي صندوق النقد الدولي.

وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في كل من:
- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام ٢٠٠٦.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر ٢٠١٦/٤ .
- رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتداول الأوراق المالية – مصر.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) من شهر ٢٠١٧/٤.
- عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية– مصر.
- عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة لغاية ٢٠١٨.
- رئيس هيئة المديرين في المدارس الكندية العالمية.
- رئيس هيئة المديرين في شركة مندلا للّيزر والجراحة التجميلية.
- عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
- عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.

كما أن السيد شريف الرواشده رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
- رئيس لجنة التدقيق.
- عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٧- شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية: ٢٠١٨/٩/٤ وتمثلها:

سعادة السيدة ريم بنت ناصر بن محمد الصالح

ولدت بتاريخ: ١٩٨٨/١١/٩، حصلت على شهادة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال تخصص تمويل وتسويق من الجامعة الأمريكية في الشارقة – الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٠، حصلت على شهادة الإقراض التجاري من بنك باركليز (٢٠١١– ٢٠١٣) – الخدمات المصرفية للشركات وتشمل شركات كبرى متعددة الجنسيات، وحصلت على شهادة استراتيجيات الاستثمار في إدارة الثروة العائلية، أكاديمية نكست جينيريشن، من بنك يو بي إس (UBS) في سويسرا.

الخبرات العملية
– شريك في ملكية شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة حالياً.
– تدير السيدة ريم حالياً محفظة الاستثمار وإدارة الأصول في الشركة القابضة.
– تشارك بنشاط في عمليات التطوير والتشغيل للشركات التابعة للشركة القابضة التي تعمل في القطاعات الغذائية والصناعية والمالية.
– عملت في الخزينة والأسواق العالمية – دويتشه بنك (٢٠١١)
– عملت مديرة تطوير الأعمال الجديدة – تومسون رويترز (٢٠١٤– ٢٠١٧).

٨- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥

ولدت بتاريخ ١٩٥٧/٦/٥ وحصلت على شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٢ ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشيستر/ بريطانيا عام ١٩٩٠، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام ١٩٧٩. وحصلت على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في قطاع البنوك؛ منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفترة (٢٠٠٧/١٢– ٢٠١١/١٢) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمّان للفترة (٢٠٠٣– ٢٠٠٧/١٢) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (١٩٩٨– ٢٠٠٣)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (١٩٩٣–١٩٩٨).

بالإضافة إلى العمل المصرفي، عملت السيدة إيمان في مجال التدريس والتدريب، حيث بدأت حياتها المهنية كمساعد بحث علمي في كلية التجارة - جامعة الكويت، وامتدت عبر السنين لتقوم بعدة دورات تدريبية متخصصة في الائتمان وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال معاهد ومؤسسات عالمية وإقليمية مثل وكالة الإنماء الأمريكية USAID والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وجمعية البنوك الأردنية وهي مدرب معتمد لـ Financial Market International.

تمثل السيدة إيمان الجمعيات النسائية التي تنتمي لها في منظمات عالمية أهمها:
(The Organization for Economic Co–operation and Development /OECD)، ومؤسسات محلية تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن والمرأة الريادية. وشغلت منصب نائب أول للرئيس في ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني للفترة ما بين ٢٠٠٩ – ٢٠١٦، وعضو المجلس الأعلى لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، ورئيس جمعية المرأة في مواقع صنع القرار (Women on Boards – Jordan) التي تأسست في ٢٠١٨/١٠.

كما أن السيدة إيمان الضامن رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٩- سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥

ولد بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٤ وحصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال/ التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام ٢٠٠٤، حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الاحصائي وإدارة الاعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٨، كما أنه حاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المالي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. فقد عمل كرئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة. وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات، ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين، ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO التي تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط. وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات واستشارات الأعمال في مكاتب شركة آرثر أندرسن العالمية في عمان عام ١٩٩١.

وهو عضو مجلس إدارة في عدة شركات:
– عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.
– عضو مجلس إدارة في شركة رؤية عمان للاستثمار والتطوير – مساهمة خاصة.
– عضو مجلس إدارة في شركة الكسيح للصناعات الغذائية – مساهمة خاصة.

كما أن السيد يزيد الخالدي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.

١٠- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها:

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

ولد بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٤ وحصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز/ بريطانيا في عام ١٩٩٧، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام ١٩٩٤، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC ، وحاصل على شهادة (Jordan Institute of Directors) J.I.O.D شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

وهو حالياً:

- مستشار مالي لمجموعة الصايغ.
- المدير العام لشركة برنسلي انتربرايز.
- شريك/ شركة تدريبات لتطوير المهارات.
- عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الحياة للأشعة التشخيصية.

حصل على عدة دورات أهمها:

- التخطيط الاستراتيجي للبنوك - يوروموني - لندن.
- شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
- التحليل المالي والإداري والموازنات التقديرية.
- مهارات التفاوض وإدارة الوقت والأزمات.
- عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

كما أن السيد عبدالنور عبدالنور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
- رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

١١- سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠١٦/٤/١٠

ولد بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٢ وحصل على شهادة ماجستير علوم مالية ومصرفية عام ٢٠١٥ من جامعة Sorbonne University Paris Abu Dhabi، حصل على شهادة بكالوريوس علوم حاسوب عام ١٩٨٥ من جامعة Utah State University, USA.
وقد شغل السيد نبيل مشحور منصب نائب الرئيس التنفيذي للتمويل والتخطيط في مصرف الهلال، ونائب الرئيس الأول للبنك العربي، وعضو مجلس إدارة شركة فيزا الأردن من تاريخ ٢٠٠٨–٢٠٠٩، وعضو مجلس إدارة شركة النسر العربي للتأمين من تاريخ ٢٠٠٨–٢٠٠٩. ويعمل حالياً مستشاراً مصرفياً.

كما أن السيد نبيل مشحور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

(٣/ب): أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

١- السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العام
- تاريخ التعيين : ٢٠١٥/٠٤/٠١ .
- تاريخ الميلاد : ١٩٦٤/٠٨/٢٢ .

الشهادات العلمية :
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس - الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) .

الخبرات العملية :
- نائب مدير عام - بنك الاسكان للتجارة للتمويل - (٢٠١٢ - ٢٠١٥) .
- مساعد مدير عام – بنك الاسكان للتجارة والتمويل - (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) .
- رئيس تنفيذي – شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/المملكة العربية السعودية - (٢٠٠٦– ٢٠٠٨) .
- مساعد مدير عام – البنك السعودي الأمريكي (ساميا) - (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) .
- مدير رئيسي – شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية - (١٩٩٩ - ٢٠٠٤) .
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - (١٩٨٩ - ١٩٩٧) .

٢- السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
نائب المدير العام للعمليات والدعم
- تاريخ التعيين : ٢٠٠٤/٠٧/٠١ .
- تاريخ الميلاد : ١٩٧٣/٠٣/١٧ .

الشهادات العلمية :
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (٢٠١٢) .

الخبرات العملية :
- مديراً لخدمات العملاء والمنتجات – شركة دي اتش أل العالمية منذ عام (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) .

٣- السيد رامي «محمد جواد» فؤاد حديد
نائب المدير العام للأعمال المصرفية
– تاريخ التعيين : ٢٠٠٩/٠٩/١٠ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٩/٠٢/٢٨ .

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية عام (١٩٩٢) .
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٨) .
– شهادة المحاسب القانوني الأمريكي / نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) .

الخبرات العملية :
– مدير إدارة أعمال الشركات – كابيتال بنك – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) .
– بنك الإسكان للتجارة و التمويل / البحرين – (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) .
– بنك BNP PARIBAS/ البحرين – (١٩٩٩ – ٢٠٠٢) .
– بنك المؤسسة العربية المصرفية / نيويورك – عام (١٩٩٩) .
– WHINNEY MURRAY & CO– (١٩٩٥ – ١٩٩٦) .
– UNITED TUBE PACKAGING INDUSTRY CO.LTD– عام (١٩٩٤) .
– WHINNEY MURRAY & CO – (١٩٩٢ – ١٩٩٣) .

٤- السيد محمد علي محمد القرعان
مساعد مدير عام الائتمان
– تاريخ التعيين : ٢٠٠٧/٠٦/١٩ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧١/١٠/٢٠ .

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (١٩٩٥) .

الخبرات العملية :
– بنك الإنماء الصناعي – (٢٠٠٣– ٢٠٠٤) .
– شركة دار الخبرة للإستشارات – (٢٠٠٢– ٢٠٠٣) .
– الشركة الأردنية لضمان القروض – (٢٠٠٠– ٢٠٠٢) .
– البنك العقاري المصري – (١٩٩٧– ٢٠٠٠) .
– شركة العاربة الدولية – (١٩٩٦– ١٩٩٧) .

٥- السيد سليم نايف سليم صوالحة
مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
– تاريخ التعيين : ٢٠١٦/٠٣/٠١ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٥/٠٩/٢٠ .

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (١٩٩٧) .
– درجة الماجستير في الأعمال الريادية/إدارة المشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠١)
– درجة الماجستير في التسويق من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠١)

الخبرات العملية :
– المدير الاقليمي – فيزا انترناشونال– الأردن والعراق وفلسطين – (٢٠١٤– ٢٠١٦) .
– مدير الفروع المحلية – بنك الإتحاد – (٢٠٠٨– ٢٠١٤) .
– مدير فرع – Wachovia Bank – (٢٠٠٧–٢٠٠٨) .
– مدير فرع – Washington Mutual – (٢٠٠٤– ٢٠٠٨) .

٦- السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك
مساعد مدير عام المالية
– تاريخ التعيين : ٢٠١٥/٠٦/١٤ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٧/٠٨/٠٥ .

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٠) .
– محاسب قانوني (CPA) عام (١٩٩١) .

الخبرات العملية :
– مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الإتحاد (الأردن) – (٢٠٠٩ – ٢٠١٥) .
– مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (٢٠٠٣ – ٢٠٠٩) .
– مدير أول إستشارات مالية لدى شركة آرثر آندرسن (المملكة العربية السعودية) – (١٩٩٣ – ٢٠٠٣) .
– محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (١٩٩٢) .

٧- السيد وائل «محمد يوسف» عارف رابيه
مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
– تاريخ التعيين : ٢٠١٤/٠٨/٢٤ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٧/١١/٠٧ .

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (١٩٩٩) .
– درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (٢٠٠٤) .

الخبرات العملية :
– بنك المؤسسة العربية المصرفية – (٢٠٠٦ – ٢٠١٤) .

– البنك الأهلي الأردني – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) .
– بنك الأردن – (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) .

٨- السيد أنس ماهر راضي عايش
المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
– تاريخ التعيين : ٢٠١٧/١١/١٢ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٩/١٠/١٢ .

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في الإقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (٢٠٠١) .

الخبرات العملية :
– مدير أول ، رئيس استثمار – بنك صفوه الإسلامي – (٢٠١١– ٢٠١٧) .
– مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) – (٢٠٠٧– ٢٠١١) .
– مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن) – (٢٠٠٦– ٢٠٠٧) .
– مسؤول دائرة الخزينة – بنك سوستيه جنرال (الأردن) – (٢٠٠٥– ٢٠٠٦) .
– مدير غرفة التداول –بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات و التمويل) – (٢٠٠١ – ٢٠٠٥)

٩- السيد مجدي محمود إبراهيم بنات
مساعد مدير عام العمليات (إعتباراً من ٢٠١٤/٠٦/٠٢ ولغاية ٢٠١٨/٠٨/١٩)
– تاريخ التعيين : ٢٠١٤/٠٦/٠٢.
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٠/٠٨/١٨.

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (١٩٩٤).

الخبرات العملية :
– مساعد مدير عام العمليات – البنك التجاري الأردني – (٢٠١٤ – ٢٠١٨).
– مدير دائرة تميز الجودة – بنك الإتحاد – (٢٠١٢– ٢٠١٤).
– مدير دائرة السياسات و الإجراءات – البنك العربي (١٩٩٤– ٢٠١٢).

١٠- السيد زاهر «محمد فاروق» ذيب معلا
المدير الإقليمي لفروع فلسطين (مكلف بمهام مدير إقليمي منذ تاريخ ٢٠١٨/٠٥/٢٨ إلى تاريخ ٢٠١٨/٠٧/٢٩ ومدير إقليمي منذ تاريخ ٢٠١٨/٠٧/٣٠)
– تاريخ التعيين : ٢٠١٨/٠١/٢١.
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٨/٠٣/٠١.

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال / Marygrove College – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩).

الخبرات العملية :
– مدير دائرة أصول الأفراد – نائب رئيس – البنك العربي – (٢٠٠٧ – ٢٠١٨).
– Personal Financial Representative – Washington Mutual Bank – (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧).
– Personal Banker – JP Morgan Chase – (٢٠٠٢ – ٢٠٠٦).
– Financial Advisor–UBS Bank – (٢٠٠٠–٢٠٠٢) .

١١- السيد منتصر مروان شفيق الششتري
المدير الإقليمي لفروع فلسطين (إعتباراً من ٢٠١٣/٠٤/١٤ ولغاية ٢٠١٨/٠٥/٢٨)
– تاريخ التعيين : ٢٠١٣/٠٤/١٤.
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٧/٠٦/٢٦.

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في الحاسوب الإلكتروني/ علوم مالية و مصرفية – جامعة اليرموك عام (١٩٨٩).

الخبرات العملية:
– المدير الإقليمي لفروع فلسطين – البنك التجاري الأردني– (٢٠١٣ – ٢٠١٨).
– مدير عام – شركة القمر للمياه المعدنية / شركات استثمارية (عائلية) – (٢٠١٠ – ٢٠١٣).
– البنك العربي – (١٩٨٩ –٢٠٠٧).

١٢- السيد محمود إبراهيم محمود محمود
مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
– تاريخ التعيين : ٢٠١٣/٠٥/٢٦.
– تاريخ الميلاد : ١٩٨٠/٠٨/١٠.

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام (٢٠٠٢).
– درجة الماجستير في نظم المعلومات المحاسبية (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام (٢٠٠٧).
– مدقق أنظمة الضبط الداخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية – نيو جيرسي – الولايات المتحدة – عام (٢٠٠٨).
– خبير امتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية (Certified Compliance Professional CCP) – عام (٢٠١١).

الخبرات العملية :
– مسؤول وحدة الامتثال – بنك الأردن – (٢٠٠٩– ٢٠١٣).
– مشرف تدقيق – شركة الأخوة لتدقيق الحسابات – أعضاء في INPECT – (٢٠٠٧– ٢٠٠٩).
– رئيس فريق – مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والإستشارات –) ٢٠٠٢– ٢٠٠٥).

١٣- السيد مازن عبد السلام محمود الخطيب
مدير دائرة المخاطر
– تاريخ التعيين : ٢٠٠٤/٠٦/٢٢.
– تاريخ الميلاد : ١٩٥٩/١١/٢٠.

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد عام (١٩٨٢).

الخبرات العملية :
– مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان – بنك الإتحاد للإدخار والاستثمار (١٩٩٥– ٢٠٠٤).
– مفتش داخلي – البنك العقاري العربي المصري (١٩٩٢– ١٩٩٥).
– مدقق حسابات داخلي – بيت التمويل الكويتي – (١٩٨٦– ١٩٩٠).
– مدقق حسابات – المكتب الكويتي لتدقيق الحسابات (ارثر ويونج) – (١٩٨٢ – ١٩٨٦).

١٤- السيد أجود شرف الدين علي الروسان
المدقق العام
– تاريخ التعيين : ٢٠١٧/٠٤/٠٢.
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٩/٠٨/١٨ .

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب / سوريا عام (١٩٩٢).
– درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (١٩٩٧).
– شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية الينوي – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) .
– شهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات – الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠١) .

الخبرات العملية :
– رئيس التدقيق الداخلي – بنك ستاندرد تشارترد – الأردن – (٢٠١٦ – ٢٠١٧).
– رئيس التدقيق الداخلي – بنك الأردن دبي الإسلامي – (٢٠٠٩ – ٢٠١٦).
– مدير مراجعة الاداء والمخاطر – جهاز أبو ظبي للمحاسبة – (١٩٩٧ – ٢٠٠٩).
– محلل موازنات – دائرة الموازنة العامة – وزارة المالية – (١٩٩٣ – ١٩٩٧).

(٣/جـ): المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا:

١- السيد منير «محمد جمعه» أحمد المحتسب
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات (إعتباراً من ٢٠١٨/١١/٢٦)
– تاريخ التعيين : ٢٠١٨/١١/٢٦ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧١/١٢/٢٢ .

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من جامعة عمان الأهلية عام (١٩٩٤).

الخبرات العملية:
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (١٩٩٥ – ٢٠٠٠).
– البنك السعودي للاستثمار – (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤).
– مديراً لدعم الحلول – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠٠٤ – ٢٠١٨).

٢- الآنسة غادة محمد فرحان حلوش
أمين سر مجلس الإدارة
– تاريخ التعيين : ٢٠٠٤/٠٤/٢٥.
– تاريخ الميلاد : ١٩٥٩/١١/٢٦.

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في الإقتصاد من الجامعة الأمريكية – بيروت / لبنان عام ١٩٨٣.
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة شرق لندن بريطانيا عام ١٩٩٥.

الخبرات العملية:
– مساعد مدير دائرة المشاريع في المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي – ١٩٨٤ – ٢٠٠٤ .
– نائب المدير العام للبنك التجاري الأردني إعتباراً من ٢٠٠٤/٠٤/٢٥ ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١.
– أمين سر مجلس الإدارة تم تكليفها إعتباراً من ٢٠١٧/٠٤/١٧ وتم تثبيتها إعتباراً من ٢٠١٧/٠١/٠١ و لغاية الآن.

٣- السيد وحيد درويش محارب حيمور
مدير دائرة معالجة الائتمان وإسترداد الديون
– تاريخ التعيين : ٢٠١٧/٠٦/٠١ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٤/٠٨/٠٣ .

الشهادات العلمية :
– درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الزيتونة عام (٢٠١٢) .
– دبلوم سنتين في العلوم المالية والمصرفية من كلية المجتمع العربي (١٩٨٨) .

الخبرات العملية :
– مدير مركز التسويات واسترداد الديون – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (١٩٨٩ – ٢٠١٧) .

(٣/د): أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام:

– استقالة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» من عضوية مجلس الإدارة كعضو مستقل بتاريخ ٢٩/٠٧/٢٠١٨ وأصبح عضو غير مستقل بنفس التاريخ وممثل عن شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– استقالة السيد مجدي محمود ابراهيم بنات / مساعد مدير عام العمليات بتاريخ ٢٠١٨/٠٨/١٩.
– استقالة السيد منتصر مروان شفيق الششتري / المدير الإقليمي لفروع فلسطين بتاريخ ٢٠١٨/٠٥/٢٨.

(٤): أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم ١٪ فاكثر مقارنة مع السنة السابقة، والمستفيد النهائي للمساهمات:

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن
				كما في ٢٠١٨/١٢/٣١	النسبة ٪				كما في ٢٠١٧/١٢/٣١	النسبة ٪			
١	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح بنسبة ٢٥٪ نورة بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪ مها بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪ ساره بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٢	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٣	شركة الأردن الأولى للاستثمار المستفيد النهائي: نفسه	أردنية	أ – شركة جيمبال القابضة بنسبة ٢٧,٢٠٪ المستفيد النهائي شركة ناك فنتشرز ش.ش نسبة ١٠٠٪ والمستفيد النهائي شركة ايه دي ناك فنتشرز ذ.م.م بنسبة ١٠٠٪ والمستفيد النهائي بنك أبوظبي التجاري بنسبة ٩٩,٧٥٪ ب – البنك التجاري بنسبة ٩,٩٦٪ جـ – شركة الأصباغ الوطنية القابضة بنسبة ٦,٧٢٪ د – شركة التجمع المتحدة العقارية ٥,٣٣٪ المستفيد النهائي بيت الاستثمار العالمي بنسبة ٩٩٪ هـ – كلارا عبدالنور نايف عبدالنور بنسبة ٥,١٩٪	١٤,٧٤١,٨٧٢	١٢,٢٨٪	١,١٩٩,٩٩٨	٨,١٤٪	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٤,٧٧٦,٥٥٨	١٢,٣١٪	١,١٩٩,٩٩٨	٨,١٢٪	بنك الاستثمار العربي الأردني
						١,٢٥٠,٠٠٠	٨,٤٨٪	بنك الاتحاد			١,٢٥٠,٠٠٠	٨,٤٦٪	بنك الاتحاد
٤	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	١٢,٨٤٤,٦٨٧	١٠,٧٠٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	١٢,٨٠٠,٤٧٥	١٠,٦٦٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٥	إبراهيم فايق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	١٢,٠٨٩,٠١١	١٠,٠٧٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	١٢,٠٦٥,٨٧٧	١٠,٠٥٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٦	سامر سليم فايق الصايغ	أردنية	نفسه	٦,٨٩٤,٠٤٨	٥,٧٤٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٦,٨٩٤,٠٤٨	٥,٧٤٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٧	سامي سليم فايق الصايغ	أردنية	نفسه	٣,٦٢٨,٥٩٠	٣,٠٢٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٣,٦٢٨,٥٩٠	٣,٠٢٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٨	سمر سليم فايق الصايغ	أردنية	نفسها	١,٨١٤,٢٩٦	١,٥١٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	١,٨١٤,٢٩٦	١,٥١٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٩	شركة الأصباغ الوطنية القابضة	أردنية	ميشيل فايق ابراهيم الصايغ بنسبة ٣٣,٣٣٪ ابراهيم فايق ابراهيم الصايغ بنسبة ٣٣,٣٣٪ سامر سليم فايق الصايغ بنسبة ٣٣,٣٣٪	١,٦٥٦,٦٤١	١,٣٨٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	١,٦٥٦,٦٤١	١,٣٨٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
١٠	نهى ميشال موسى حداد	أردنية	نفسها	١,٢٩٥,٩٢٦	١,٠٧٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	١,٢٩٥,٩٢٦	١,٠٧٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

(٥/أ): الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاتها*:

البيان	٢٠١٨	٢٠١٧
حصتنا السوقية/ تسهيلات	٪٢,٨٤	٪٢,٧٧
حصتنا السوقية/ ودائع	٪٢,٣٩	٪٢,٦٦
حصتنا السوقية/ موجودات	٪٢,٦٤	٪٢,٦٩

* لفروع الأردن فقط

(٥/ب): التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيف:

تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (قصير الأجل)	B	مخاطر سيادية (قصير الأجل)	B
تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (طويل الأجل)	-BB	مخاطر سيادية (طويل الأجل)	-BB
تصنيف المتانة المالية	BB	الوضع المستقبلي	سلبي
تصنيف الدعم	3		

(٦): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون ١٠ فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات.

(٧/أ): لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

(٧/ب): لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(٨/أ): لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

(٨/ب): معايير الجودة الدولية

- في إطار تعزيز مستويات الأمن و الحماية لأنظمة البنك فقد تم خلال عام ٢٠١٨ البدء بتطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والذي سيكون له الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
- تم استكمال تطبيق مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
- تم تجديد شهاده الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI–DSS مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.

(٩): الهيكل التنظيمي للشركة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة:

أ - الهيكل التنظيمي

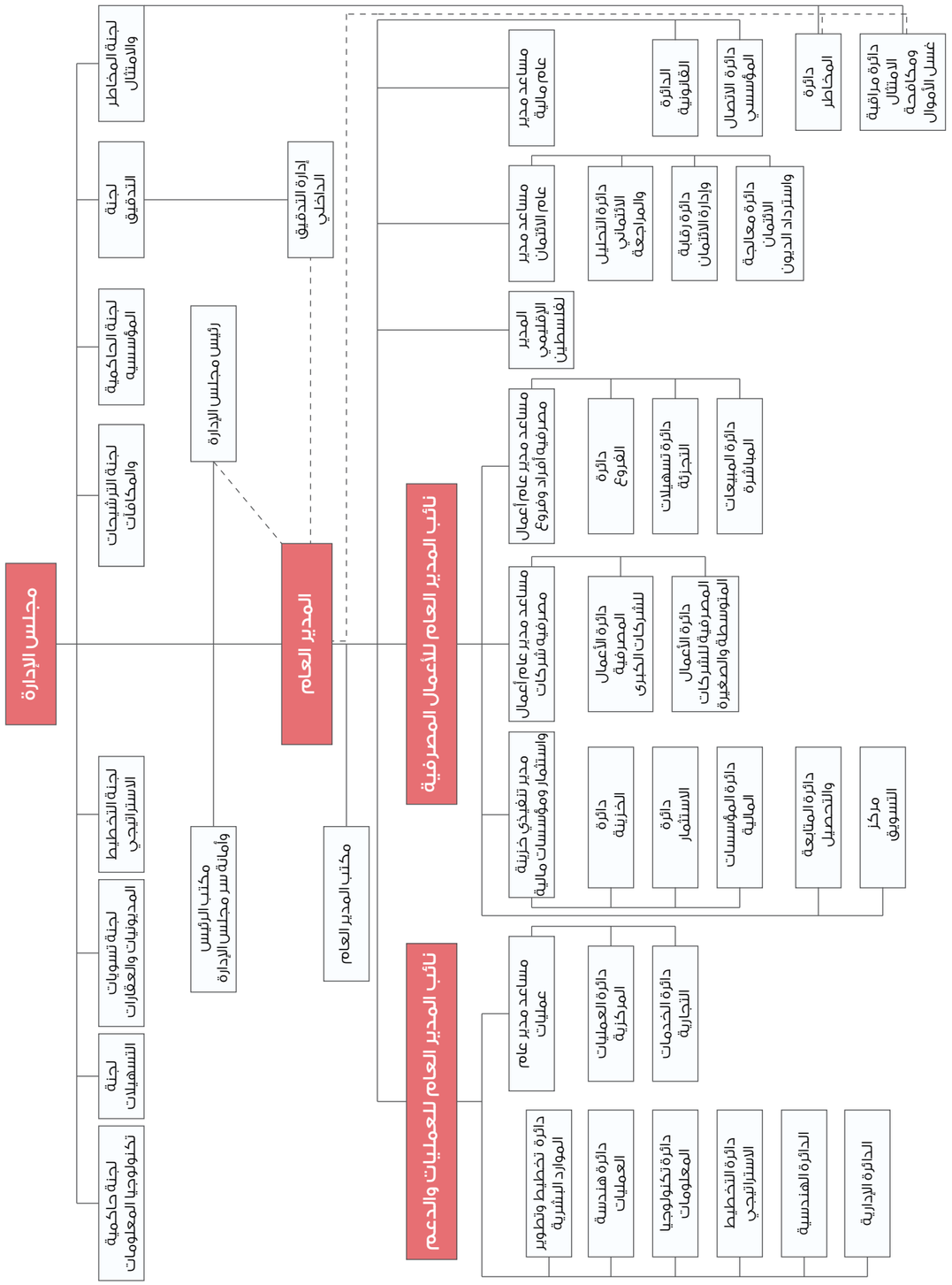

ب- عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم

المؤهل العلمي	العدد		العدد		المجموع	النسبة ٪
	ذكور	النسبة ٪	إناث	النسبة ٪		
دكتوراة	١	٠,١١	٠	٠,٠٠	١	٠,١١
ماجستير	٤٥	٥,١٣	٢٢	٢,٥١	٦٧	٧,٦٣
دبلوم عالي	٢	٠,٢٣	١	٠,١١	٣	٠,٣٤
بكالوريوس	٣٧٦	٤٢,٨٢	٢١١	٢٤,٠٣	٥٨٧	٦٦,٨٦
دبلوم سنتين	٣٨	٤,٣٣	٤١	٤,٦٧	٧٩	٩,٠٠
دبلوم سنة	١	٠,١١	٢٠	٢,٢٨	٢١	٢,٣٩
توجيهي ناجح	١٦	١,٨٢	١٣	١,٤٨	٢٩	٣,٣٠
أقل من توجيهي	٩٠	١٠,٢٥	١	٠,١١	٩١	١٠,٣٦
المجموع	**٥٦٩**	**٦٤,٨١**	**٣٠٩**	**٣٥,١٩**	**٨٧٨**	**١٠٠,٠٠**

ج- برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية من الفترة ٢٠١٨/١/١ لغاية ٢٠١٨/١٢/٣١				
	عدد الدورات	عدد المشاركين	ذكور	اناث
معهد الدراسات المصرفية	١١٤	٣٣٤	١٩٩	١٣٥
معاهد تدريب (دورات،مؤتمرات،الندوات) داخل الاردن	١٥٤	٣٦٣	٢٣٨	١٢٥
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب والتطوير)	١١٧	٢٧٢٨	١٥٩٦	١١٣٢
الدورات التدريبية (خارج الاردن)	١١	١٥	١٢	٣
المؤتمرات والندوات خارج الاردن / الإدارة العليا	٠	٠	٠	٠

• تم عقد في مركز التدريب الداخلي التابع للبنك (١١٧) دورة استفاد منها (٢٧٢٨) موظف وموظفة (مكرّر).
وكذلك تمت المشاركة الفعالة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية والتي بلغ عددها (١١٤) دورة، وتمّ إلحاق (٣٦٣) من موظفينا في اتحاد المصارف العربية وغيره من المراكز المميزة ذات المستوى العالي من السمعة والكفاءة والمراكز المتخصصة بتطوير المهارات.

• كما قمنا بتوزيع (٧٠) طالب وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على فروعنا لتدريبهم للمساهمة الفعالة والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي.

(١٠): المخاطر التي يتعرض لها البنك

– مخاطر الائتمان: تعرّف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية الحالية والمحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر (counterparty) لدى البنك على الوفاء بشروط القرض كاملة وفي المواعيد المحددة والتي تتأثر بها إيرادات البنك.

– مخاطر السوق: هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

– مخاطر السيولة: وتعرف بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM.

– مخاطر التشغيل: هي خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي.

– مخاطر الامتثال: هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة الناشئة عن عدم امتثال البنك ومخالفته/ انتهاكه للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والمواثيق والأنظمة المصرفية والمهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك إجراءات وسياسات البنك الداخلية، وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

– مخاطر أمن المعلومات: تعرف مخاطر أمن المعلومات بأنها الخسائر أو الآثار السلبية التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة للاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تهدد معلوماته سواء كانت إلكترونية أو ورقية.

(١١): الإنجازات التي حققها البنك مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال السنة المالية

قطاعات الأعمال المصرفية:

قطاع الأعمال المصرفية أفراد وفروع:

– يعتبر قطاع التجزئة من أبرز قطاعات الأعمال في البنك فهو يمثل المصدر الأول للأموال كما يعتبر ثاني القطاعات استخداماً وتوظيفاً لأموال البنك. ويتمتع البنك بشبكة واسعة من الفروع تغطي كافة مناطق المملكة فقد بلغ عدد الفروع للبنك ٣٥ فرعاً (٣٠ فرعاً في الأردن) و (٥ فروع في فلسطين)، كما يمتلك البنك شبكة واسعة من الصرافات الآلية بلغت ٦٨ صرافاً آلياً، منتشرة في مختلف المناطق في الأردن وفلسطين ومن أبرز ما قام به القطاع خلال العام ٢٠١٨ ما يلي:

• التكنولوجيا والخدمات الرقمية:
– إعادة اطلاق الموقع الالكتروني للبنك.
– إطلاق تجاري موبايل بحلة جديدة وخدمات إضافية مثل الدخول عن طريق البصمة وخدمة التسجيل الذاتي.
– تمديد ساعات دوام مركز الخدمة الهاتفية ليصبح على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع.
– إطلاق خدمة الإصدار الفوري Instant Issuance لبطاقة الخصم المباشر في ١١ فرعاً.
– إطلاق خدمة الإيداع النقدي الفوري BNA في الفرع الرئيسي وفرعي الفحيص وأم أذينة.
– إطلاق خدمات جديدة من خلال أجهزة الصراف الآلي تتعلق بالبطاقات الائتمانية.
– تطبيق نظام لمتابعة التحصيل وأتمتة نماذج فتح الحساب وطلب البطاقة الائتمانية.
– الاستمرار في استبدال الكشوفات الورقية بكشف الحساب الإلكتروني ليصل عدد الكشوفات إلى ما يزيد عن ٣٥ ألف عميل.
– تطوير وتحديث البنية التحتية في مركز الخدمة الهاتفية.
– وتحقيقاً لمبدأ التواصل المستمر مع العميل؛ فقد تم إشراك كافة عملاء الأفراد بخدمة الرسائل القصيرة لإطلاعهم على كافة الحركات التي تحدث على حساباتهم أولاً بأول، مما ساهم بإضفاء شعور الأمان والرضا لهم.

• النظام التشغيلي في الفروع:
– تمت مراجعة النظام التشغيلي في الفروع للتأكد من تحقيق أفضل المستويات للخدمة وتحقيق تجربة عملاء مميزة وسلسة واستحداث وظيفة موظف الخدمات السريعة الذي يهدف إلى خدمة العملاء في الأمور السريعة وتحويل العملاء إلى القنوات الإلكترونية.
– تم العمل على أتمتة الإجراءات الداخلية، ومراجعة رحلة العملاء لتحقيق مدة قياسية للخدمة ورفع الكفاءة التشغيلية وإعادة هندسة الإجراءات ذات الأثر الأكبر على البنك وعلى تجربة العملاء.

• التوسع وزيادة انتشار الفروع:
– الاستمرار بسياسة الانتشار المتوازن في شبكة الفروع حيث تم افتتاح فرع أم أذينة وتحديث فرع الشميساني.
– تركيب صرافات آلية جديدة (صيدلية القمة في الصويفية، منطقة السرو، أبو علندا، خربة كان زمان، ضاحية الياسمين).

• إدارة العلاقات مع العملاء:
في إطار سعي البنك لتعزيز مركزه التنافسي ومكانته المتميزة عمل مركز جاه خلال العام الماضي، ومن خلال فريق متخصص Account Relationship Manager، بتأسيس علاقات مهنية تقوم على الاستجابة السريعة لمتطلبات كبار العملاء ضمن معايير العمل المصرفي المهني ومساعدة العميل على إدارة أفضل للتدفقات النقدية وتقديم خدمات تناسب احتياجاته، وذلك من خلال توفير نموذج تشغيلي يهدف إلى رفع مستوى الخدمة وتقليل الوقت اللازم لإجراء أي خدمة للعملاء حفاظاً على وقتهم. كما تم افتتاح مركزين جديدين لجاه (فرع الشميساني وأم أذينة).

• تطوير المنتجات:
انطلاقاً من استراتيجية البنك في تطوير منتجاته، تم التركيز على منتج حسابات التوفير وتمييزه عن باقي منتجات البنك من خلال خفض الحد الأدنى المطلوب لفتح الحساب والدخول على السحب على الجوائز وتحقيق فرص الربح، حيث تم إطلاق جوائز جديدة لحسابات التوفير بحملة تسويقية ناجحة نتج عنها نمو المحفظة بنسبة ١٤٪ وزيادة عدد عملاء البنك بنسبة ٣٥٪ في هذا المنتج.
كما قام البنك بإطلاق خدمات ومنتجات مصرفية جديدة مبتكرة منها:
– إطلاق Visa Infinite وهي عبارة عن بطاقة ائتمانية تعد من أعلى فئات البطاقات لتلائم احتياجات العملاء وتلبي رغباتهم وتطلعاتهم.
– إطلاق Prepaid Cards (Yelo) وهي عبارة عن بطاقة مدفوعة مسبقاً يقوم العميل بشحنها ومن ثم استخدامها في عمليات الشراء والسحب النقدي بالإضافة إلى التسوق عبر الإنترنت.
– إطلاق منتجات لتمويل العقارات بأسعار فوائد منافسة وإجراءات ميسرة.
– إطلاق مزايا إضافية على البطاقات الائتمانية مثل 0% Intro Rate و 3D secure.
– اعتماد ٢٨٠ شركة جديدة ضمن قائمة الشركات المعتمدة.

قطاع الأعمال المصرفية للشركات:

استناداً للأهمية الاقتصادية لقطاع الشركات (الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة) باعتبارها محركاً رئيسياً للاقتصاد، ومصدر استدامة يوفره هذا القطاع في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة تعمل على دفع عجلة التنمية والتقدم، إضافة إلى دوره الاجتماعي الفعال (في تشغيل الأيدي العاملة وخفض معدلات البطالة) كونه المشغل الرئيس للأيدي العاملة في المملكة؛ فقد أولى البنك العناية اللازمة لهذا القطاع و عمل على السعي لتلبية متطلباته من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والحلول المصرفية له.

وتعد الشركات إحدى المصادر المهمة للودائع كما أنها الموظف الأكبر للأموال (من خلال الحصول على التسهيلات)، وقد شهد القطاع نمواً كبيراً خلال العام ٢٠١٨ رغم الظروف الصعبة التي تحيط بالمملكة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قطاع الشركات أكثر تأثراً بالتغيرات الاقتصادية والسياسية من القطاعات الأخرى، وقد استطاع البنك التكيف مع هذه الصعوبات والاستفادة منها وتحويلها إلى فرص تم عكسها على أرض الواقع، حيث نمت التسهيلات المباشرة الممنوحة على مستوى إجمالي المحفظة بنسبة نمو(٥,٦٪) وهي نسبة نمو أعلى من القطاع المصرفي، وبالأخذ بعين الاعتبار التسهيلات المسددة تكون نسبة النمو في التسهيلات أكبر من ذلك. كذلك كان هناك نشاط للبنك في مجال التسهيلات غير المباشرة والتي شهدت نمواً خلال العام ٢٠١٨، رافق هذا النمو العمل على متابعة محفظة التسهيلات وتحسين جودتها من خلال معالجة حسابات الديون غير العاملة من خلال اتباع سياسة خفض الديون غير العاملة والخروج من بعض الحسابات التي تعاني من بوادر تعثر واستبدالها بحسابات جديدة مستقرة نسبياً وذات مخاطر أقل وذلك لتحسين نسبة الديون غير العاملة وتحسين جودة المحفظة.

وتماشياً مع التوجيهات الحكومية والسوق المصرفي ودراسة احتياجاته المستمرة قام البنك بتوجيه التركيز نحو القطاعات التي تتلقى الدعم والتحفيز من الحكومة (كقطاع الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والصناعة والسياحة والتعليم والقطاع الصحي) وتم طباعة كتيب للمنتجات التي يتم تمويلها، إضافة إلى تمويل عدد من الشركات الرائدة في السوق تمثل قطاعات حيوية واستراتيجية ومنها على سبيل المثال (بعض المؤسسات التعليمية وتجارة المواد الغذائية والتجارة العامة والشركات الصناعية والشركات الخدمية) والتي تساهم في دعم النشاط المحلي والخارجي وتوفر عملة أجنبية للاقتصاد المحلي، إضافة إلى ذلك قام البنك بتوجيه اهتمام خاص نحو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرح عدة منتجات وبرامج خاصة به منها (منتج تمويل سحوبات العملاء على أجهزة نقاط البيع التابعة لـ MEPS) بموجب اتفاقية وقعت مع شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع ذات المسؤولية المحدودة (MEPS)، وكذلك توقيع اتفاقية (ايفاد «الصندوق الدولي للتنمية الزراعية»).

ومع التوسع في نشاط التسهيلات، أخذ البنك بعين الاعتبار مدى تأثر القطاع بأسعار الفائدة أكثر من القطاعات الأخرى سواءً انخفاضاً أو ارتفاعاً؛ الأمر الذي يتطلب مراقبة دائمة ومستمرة لتغيرات أسعار الفائدة عالمياً وانعكاساتها على قطاع الشركات محلياً وعلى القطاع المصرفي ككل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لخفض مخاطر تقلبات هذه الأسعار وفي هذا السياق تم التركيز على تعميق الشراكة مع الشركة الأردنية لضمان القروض فيما يخص القروض الناشئة «Startup Business» .

قطاع الخزينة والاستثمار:

قطاع الخزينة:
يضطلع قطاع الخزينة بدور رئيسي ومحوري في إدارة موجودات ومطلوبات البنك وذلك من خلال الدوائر التابعة له ومن أبرز ما يقوم به القطاع في هذا المجال ما يلي:

أولاً: دائرة الخزينة:
تقوم دائرة الخزينة بتقديم مجموعة واسعة من الأدوات المالية للعملاء بهدف التحوط في السوق المحلي والعالمي، وذلك من خلال التعامل بالعملات الأجنبية تشمل منتجات العقود الآجلة والمستقبلية والمقايضات، بالإضافة إلى منتجات التعامل بالهامش بالعملات الأجنبية والمعادن مما يعزز أرباح البنك على الرغم من التقلبات العالمية المستمرة في الأسواق المالية، مع تقديم أسعار منافسه لتبادل العملات الأجنبية لعملاء البنك من أفراد و شركات، كما تقوم دائرة الخزينة أيضاً بدور محوري في إدارة وتسعير الموجودات والمطلوبات من خلال مراقبة حثيثة لكلف مصادر الأموال وضبطها تبعاً للمعايير الدولية والتي أدت إلى توسيع قاعدة العملاء بشكل ملحوظ.

كما تلعب دائرة الخزينة دوراً محورياً في إدارة السيولة والحفاظ على نسب عالية من السيولة النقدية والقانونية مقارنة مع متطلبات البنك المركزي، كما أنها تحافظ على محفظة سندات حكومية قوية وذات عائد مرتفع، وإدارة المخاطر المتعلقة بها والعمل على المساعدة في تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك السنوية، إضافة إلى فتح قنوات اتصال جديدة وتوسيعها مع البنوك الأقليمية والأجنبية مما أدى إلى توسيع قاعدة الاستثمارات الخارجية.

ثانياً: دائرة الاستثمار:
تقوم دائرة الاستثمار بالعمل على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة محلياً وأقليمياً لتحقيق أفضل عائد على المحفظة الاستثمارية للبنك مع المحافظة على جودتها وذلك من خلال اختيار الأوراق المالية ذات العائد الجيد والسيولة المرتفعة وضمن مخاطر مقبولة.

وعلى الرغم من ضعف أداء الأسواق محلياً وأقليمياً نظراً للظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة، فقد استطاعت دائرة الاستثمار تحقيق إيرادات جيدة من المحفظة الاستثمارية للأسهم المتداولة في سوق عمان المالي بالإضافة إلى التوسع والمنافسة في مجال الخدمات الاستثمارية المتخصصة مثل إدارة وأمانة الإصدارات ووكيل الدفع والتسجيل والحافظ الأمين والاستشارات المالية من خلال استقطاب مجموعة من الشركات لتقديم هذه الخدمات سواء في مجال إدارة الإصدارات أو إسناد القروض، وقد قام البنك بالمشاركة ببعض هذه الأسناد ضمن عوائد جيدة. هذا وتعمل الدائرة حالياً على تطوير منتجات استثمارية متقدمة تلبي طموحات العملاء لتحقيق عوائد مجدية ذات مخاطر مدروسة.

ثالثاً: دائرة المؤسسات المالية:
تقوم الدائرة بتعزيز شبكة المراسلين من البنوك الأقليمية والعالمية خاصة في مجال التمويل الخارجي، بالإضافة إلى توطيد العلاقات القائمة مع البنوك المراسلة مما يعزز جهود ومساعي البنك التجاري تجاه خدمة عملائه عبر إتاحة شبكة واسعة من البنوك المراسلة وتوفير خيارات متنوعة من الخدمات وبأسعار منافسة.
وفي الآونة الأخيرة قام البنك بزيارة عدد من الدول وذلك بهدف تسويق منتجات وخدمات البنك وتلبية متطلبات البنوك والمؤسسات المالية للمشاريع القائمة لديها بالإضافة إلى المشاركة بمجموعة من المؤتمرات التي تخص القطاع المصرفي بشكل عام وتنمية وتمويل التجارة الخارجية.

قطاع الدعم والمساندة:

دائرة تكنولوجيا المعلومات:
قام البنك خلال عام ٢٠١٨ وتحقيقاً لاستراتيجيته المتمثلة بأتمتة مختلف الأنشطة والأنظمة في البنك وصولاً إلى الأتمتة الشاملة، بالعمل على تحديث عملياته الداخلية، وبما يساهم في توفير أفضل الخدمات والمنتجات وتمكين العملاء من إنجاز معاملاتهم المصرفية المختلفة بشكل أسرع وأكثر أماناً، وذلك من خلال تطبيق أنظمة جديدة وتطوير الأنظمة القائمة مع تحديث البنية التحتية الحالية، فقد تم خلال عام ٢٠١٨ تطبيق وتحديث مجموعة من الأنظمة والتطبيقات، أهمها:
• تحديث النظام البنكي بأحدث الإصدارات من شركة ICS والتي تعد من الشركات الرائدة في مجال الحلول المصرفية بهدف تحسين وتوفير خدمات وحلول جديدة.
• تحديث وتطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء من خلال تطوير نظام تجاري موبايل والذى يهدف إلى توفير خدمات بنكية إلكترونية تمتاز بسهولة التعامل وارتفاع درجة الأمان.
• تحديث وتطوير الصرافات الآلية لتوفير خدمات جديدة للعملاء والذي أدى إلى زيادة حجم المعاملات المصرفية التي تمت من خلال الصرافات الآلية.
• تطبيق نظام إصدار فوري للبطاقات المدينة من خلال الفروع والتي تمكن العملاء من الحصول على البطاقة بشكل فوري.
• تطبيق مشروع متابعة التحصيل الآلي Collection System.
• تحديث وتطوير منظومة نظام سويفت SWIFT وبما يتوافق مع المعايير العالمية.

ولضمان التوفر الدائم للأنظمة المقدمة للعملاء وعدم انقطاعها ولضمان استمرارية العمل في الظروف الطارئة فقد عمل البنك على الانتهاء من مشروع تحديث الموقع البديل، بحيث أصبح يتميز بالمرونة والانتقال التلقائي للأنظمة البديلة في حالة حدوث الأعطال.

دائرة هندسة العمليات:
تعتبر دائرة هندسة العمليات في البنك التجاري الأردني من الأنشطة الأساسية الداعمة لكافة محطات العمل في البنك كما تعتبر حجر أساس لضمان تقديم كافة الخدمات المصرفية للعملاء ضمن قواعد العمل المصرفي السليمة تماشياً مع استراتيجية البنك المتمثلة بأن يكون من البنوك المتميزة في مجال تقديم الخدمات المصرفية.

وتتم عملية إعادة هندسة العمليات من خلال دراسة كافة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها ضمن إطار عملي ممنهج بما يتلاءم مع أفضل الممارسات وبما يضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمة وتحقيق وفورات كبيرة في الكلف التشغيلية، بالإضافة إلى تلبية متطلبات الجهات الرقابية في كافة المجالات، ومن أبرز ما قامت به دائرة هندسة العمليات خلال عام ٢٠١٨ ما يلي:

- **في مجال تطوير سياسات وإجراءات البنك:** تم الانتهاء من إعداد واعتماد سياسات وإجراءات العمل لمعظم مراكز العمل والأنشطة في البنك منها: (الفروع، العمليات، الأعمال المصرفية، الائتمان، الخزينة والاستثمار، المحطات الرقابية) بما يتضمنه ذلك من إعادة تصميم مسار سير العمليات المصرفية حسب أفضل الممارسات وبما يتوافق مع أنظمة الضبط والرقابة ويواكب متطلبات الجهات الرقابية، كما وتم تنظيم وتوحيد كافة العقود والنماذج المستخدمة في البنك بما يضمن التوائم مع كافة الأطر القانونية المعمول بها.

- **في مجال تنظيم وتطوير العمليات:** تم استكمال مراجعة الهياكل التنظيمية لمحطات العمل المختلفة وتعديلها واعتمادها بما يتواءم مع مخرجات مشروع الكفاية العددية والذي يهدف إلى رفع الكفاءة التشغيلية ويضمن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية العاملة في البنك، وحيث أن تكاملية العمل التنظيمي لا تتحقق من دون إعداد أوصاف وظيفية لكافة محطات العمل، حيث تم بهذا الصدد تحديث الأوصاف الوظيفية واعتمادها بما يتواءم مع أفضل الممارسات والمهارات المطلوبة ضمن كل محطة عمل.

- **في مجال أتمتة العمليات المصرفية:** كان لهندسة العمليات دور أساسي في مجال الأتمتة الشاملة للعمليات المصرفية لتلبية كافة متطلبات محطات العمل المختلفة في البنك من خلال الدور الفعال لفريق عمل الدائرة بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات، حيث تم إنجاز العديد من مشاريع أتمتة العمليات بما يلبي متطلبات الجهات الرقابية ويضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمات للعملاء وتحسين البيئة الرقابية الآلية على العمليات المصرفية المختلفة.

دائرة الموارد البشرية:
يعتبر الموظفون أحد المصادر الرئيسية للعملية المصرفية ومكوناً مهماً من مكوناتها، وفي هذ المجال عمل البنك على إيلائه العناية والاهتمام وبما يضمن تحقيق الرضا الوظيفي للموظفين وجعل البنك من الجهات المفضلة للتوظيف.
ففي إطار سعي البنك لتحقيق أهدافه وخططه فيما يتعلق بتحفيز الموظفين وخفض الفجوات مع القطاع المصرفي في مجال الرواتب؛ تم منح زيادات سنوية على رواتب الموظفين في بداية الربع الثاني من العام ٢٠١٨ وتم العمل على تحفيز الاداء المميّز من خلال صرف مكافآت للموظفين على أساس تقييم الأداء عن عام ٢٠١٧ بناءً على سياسة منح المكافآت والحوافز المعتمدة، وتم تحديث وتطوير واعتماد سياسة تنقلات موظفي البنك بما يتناسب مع ضرورات العمل.

وضمن مرحلة تحسين المزايا الطبية الممنوحة للموظفين، تم افتتاح عيادة البنك التجاري الأردني (Tejari Clinic) وتعيين طبيب للبنك يقوم بتقديم الخدمات الطبية لموظفي الإدارة العامة وعائلاتهم، واستضافت دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية مبادرة «فكّري بالوردي» بالتعاون مع مركز الحسين للسرطان، والتي قامت من خلالها مندوبات من المؤسسة بتقديم محاضرة توعوية بهذا الخصوص وتقديم النصائح والتوجيهات للموظفات بالإضافة إلى تقديم الاستشارات المجانية.

وتم اعتماد كتيب «دليل الموظف» بتصميم حديث وعصري بهدف مساعدة الموظفين للتعرف على القوانين والتعليمات المعمول بها والمزايا المقدمة للموظفين والتي بدورها تؤثر تأثيراً مباشراً في ممارسات الأعمال بحيث يكون هذا الكتيب مرجعاً وافياً للموظف يلبي حاجته.

أكد البنك التزامه –من خلال دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية– بتطبيق سياسات فعالة تضمن انتقاء أفضل الموارد البشرية ورفدها إلى طاقم العمل لدينا بما يحقق الكفاءة والفاعلية في عملية التوظيف وتكافؤ الفرص في تطبيق سياسة الاختيار والتعيين. حيث يقوم البنك بتطبيق سياسة تطوير الموظف وتحفيزه من خلال عدة برامج منها الإحلال الوظيفي وتأهيل الصف الثاني وبرنامج تجمع المواهب وذلك لإعطاء أصحاب الكفاءة من الموظفين الفرصة لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية العليا واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملء هذه الشواغر من الداخل. وتم اعتماد السياسات المعدلة للترقيات والترفيعات والمزايا المالية والمكافآت من قبل مجلس الإدارة وأدخلت حيز التنفيذ.

وفي سياق متصل، تم ترقية (٦٤) موظفاً/ موظفة من الداخل لاستلام عدة وظائف في الإدارة والفروع لوظائف وكما يلي:
– الفروع: رئيس تلر، مسؤول علاقة العملاء، مدير فرع.
– الإدارة العامة: رئيس قسم، رئيس وحدة، مدير مركز، مدير دائرة.

وتطبيقاً لمبدأ تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية وزيادة العائد عليه؛ كان هناك اهتمام بعملية التدريب والتطوير، والتي كان لها أثر واضح على أداء الموظفين حيث تم التركيز على التدريب النوعي المتخصص لموظفي الفروع من خلال البرامج المختلفة والتي عقدت داخلياً ومن خلال مركز التدريب وعلى يد المدربين المؤهلين من داخل البنك و خارجه وحققت معدل نمو (٨٥٪)، وقد نفذ في مركز التدريب الداخلي التابع للبنك ٤٣ دورة استفاد منها (٢٦٧٨) موظف وموظفة (مكرر).

وكذلك تمت المشاركة الفعالة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية والتي بلغ عددها (٨٢) دورة، و تم وإلحاق ٣٧٨ من موظفينا في اتحاد المصارف العربية وغيره من المراكز المميزة ذات المستوى العالي من السمعة والكفاءة والمراكز المتخصصة بتطوير المهارات.

قام البنك خلال العام 2018 بإطلاق استبانة «صوت الموظف» VOE ودراسة نتائج الاستبانة والوقوف على أماكن الضعف لمعالجتها.

الدائرة الإدارية:
تلعب الدائرة الإدارية دوراً مهماً ومحورياً في تقديم الدعم والمساندة لدوائر البنك، كما تقوم بالتنسيق مع كافة الدوائر لتوفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للموظفين، إضافة إلى دورها المهم في ضبط المصاريف والحفاظ على موارد البنك المالية والعينية، ومن أبرز ما قامت به الدائرة ما يلي:
– تحقيق وفر مادي وضبط النفقات الإدارية والعمومية للإدارة العامة والفروع، وذلك من خلال تدوير وصيانة الأثاث لإعادة استخدامه بالإضافة إلى التخلص من المركبات الفائضة عن الحاجة.
– تحقيق وفر مالي بموازنة الدائرة الإدارية ٢٠١٨ للنفقات الإدارية والعمومية (مياه، كهرباء، قرطاسية، ضيافة.... إلخ).
– تطبيق خطة إخلاء وهمية لموظفي الإدارة العامة والفرع الرئيسي بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٤ تحت إشراف الدفاع المدني لنشر ثقافة السلامة العامة والصحة المهنية والتعامل مع الحالات الطارئة لموظفي البنك بما يضمن سلامتهم.
– المساهمة في إنجاح مبادرة مؤسسة الأميرة عالية لتدوير الورق الهالك كمبادرة خيرية لدى المدارس الحكومية والحفاظ على البيئة، حيث تم توقيع مبادرة (بصمات خضراء لإعادة تدوير الورق) بين البنك التجاري الأردني ومؤسسة الأميرة عالية ووزير التربية والتعليم وبرعاية جمعية البنوك.
– التقيد بتعليمات البنك المركزي الأردني بتوفير الحراسة البشرية اللازمة لكافة الفروع من خلال شركة متخصصة بالأمن والحماية واعتباراً من ٢٠١٨/٨/١.
– تأمين استمرارية أداء عمل الفروع والدوائر في بيئة مناسبة ومريحة من خلال تأمين الاحتياجات اللازمة (أثاث/ نماذج/ قرطاسية /أجهزة/أحبار... إلخ)
– الإشراف على نقل وتسكين الفروع المستحدثة (أم أذينة، الشميساني) كذلك الإشراف على نقل الدوائر الداخلية بالإدارة العامة.
– السعي لتحقيق معدل أعلى من الرضا الوظيفي لموظفي البنك وتعزيز الدور الاجتماعي للبنك وعكس صورة مشرقة عنه، وذلك من خلال تأدية الحاجات الفردية والأساسية للموظفين وفي هذا المجال قام البنك بتأمين تنقل الموظفين لمبنى الإدارة العامة.

الدائرة الهندسية:
تقوم الدائرة الهندسية بتقديم الدعم والمساندة لكافة دوائر البنك وذلك للحفاظ على بيئة مناسبة ومريحة للعمل وعكس صورة عصرية عن البنك وذلك تماشياً مع استراتيجية البنك وأهدافه وذلك كما يلي:

أولاً: النسق الموحد الجديد لفروع البنك
– في ما يتعلق بإيجاد صورة عصرية للبنك، فقد عملت الدائرة الهندسية وبالتنسيق مع إدارة الفروع والمكتب الاستشاري على اعتماد التصميم الجديد لفروع البنك وعمل التعديلات التي تخدم عملاء البنك، والتأكيد على النسق الموحد من خلال الفروع التي تم تنفيذها والمتمثلة بفرع منطقة أم أذينة وفرع الشميساني بالإضافة إلى فرع المدينة الرياضية.

– تقوم الدائرة الهندسية باستمرار تقديم المقترحات المرتبطة بإعادة توزيع بعض الدوائر تماشياً مع التغييرات الجديدة والتي شملت إعادة تصميم وتنفيذ مبنى الإدارة العامة.

ثانياً: مشاريع الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء

– تعمل الدائرة الهندسية وبالتنسيق مع الشركات المختصة بتجهيز الموقع المثالي لتنفيذ المشروع المتعلق بتوليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية والذي تم البدء بتنفيذه لربط مباني وفروع البنك به، ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى في بداية الربع الأول من عام ٢٠١٩.

ثالثاً: ضمان استمرارية العمل

– فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لضمان استمرارية العمل في الظروف المختلفة، استمر العمل وبالتنسيق مع باقي الدوائر المختصة على التأكد من جاهزية موقع إدارة الكوارث في مدينة المفرق، كما عملت الدائرة على تأمين مصادر احتياطية للكهرباء من خلال توريد وتركيب المولدات الاحتياطية للفروع وحسب التوزيع الجغرافي لها.

رابعاً: المتطلبات والواجبات الخاصة بأعمال الدائرة الهندسية

– لتطوير أعمال الدائرة الهندسية قامت الدائرة باستقطاب وتأهيل مقاولين وموردين جدد بمختلف التخصصات لاعتمادهم وضمان الحصول على أعلى مستوى خدمة وأفضل الأسعار.
– العمل على تحديث وتطوير الأنظمة الأمنية في مباني وفروع البنك بما يتناسب والنواحي الأمنية ومتطلبات البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك بالإضافة إلى مديرية الأمن العام.

خامساً: استدامة أعمال الصيانة الوقائية والمحافظة على ممتلكات البنك

– لتنوع الأعمال المرتبطة بنشاط الدائرة الهندسية والمتعلقة بأعمال الصيانة الوقائية والدورية ومتابعة مباني وفروع البنك التي تشمل أيضاً الأنظمة والأجهزة المختلفة لضمان ديمومتها، فقد تم توقيع عقود الصيانة مع الشركات المختصة والموردة للأنظمة ومتابعة التقارير الصادرة من قبل الشركات، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج المتبعة لحماية الممتلكات وصيانتها على مدار العام.

قطاع الرقابة:

دائرة المخاطر:

ضمن استراتيجية البنك والتي تركز على تحديد المخاطر وإدارتها، قامت دائرة المخاطر خلال العام ٢٠١٨ بإنجاز الأعمال التالية:

- إعداد دراسة شاملة للتغيرات في أسعار الفائدة لدى البنك وتأثيرها على إيرادات البنك.
- إعداد دراسة تبين أثر توقعات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على نسبة السيولة القانونية.
- إعداد وتطبيق سياسة مخاطر تسوية عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وإعداد التقرير اللازم حول ذلك.
- إنشاء وضعية معايير خاصة للمخاطر العامة في البنك (وضعية مخاطر المؤسسة) ومعايير خاصة بمخاطر السمعة.
- الاستمرار في تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing من خلال تطبيق سيناريوهات مفروضة من قبل البنك المركزي الأردني إضافة إلى سيناريوهات أخرى خاصة بالبنك تم استحداثها من قبل دائرة المخاطر وبالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك.
- إعداد دراسة عن المؤشرات المالية للبنك مقارنة مع نتائج المتانة المالية للبنوك الأردنية كافة والبنوك النظيرة للبنك في القطاع المصرفي مع العمل على مراقبة هذه النسب المتعلقة بأداء البنك.
- إعداد الدراسة الخاصة للأعباء التاريخية المالية المتوقعة التي أثرت على البنك لآخر ٣ أعوام.
- تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي (٩) وحسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني واحتساب أثره على وضع البنك.
- دراسة السجل التاريخي لعملاء المحفظة الائتمانية لآخر (٥) أعوام وحسب تعليمات المعيار المحاسبي رقم (٩) والصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك من خلال احتساب رأس المال اللازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (ICAAP).
- عمل الدراسات عن عملاء التسهيلات والوقوف على مدى تعثرهم.
- تطوير وتحديث مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات، والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.
- احتساب أثر تطبيق متطلبات بازل (٣) وتحديداً نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio وبالتعاون مع الدوائر المعنية.
- إعداد مصفوفة المخاطر ولكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك (Risk Matrix) بشكل مفصل وعلى مستوى البنك ككل مع بيان درجة تأثير هذه المخاطر على البنك ودرجة قوة أنظمة الضبط والرقابة للحد من هذه المخاطر.
- فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك.
- إعادة بناء وتطوير خطة استمرارية العمل (Business Continuity Plan) من خلال تحليل أثر الأعمال وتقييم المخاطر.

- تقييم المخاطر المتعلقة بالمعلومات والبيانات وتعريف وتحديد التهديدات المتعقلة بأمن المعلومات وتقييم مدى حساسية البيانات ومستويات تعرضها للمخاطر.
- إعداد خطة عمل لتعليمات أجهزة الصراف الآلي الصادرة عن البنك المركزي الأردني تضمن الامتثال لكافة المتطلبات في المدة المحددة و توزيع الأدوار على كافة المعنيين.
- إجراء اختبارات الاختراقات لجميع الأنظمة والأجهزة الطرفية والشبكية لكشف مواطن الضعف فيها وتقييم المخاطر ومدى حصانة الأنظمة ضد الهجمات من الخارج أو الهجمات من الداخل.
- تقييم المخاطر السيبرانية من حيث احتساب المخاطر متمثلة باحتمالية الحدث وحجم الأثر (Impact or Severity)، تم استخدام مقياس ISO27005 وإنشاء سجل شامل خاص بالمخاطر السيبرانية (Cyber Risk Register).
- استيفاء متطلبات مشروع حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT) وبالتعاون مع الجهات المعنية.
- عقد ورش توعوية لجميع الدوائر في البنك حول التعريف ببنود قانون اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR وتأثيراته وعقد ورشة عمل مع الجهات المعنية لتحليل الفجوات في تطبيق قانون اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR.
- تدريب موظفي دائرة المخاطر وبما يحقق حصولهم على الشهادات المهنية في مجال عملهم.
- الاستمرار في التدريب و نشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات في البنك ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل وأمن المعلومات.

الهيكل التنظيمي لدائرة المخاطر:

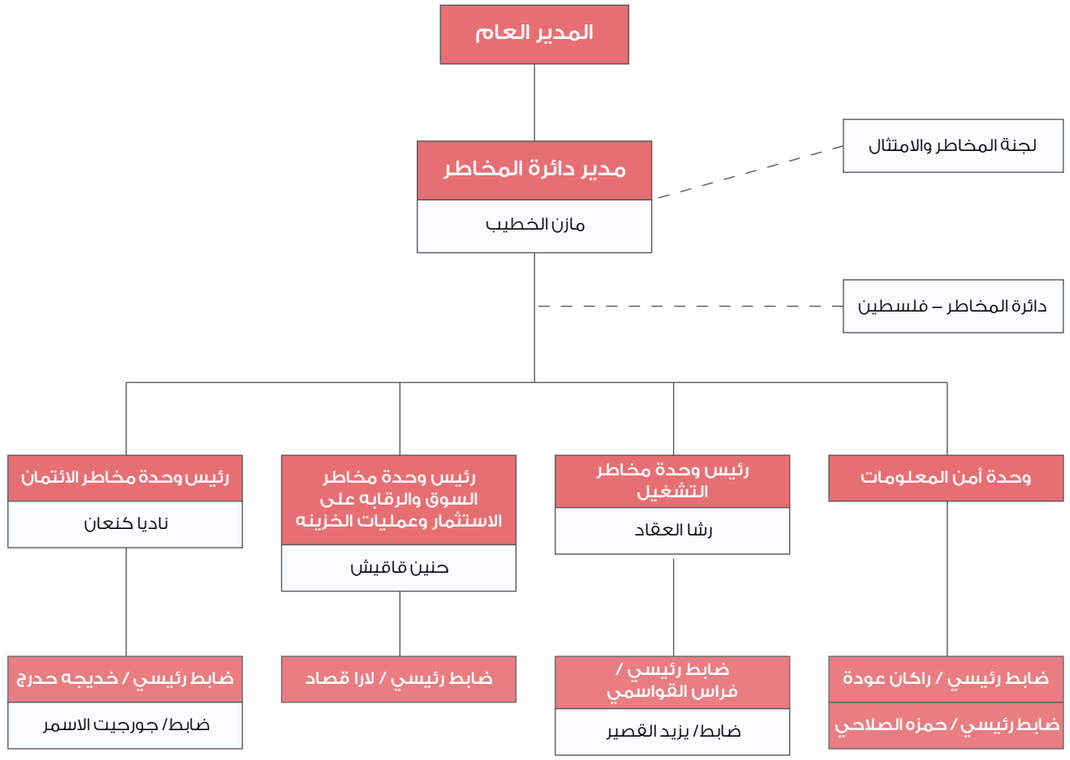

دائرة الامتثال:

تقوم دائرة الامتثال بدور مهم وأساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال تجنباً لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية وتجنباً لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال:
– الإفصاحات الدورية: تقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك بفترة زمنية كافية والالتزام بالإفصاحات، وتسعى الدائرة لتعزيز دقة البيانات الصادرة عن البنك للجهات الرقابية.
– تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوي العملاء: من أهم المواضيع ذات العلاقة في التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، موضوع التعامل مع شكاوي العملاء والمعلومات الواردة منها لما توفره من معلومات حول النقاط التي يهتم بها العملاء وتسبب حالة من عدم الرضا لديهم مما يعني مصدراً للتغذية الراجعة لتحسين الخدمة وتساعد البنك على تطوير العمل وعلى وضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً. وقد عرف نظام التعامل مع الشكاوي «أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء».

لـدى البنـك وحـدة اداره ومعالجـه شـكاوي العمـلاء، تتبـع اداريـا لـدائـرة مراقبـه الامتثـال ومكافحـه غسـل الامـوال، وتقـوم باسـتقبال شـكاوي العمـلاء الـواردة للبنـك مـن مختلـف وسـائل الاتصـال والعمـل علـى معالجتهـا وتعزيـز ثقـه ورضـا العمـلاء وتصنيـف الشـكاوي واجـراء مختلـف الدراسـات الكميـه والتحليليـة والتحقـق عـن مسـببات الشـكاوي فـي الحـالات التـي تسـتدعي ذلـك، ورفـع التقاريـر الدوريـة لمجلـس الإدارة والبنـك المركـزي الاردنـي.

وبلـغ اجمالـي عـدد الشـكاوي الـواردة ٢٥٤ شـكوى خـلال العـام ٢٠١٨ . وتركـزت الشـكاوي علـى فـروع مناطـق الوسـط، وكان ابـرز موضوعـات الشـكاوي تتعلـق بإجـراءات سـير العمـل وبعـض الاخطـاء الفنيـة وشـكاوي أخـرى ترتبـط بعـدم ادراك العمـلاء للخدمـات أو عـدم صحـة طلـب العميـل، وقـد قامـت دائـرة مراقبـة الامتثـال ومكافحـه غسـل الامـوال/ وحـده اداره ومعالجـه شـكاوي العمـلاء بمتابعـه موضوعـات الشـكاوي والتواصـل مـع العمـلاء والحـرص علـى رضاهـم وتوضيـح أي التبـاس، والتوصيـة بالإجـراءات التصحيحيـة المناسـبة. كمـا ويعتبـر الاتصـال الهاتفـي الوسـيلة الاكثـر شـيوعا واسـتخداماً مـن قبـل عمـلاء البنـك بالتواصـل بخصـوص شـكواهم يليـه التواصـل مـن خـلال الموقـع الالكترونـي.

- إدارة مراقبـة الامتثـال لـدى الفـروع الخارجيـة والتنسـيق والتعـاون المشـترك حيـث تـم تعديـل الهيـكل التنظيمـي لوظيفـة الامتثـال فـي الإدارة الأقليميـة (فلسـطين) لتصبـح دائـرة مسـتقلة وتعزيـز كادرهـا؛ وذلـك للتأكـد بـأن الممارسـات مـن قبلهـا تتناسـب مـع السياسـة العامـة للبنـك، وتـم فصـل وظيفـة مكافحـة غسـل الأمـوال عـن وظيفـة الامتثـال فـي الإدارة الأقليميـة واعتمـاد سياسـة خاصـة بمكافحـة غسـل الأمـوال فـي فـروع فلسـطين منبثقـة عـن السياسـة العامـة للبنـك.
- الالتـزام بالقانـون الضريبـي الأمريكـي (FATCA): تـم تنفيـذ الخطـة الموضوعـة وفقـاً لسياسـة التسـجيل لـدى موقـع مصلحـة الضرائـب الأمريكيـة، وإنشـاء قسـم مختـص وعقـد اجتماعـات ومتابعـة الأطـراف ذات العلاقـة والسـير بإجـراءات الإبـلاغ.
- تطويـر وظيفـة الامتثـال فـي البنـك: قامـت الدائـرة بهـذا الخصـوص بمراجعـة واعتمـاد سياسـة مراقبـة الامتثـال وسياسـة مكافحـة عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، وتـم العمـل علـى منظومـة الإبـلاغ GOAML، وسـيقوم البنـك خـلال العـام 2019 باعتمـاد نظـام متكامـل يهـدف لتعزيـز مراقبـة الامتثـال ومكافحـة عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب.
- التحكـم المؤسسـي: تـم تحديـد متطلبـات تعليمـات الحاكميـة المؤسسـية الصـادرة عـن البنـك المركـزي الأردنـي ومواءمـة دليـل الحاكميـة المؤسسـية لدينـا علـى أثرهـا، وتـم عمـل دراسـة بأهـم المتطلبـات ومقارنتهـا مـع ممارسـات البنـك، ووضـع خطـة عمـل للتطبيـق، وتمـت مراجعـة وإعـداد سياسـات وأدلـة عمـل ومواثيـق خاصـة باللجـان المنبثقـة عـن المجلـس واعتمادهـا مـن السـادة أعضـاء مجلـس الإدارة، كمـا قـام البنـك بتلبيـة متطلبـات تعليمـات حاكميـة تكنولوجيـا المعلومـات وتطبيقهـا فـي إطـار Cobit 5، وتعليمـات حوكمـة الشـركات المسـاهمة المدرجـة الصـادرة عـن هيئـة الأوراق الماليـة.
- تطويـر الـكادر البشـري: تـم رفـد الدائـرة بموظفيـن مـن ذوي الخبـرة والاختصـاص، وتدريـب الموظفيـن الحالييـن لـدى البنـك وفـق أعلـى المعاييـر الدوليـة، وحصـل عـدد مـن كادر الدائـرة علـى شـهادات مهنيـة متعـددة منهـا (Advanced Certification foundation ,IISI,TOT,CCO,CAMS 5 Recertification Guide, Cobit) لتكـون الدائـرة بذلـك قـادرة علـى مواجهـة التحديـات والمخاطـر المرتبطـة بأعمـال البنـك المختلفـة والقطـاع المصرفـي ضمـن منظومـة ثقافـة امتثـال رائـدة ووفـق أفضـل الممارسـات المصرفيـة.

دائرة التدقيق الداخلي:

تسـعى دائـرة التدقيـق الداخلـي مـن خـلال تقديـم تأكيـدات مسـتقلة وموضوعيـة وخدمـات استشـارية إلـى الارتقـاء بالعمـل الرقابـي فـي البنـك التجـاري الأردنـي، وأن تكـون برامجهـا وكافـة أنشـطتها ذات قيمـة مضافـة تسـاعد فـي تحقيـق أهـداف البنـك بالعمـل جنبـاً إلـى جنـب مـع دوائـر البنـك المختلفـة لتحقيـق أهدافـه الاسـتراتيجية وتحسـين وتطويـر أنظمـة الضبـط والرقابـة الداخليـة علـى كافـة أنشـطته وعملياتـه اليوميـة وخلـق بيئـة رقابيـة فعالـة.

وتقـوم لجنـة التدقيـق المنبثقـة عـن مجلـس الإدارة فـي البنـك بالإشـراف علـى نشـاط التدقيـق الداخلـي وتحديـد مسـؤولياته ومهامـه كونـه جـزءاً مـن دورهـا الرقابـي، فيمـا يتولـى المدقـق العـام إدارة نشـاط التدقيـق الداخلـي والإشـراف علـى جميـع أعمالـه.

ومن أبرز المهام المناطة بدائرة التدقيق:

- إعـداد منظومـة الحاكميـة المؤسسـية المتعلقـة بنشـاط التدقيـق واعتمادهـا مـن قبـل الجهـات صاحبـة الصلاحيـة بالبنـك وبمـا ينسـجم مـع القوانيـن والتعليمـات ذات العلاقـة.
- إعـداد خطـة تدقيـق سـنوية معتمـدة مـن لجنـة التدقيـق، علـى أن تشـمل معظـم أنشـطة البنـك ووحداتـه التنظيميـة وذلـك حسـب درجـة المخاطـر فـي تلـك الأنشـطة.
- تنفيذ خطة التدقيق السنوية المعتمدة، إضافة إلى تنفيذ أية مهمات أو مشاريع خاصة مطلوبة من قبل الإدارة العليا.
- إعـداد تقريـر سـنوي حـول مـدى كفايـة أنظمـة الضبـط والرقابـة الداخليـة للحـد مـن المخاطـر التـي يتعـرض لهـا البنـك والعمـل علـى تقديـم التوصيـات المناسـبة لتصويـب مواطـن الضعـف.

- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- مراجعة مدى امتثال البنك لسياساته الداخلية وللقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- متابعـة خطـة الإدارة التنفيذيـة لمعالجـة ملاحظـات التدقيـق الداخلـي وفقـاً للجـدول الزمنـي المتفـق عليـه مـع الدائـرة الخاضعة للتدقيق.
- متابعـة المخالفـات والملاحظـات الـواردة فـي تقاريـر السـلطات الرقابيـة والمدقـق الخارجـي، والتأكـد مـن العمـل علـى معالجتهـا ومـن وجـود الضوابـط المناسـبة لـدى الإدارة التنفيذيـة لعـدم تكرارهـا.
- كمـا تقـوم دائـرة التدقيـق بـدور الاستشـاري عنـد التخطيـط لأي منتجـات أو سياسـات وإجـراءات جديـدة قبـل اعتمادهـا.

المسؤولية المجتمعية:

تعـد أنشـطة المسـؤولية المجتمعيـة جـزءاً لا يتجـزأ مـن نشـاط البنـك ومسـؤولياته تجـاه المجتمـع، حيـث قـام البنـك خـلال العـام ٢٠١٨ بتقديـم الدعـم المـادي والعينـي للعديـد مـن الأنشـطة فـي مختلـف المجـالات مـن تعليـم، وبيئـة، ورياضـة، وصحـة، ومعالجـة الفقـر بالإضافـة إلـى العديـد مـن المجـالات والأنشـطة المجتمعيـة الأخـرى، كمـا تـم تقديـم التبرعـات للفئـات الأقـل حظـاً علـى مسـتوى المملكـة، مـع الاهتمـام بـذوي الاحتياجـات الخاصـة والأيتـام وكبـار السـن، والمشـاركة المجتمعيـة فـي دعـم ورعايـة المؤتمـرات والنـدوات والمهرجانـات والتعـاون أيضـاً مـع العديـد مـن المؤسسـات التعليميـة والاجتماعيـة.

ومـن أبـرز مـا قـام بـه البنـك فـي مجـال المسـؤولية والمشـاركة المجتمعيـة دعـم الصنـدوق الأردنـي الهاشـمي للتنميـة البشـرية وصنـدوق الأمـان لمسـتقبل الأيتـام، إضافـة إلـى السـعي فـي دعـم المؤسسـات التعليميـة ومنهـا علـى سـبيل المثـال مشـروع تخـرج طـلاب الصـف الخامـس فـي أكاديميـة ابـن رشـد عـن طريـق التبـرع لشـراء سـلال مهمـلات وتوزيعهـا علـى الحدائـق والغابـات فـي منطقـة ناعـور بهـدف الحفـاظ علـى البيئـة وتوعيـة سـكان المنطقـة بأهميـة الحـد مـن التلـوث ودعـم حـق الحيـاة الصحيـة لسـكان بلديـة ناعـور.

أمـا فـي المجـالات الصحيـة قـام البنـك بإقامـة فعاليـة غـداء لمجموعـة «سـند» مـن مركـز الحسـين للسـرطان كمبـادرة منـه لمسـاندة محاربـي مـرض سـرطان الثـدي فـي شـهر التوعيـة لـه وتقديـم الدعـم النفسـي والمعنـوي لمرضـى سـرطان الثـدي. هـذا بالإضافـة إلـى رعايـة ودعـم العديـد مـن الفعاليـات الثقافيـة والاجتماعيـة والرياضيـة، ورعايـة العديـد مـن المؤتمـرات والمنتديـات، إضافـة إلـى تقديـم الدعـم المسـتمر والتبـرع لمختلـف المؤسسـات والمراكـز الخيريـة والثقافيـة والاجتماعيـة فـي المملكـة.

كمـا قـام البنـك، ومسـاهمة منـه برفـد سـوق العمـل بالخبـرات العمليـة، بتدريـب ٧٠ طالبـاً وطالبـة مـن خريجـي الجامعـات الأردنيـة مـن خـلال توزيعهـم علـى فـروع البنـك والتـدرب علـى أعمالهـا وذلـك لإكسـاب الخريجيـن الجـدد والمهـارات اللازمـة لانخراطهـم فـي سـوق العمـل.

(١٢): لا يوجـد أثـر مالـي لعمليـات ذات طبيعـة غيـر متكـررة حدثـت خـلال السـنة الماليـة ولا تدخـل ضمـن نشـاط البنـك الرئيسـي.

(١٣): السلسـلة الزمنيـة للأربـاح والخسـائر المحققـة والموزعـة وصافـي حقـوق المسـاهمين وأسـعار الأوراق الماليـة للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ (بالدينار):

البيان	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
صافي الربح	٥,٠٢٩,٣٦٦	٣,٧٨٨,٨١٣	٩,٣٢٥,٤٠٦	١٥,٧٥٦,٨٧٧	١١,٧٢٨,٠٢٠
صافي حقوق المساهمين	١٣٤,٠٤٣,٩٣٠	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩	١٤٥,٨١٤,٧٩١	١٣٧,٩٨١,٤٣٣	١٢٠,٤١١,٨١٠
توزيع أرباح نقدية (مقترح)		-		-	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)		-		-	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)		-	٧,١٢٥,٠٠٠	٧,٨٧٥,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)		-	٪٦,٣	٪٧,٥	٪٥,٠
سعر الاغلاق / للسهم	٠,٨٥	١,١٩	١,٤	١,١٧	١,١٦

– يتم مراعاة منح المساهمين أولوية الإكتتاب عند إصدار أسهم جديدة.

(١٤): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية

	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
أهم بنود قائمة الدخل					
صافي ايراد الفوائد	٣٢,٣	٣٦,٤	٣٨,٦	٣٦,٩	٢٩,٩
صافي ايراد الفوائد والعمولات	٣٧,٨	٤١,٤	٤٣,٤	٤٢,٧	٣٥,٥
اجمالي الدخل	٤٤,٦	٤٨,٢	٤٩,٦	٦٤,٠	٤٤,٩
صافي الربح قبل الضريبة	٦,٣	٦,٣	١٢,٠	٢٤,١	١٥,٦
صافي الربح بعد الضريبة	٥,٠	٣,٨	٩,٣	١٥,٨	١١,٧
حصة السهم من الربح – دينار	٠,٠٤٢	٠,٠٣٢	٠,٠٨٢	٠,١٣٩	٠,١١١
أهم بنود الميزانية العامة					
مجموع الموجودات	١,٣٥٣,٦	١,٣٨٢,٣	١,٢٦٥,٣	١,٤٨٧,٦	١,١٦٥,٣
حقوق المساهمين	١٣٤,٠	١٤٩,٥	١٤٥,٨	١٣٨,٠	١٢٠,٤
المحفظة الائتمانية بالصافي	٧٢٧,٩	٧١٨,٠	٦٣٤,٠	٥٩٩,٣	٥٢٣,٩
محفظة الاوراق المالية	٣١٦,٧	٣٤٤,٦	٣٤١,٠	٤٠٥,٩	٣٦٥,٤
نقد وارصدة لدى البنوك	١٥٣,٩	١٨٠,٠	١٦١,٧	٣٦٢,٢	١٨٠,٥
ودائع العملاء	٨٩٣,٢	٩٧١,٣	٩٥٧,٣	١,٠٤١,٥	٨١٠,٣
تامينات نقدية	٨٤,٤	٩١,٨	٦٩,٩	٧٣,٠	٦٩,٤
ودائع البنوك لدينا	١١٧,٣	١٢١,٤	٥١,٨	١٩٣,٤	١٤٠,٣
أهم النسب المالية					
العائد على الموجودات	٪٠,٤	٪٠,٣	٪٠,٧	٪١,٢	٪١,١
العائد على حقوق الملكية	٪٣,٥	٪٢,٦	٪٦,٦	٪١٢,٢	٪١٠,٢
كفاية رأس المال	٪١١,٥	٪١٣,٧	٪١٥,٣	٪١٤,٢	٪١٣,١
صافي المحفظة الائتمانية/ودائع العملاء	٪٨١,٥	٪٧٣,٩	٪٦٦,٢	٪٥٧,٥	٪٦٤,٧
صافي التسهيلات غير العاملة و غير المغطاة بمخصصات/صافي المحفظة الائتمانية	٪٢,٦	٪٢,٥	٪٢,٩	٪٣,٦	٪١,٩
تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة	٪٧٥,٨	٪٦٣,٢	٪٥٤,٨	٪٥٦,٣	٪٦٥,٣
نسبة السيولة القانونية	٪١٠٤,٦	٪١١٩,٨	٪١١٩,٧	٪١٣١,٠	٪١١٦,١

*لغاية عام ٢٠١٥ حسب تعليمات بازل ٢، عام ٢٠١٦ وبعد حسب تعليمات بازل ٣.

(١٥): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

الأهداف الاستراتيجية العامة للعام ٢٠١٩

• الهدف الاستراتيجي العام:

تهيئة البنك التجاري ليصبح بنكاً ملائماً للنمو وأن يكون في وضع مالي وتشغيلي جيد (ودائع وتسهيلات ذات جودة عالية ونمو في الأرباح التشغيلية) بحيث يكون قادراً على منافسة البنوك الأخرى واستقطاب الودائع والتسهيلات ذات النوعية الجيدة من العملاء الجدد. وفي ظل التوقعات الاقتصادية للعام ٢٠١٩،يتوقع البنك انخفاض أرباحه بنسبة ٢٥٪ عن السنة الحالية.

• المحاور الأساسية للاستراتيجية:

للوصول إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك سيتم التركيز على المحاور التالية:

• المحور المالي: بناء مركز مالي قوي ونمو مستمر في الأرباح التشغيلية وتحقيق وضع منافس وخاصة في قطاع الأفراد RETAIL.
• محور الخدمات المصرفية: أن يكون بنكاً متميزاً في تقديم الخدمات ولفئات محددة من العملاء بميزات تنافسية ومناسبة لهذه الفئات.
• محور الكادر البشري: الاهتمام بالكادر البشري بحيث يكون البنك من البنوك المفضلة للباحثين عن التوظيف واستقطاب الكفاءات.

• الأهداف الاستراتيجية العامة:

أولاً: قطاعات الأعمال:

• قطاع الأفراد: (أن يكون البنك من أفضل ٥ بنوك في خدمات أو في فئات عملاء محددة من ضمنها: فئة الموظفين (Upper Mass)، وأن يتم تحقيق نمو مستمر في هذه الفئة من خلال تقديم الخدمات والمنتجات التي تناسب احتياجاتها (خدمات موجهة لهذه الفئة سواء خدمات جديدة أو تطوير الخدمات الحالية).
• قطاع الخزينة: بالإضافة إلى دوره المساند في (إدارة الأموال وفجوات الاستحقاق والفائدة)، أن يكون القطاع مركز لتحقيق الأرباح من الأعمال وذلك من خلال الدوائر التابعة له.
• قطاع الأعمال المصرفية شركات (من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية):
– معالجة وتحسين محفظة التسهيلات.
– نمو متوازن في التسهيلات.
– التركيز على سياسة البيع المتقاطع.

ثانياً: قطاع ودوائر الدعم:

• هندسة العمليات: تعزيز الهوية المصرفية من خلال تحديد إطار عام وموحد يحكم العمل المصرفي للدوائر، وأن تكون الإجراءات وسير الأعمال وعمليات البنك كافة موثقة وموحدة في كافة مواقع العمل.
• تكنولوجيا المعلومات: الأتمتة لمختلف أنشطة البنك للوصول إلى الأتمتة الشاملة.
• الموارد البشرية: الاهتمام برأس المال البشري عن طريق استقطاب الخبرات والكفاءات المصرفية والمحافظة على الكفاءات الموجودة ورفع جودتها، وأن يكون البنك الوجهة المفضلة للفئات طالبة التوظيف.

ثالثاً: قطاع ودوائر الرقابة:

• الائتمان: أن يعمل القطاع على تحسين سير العملية الائتمانية من خلال تطبيق أفضل المعايير المتبعة لإدارة ورقابة الائتمان وأن يكون شريكاً لدوائر الأعمال لدعم العملية الائتمانية.
• الامتثال: أن تكون دائرة الامتثال أفضل دائرة امتثال في البنوك العاملة في الأردن، وأن يتم تحديد الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك.
• المخاطر: تحديد كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك الحالية والمتوقعة وتعريفها ومراقبتها وإدارتها ووضع الحلول المناسبة لخفضها من خلال تطبيق أفضل الأساليب المتبعة.
• التحصيل: أن تكون عملية المتابعة كاملة تعمل كوحدة واحدة (دمج كافة عمليات المتابعة: من التعثر وحتى التنفيذ).

• الاهداف التشغيلية المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٩:

• الاستمرار بتطبيق خطة التوسع والانتشار لتغطي مختلف مناطق المملكة من خلال افتتاح/ او اعداد دراسات جدوى لافتتاح عدد من الفروع وفروع تجاري اكسبرس وصرافات آلية، كذلك الاستمرار بتحديث وتطوير الفروع القائمة وفق رؤية مصرفية عصرية، مع دراسة اماكن الفروع القائمة ودراسة مدى مناسبتها لعملاء البنك ومدى قربها من النشاط الاقتصادي والسكاني.
• تطوير / طرح منتجات وخدمات مصرفية منافسة في السوق والاستمرار بالاعلان عن المنتجات القائمة.
• الاستمرار باستقطاب عملاء وفئات وقطاعات مستهدفة ومتوافقة مع سياسات البنك وتوجهاته الاستراتيجية.
• العمل على رفع جودة محفظة التسهيلات من خلال التركيز على المنح الجيد وخفض الديون غير العاملة كذلك رفع جودة محفظة الودائع بالتركيز على الودائع الجيدة والمستقرة.
• تطوير منظومة التكنولوجيا والاستمرار بأتمتة عدد من البرامج والانظمة، كذلك تطوير نظام المعلومات الادارية MIS ومراجعة برامج ومكونات هذا النظام.
• متابعة متطلبات الجهات الرقابية القائمة والمستحدثة والعمل على الالتزام بها.
• تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف الى تطوير العمل المصرفي ورفع جودة الخدمات المصرفية وذلك بعد اعتمادها والموافقة عليها وفق الاصول المتبعة.

(١٦): إن مقدار المبالغ التي تلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات (١٦١,٣٥٨) دينار.

(١٧/أ): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها	
			٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
١	ميشيل فائق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	١٢,٨٤٤,٦٨٧	١٢,٨٠٠,٤٧٥	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ١١,٤٢٨ شركة الأصباغ الوطنية القابضة ١,٦٥٦,٦٤١	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ١١,٤٢٨ شركة الأصباغ الوطنية القابضة ١,٦٥٦,٦٤١
٢	أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	١,١٤٤,٥٤٦	١,١٤٤,٥٤٦	—	—
٣ ٤	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يمثلها بمقعدين: شادن زياد نبيه درويش الحجي مازن حمدي محمد الصحصاح	أردنية أردنية أردنية	٢٣,٨٠٨,٠٢١ — —	٢٣,٨٠٨,٠٢١ — —	—	—
٥	شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح محمد صالح زيد كيلاني اعتبارا من ٢٠١٨/٠٧/٢٩ بدلاً عن «محمد خير» عبد الحميد المحمد عبابنه لغاية ٢٠١٨/٠٥/١٤	أردنية أردنية أردنية	١٤,٧٤١,٨٧٢ ١١,٩٩٩ —	١٤,٧٧٦,٥٥٨ ١١,٩٩٩ ٢٠,٠٠٠	—	—
٦	شريف توفيق حمد الرواشده عضو مجلس إدارة	أردنية	١,٠٧٣,٧٥٤	١,٠٧٣,٧٥٤	—	—
٧	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة اعتباراً من ٢٠١٨/٠٩/٠٤ ويمثلها ريم بنت ناصر بن محمد الصالح عضو مجلس إدارة	سعودية سعودية	٣١,٨٠٠,٠٠٠ —	٣١,٨٠٠,٠٠٠ —	—	—
٨	إيمان محمود علان ضامن عضو مجلس إدارة	أردنية	١١,٩٩٩	١١,٩٩٩	—	—
٩	يزيد شمس الدين محمد يوسف الخالدي عضو مجلس إدارة	أردنية	١١,٩٩٩	١١,٩٩٩	—	—
١٠	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبدالنور نايف عبدالنور عبدالنور	إماراتية أردنية	١١,٤٢٨ ٦١٥	١١,٤٢٨ ٦١٥	—	—
١١	نبيل زكي جورج مشحور عضو مجلس إدارة	أردنية	١١,٤٢٨	١١,٤٢٨	—	—

(١٧/ب): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها	
			٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
١	نازي توفيق نخله القبطي زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	٢٤٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	—	—
٢	فلير عادل عبدالرحمن زواتي زوجة نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	—	٢٢,٤٣٩	—	—

(١٧/جـ): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها	
			٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
١	غاده محمد فرحان حلوش أمين سر مجلس الإدارة	أردنية	١٨,٩٧٨	١٨,٩٧٨	لا يوجد	لا يوجد

لا يوجد أوراق مالية مملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ولا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة باستثناء أمين سر مجلس الإدارة.

(١٧/د): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم: لايوجد.

(١٨/أ): الرواتب والمكافاة والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (للفترة من ٢٠١٨/١/١ ولغاية ٢٠١٨/١٢/٣١)

اعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	مكافاة أعضاء مجلس الإدارة السنوية	مصاريف سفر وتدريب وأخرى	المجموع
السيد ميشيل الصايغ	٣٦,٠٠٠	٣,٦٠٠	٥,٠٠٠	٦٠٠	٤٥,٢٠٠
معالي ايمن المجالي	٢٧,٠٠٠	٤,٨٠٠	٥,٠٠٠	٤٢٤,٨٤٠	٤٦١,٦٤٠
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)	٧٢,٠٠٠	٩,٨٠٠	١٠,٠٠٠	٤,٦٥١	٩٦,٤٥١
الاردن الاولى للاستثمار	٣٥,٠٠٠	٥,٤٠٠	٥,٠٠٠	١,٤٥٠	٤٦,٨٥٠
السيد شريف الرواشده	٣٥,٠٠٠	٧,٥٠٠	٥,٠٠٠	١,٤٥٠	٤٨,٩٥٠
السيد صالح الكيلاني	٢٠,٠٠٠	٢,٧٠٠	٥,٠٠٠	١,٤٥٠	٢٩,١٥٠
شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة	٣٣,٠٠٠	٤,٨٠٠	٥,٠٠٠	١,٤٥٠	٤٤,٢٥٠
السيد يزيد الخالدي	٣٦,٠٠٠	٥,٥٠٠	٥,٠٠٠	١,٤٥٠	٤٧,٩٥٠
السيد ايمان الضامن	٣٦,٠٠٠	٤,٥٠٠	٥,٠٠٠	٤,٠٤٥	٤٩,٥٤٥
السيد نبيل مشحور	٣١,٠٠٠	١,٨٠٠	٥,٠٠٠	١,٤٥٠	٣٩,٢٥٠
شركة الصالح القابضة للاستثمار	٩,٠٠٠	-	-	-	٩,٠٠٠
المجموع	٣٧٠,٠٠٠	٥٠,٤٠٠	٥٥,٠٠٠	٤٤٢,٨٣٦	٩١٨,٢٣٦

(١٨/ب): المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من ٢٠١٨/١/١ ولغاية ٢٠١٨/١٢/٣١:

الإدارة التنفيذية العليا	الرواتب	المكافآت	بدل تنقلات لجان	مصاريف سفر وتدريب	المجموع
السيد سيزر قولاجن	٣٦٧,٥٠٠	١٥٠,٠٠٠	-	-	٥١٧,٥٠٠
السيد علاء قحف	١٣٥,٨١٤	٢٠,٨٠٠	-	٨٢٨	١٥٧,٤٤٢
السيد رامي الحديد	١٤٤,٣٥٣	٢٢,١٠٠	-	-	١٦٦,٤٥٣
السيد محمد القرعان	١١٧,١٨٤	١٧,٩٦٣	٦٠٠	-	١٣٥,٧٤٧
السيد سليم صوالحة	١١٢,٨٦٧	١٧,٣٠٦	-	-	١٣٠,١٧٤
السيد عبدالله كشك	١٩٢,٦٤٩	٢٤,٨٢٥	-	-	٢١٧,٤٧٤
السيد وائل رابيه	١٠٣,٧٨٢	١٣,١١٨	-	-	١١٦,٨٩٩
السيد انس عايش	٧٦,٤٠٠	-	-	١,٢٤٢	٧٧,٦٤٢
السيد مجدي بنات ولغاية ١٩/٨/٢٠١٨	٩١,١١٥	٣٨,٤٩٣	-	-	١٢٩,٦٠٧
السيد محمود محمود	٤٠,٣٧٧	٣,٧١٦	٥٠٠	-	٤٤,٥٩٣
السيد مازن الخطيب	٧٤,٨٧٩	٦,٨٧٧	٣٠٠	-	٨٢,٠٥٦
السيد اجود الروسان	١١٤,١٤٠	١٣,١٢٥	-	٤٢٠	١٢٧,٦٨٥
السيد منير المحتسب اعتباراً من ٢٨/١١/٢٠١٨ *	١٠,٥٥٥	٢٠,٤٠٠	-	-	٣٠,٩٥٥
الفاضلة غادة الفرحان – امين سر مجلس الإدارة *	٦١,٠٩٦	١,٨٧٢	٨٠٠	٣٦٠	٦٤,١٢٨
السيد وحيد حيمور *	٦٥,٣٠٠	-	٨٠٠	-	٦٦,١٠٠
المجموع	١,٧٠٨,٠١١	٣٥٠,٥٩٤	٣,٠٠٠	٢,٨٤٩	٢,٠٦٤,٤٥٥

* المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا.

اجمالي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية – الاردن	٢,٠٧٨,٠١١	٤٠٠,٩٩٤	٥٨,٠٠٠	٤٤٥,٦٨٥	٢,٩٨٢,٦٩١
المدير الاقليمي (زاهر المعلا)	١٢٢,٥٧١	-	-	٩٠٩	١٢٣,٤٨١
المدير الاقليمي (منتصر الششتري) لغاية ٢٤/٥/٢٠١٨	٥٤,٩١٨	١٠,٦٥٠	-	-	٦٥,٥٦٨
اجمالي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية – موحد	٢,٢٥٥,٥٠٠	٤١١,٦٤٤	٥٨,٠٠٠	٤٤٦,٥٩٥	٣,١٧١,٧٣٩

(١٩): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام ٢٠١٨ (فروع الأردن وفلسطين):

النطاق	القيمة
البيئة	٢٠٠
التعليم	١٧,٤٤٣
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية	٢٠١,٦٧٠
الرياضة	٨,٠٠٠
الصحة	١٦,١٣٥
الطفل والمرأة والأسرة	٥,٥٥٠
الفقر	٥١,٠١٨
المجالات الثقافية والفنية	٨,٤٥٠
دعم مؤسسات وطنية	١١,٣٨٠
ذوي الاحتياجات الخاصة	١,٣٠٠
المجموع	**٣٢١,١٤٦**

(٢٠/ أ): لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم لم يتم الإفصاح عنها.

(٢٠/ ب): العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظفي الشركة أو أقاربهم.

	الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١	تسهيلات غيرمباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١
كمجموعات ذات صلة	١	السيد ميشيل الصايغ	١١,٩٢٧,٨٦٦	٦,٧٥٧,٠١٩	٨٧٦,٣٧٠	٢٩٤,٣٩٨
	٢	السيد شريف الرواشدة	٣,٨٨٨,٧٧٠	٣,٨٦٤,٠٧٣	٠	٠
	٣	معالي أيمن المجالي	٤,٨٠٣,٥٥٤	٤,٥٠١,٢٧٦	٠	٠
	٤	مجموعه عبدالنور نايف عبدالنور	٦,٦٦٦,٥٠٢	٦,٦٥١,٦٨٣	٠	٠
	٥	مجموعة الأردن الأولى للاستثمار	٤,٣٩٨,٥٣٨	٤,٤٤٥,١٥٣	٠	١٥٥,٠٠٠
كأفراد	٦	نبيل زكريا مشحور	١٠,٠٠٠	٠	٠	٠
	٧	يزيد شمس الدين الخالدي	١٠,٠٠٠	٧	٠	١٠,٠٠٠
	٨	السيدة إيمان محمد علان ضامن	١٠,٠٠٠	٠	٠	٠
	٩	مازن الصحصاح	١٠,٠٠٠	٠	٠	٠
كمجموعات ذات علاقة	٩	مجموعة شريف الرواشدة	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٤٤٦,٤٦٩	٠	٦٠٠,٠٠٠

(٢١/أ): مساهمة الشركة في حماية البيئة

لا يوجد مساهمة للبنك في حماية البيئة

(٢١/ب): مساهمة الشركة في خدمة المجتمع المحلي

المسؤولية المجتمعية:

تعد أنشطة المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من التزام البنك تجاه المجتمع، حيث قام البنك خلال العام ٢٠١٨ بتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات مثل التعليم، والرياضة، والصحة، ومعالجة الفقر، والعديد من المجالات الأخرى، كما تم تقديم التبرعات للفئات الأقل حظاً على مستوى المملكة، إضافة إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وكبار السن.

أيضاً قام البنك خلال العام ٢٠١٨ برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وكذلك التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية، كما قام خلال العام بتقديم الدعم والتبرع لمختلف المؤسسات والمراكز الخيرية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية.

(٢٢): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية. كما ويقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية أو عينية سواء كانت لهم شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة بهم خلاف ما تم الافصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

(٢٣): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك وبكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

(تشمل تواقيع مجلس إدارة البنك التالية الاقرارات الواردة أعلاه رقم ٢٢ و ٢٣)

رئيس المجلس
ميشيل الصايغ

نائب رئيس المجلس
أيمن المجالي

عضو مجلس إدارة
شريف الرواشدة

عضو مجلس إدارة
شركة الأردن الأولى للاستثمار
يمثلها صالح الكيلاني

عضو مجلس إدارة
إيمان الضامن

عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الأول)
يمثلها مازن الصحصاح

عضو مجلس إدارة
يزيد الخالدي

عضو مجلس إدارة
نبيل مشحور

عضو مجلس إدارة
شركة الصالح القابضة
للاستثمار المحدودة
تمثلها ريم الصالح

عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الثاني)
تمثلها شادن الحجي

عضو مجلس إدارة
شركة مصانع الأصباغ
الوطنية المحدودة
يمثلها عبد النور عبد النور

(٢٤): نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ

المدير العام
سيزر قولاجن

المدير المالي
عبدالله كِشّك

ثالثاً: البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

معلومات تفصيلية لشرح الحالة المالية

قائمة المركز المالي

قائمة (أ)

		٣١ كانون الأول	
	إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
الموجودات		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٥	٩١,٨٧٢,١١٨	١٢٨,٠٨٨,٩٣٦
أرصدة وايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦	٦١,٩٩٥,٦١٣	٥١,٨٦٦,٣١٥
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٧	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨	٧١٨,٠١٦,٩١٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٨	١,٧٩٢,٨٠١	١,٣٩٤,٩١٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٩	١١,٩١٥,٣٠٢	١١,٨٣٣,٨٣٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	١٠	٣٠٣,٠٣١,٦١١	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
ممتلكات ومعدات – بالصافي	١١	٢٧,٨١٧,٨٣٩	٢٧,١٦١,٦٧٩
موجودات غير ملموسة – بالصافي	١٢	٢,٣١٣,٩١٩	٢,٠٦٤,٣٣٨
موجودات ضريبية مؤجلة	١٨/د	١٣,٨٦٧,٩٢٤	٤,٠٣٢,٨٢٧
موجودات أخرى	١٣	١١١,٠٨٨,٥٩١	١٠٦,٤٧٧,٢٨٧
مجموع الموجودات		١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤	١١٧,٣٠٤,٧٥٤	١٢١,٣٧٨,٠٧٥
ودائع عملاء	١٥	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥
تأمينات نقدية	١٦	٨٤,٤١٧,٣٢٧	٩١,٧٧٠,٦٣٠
أموال مقترضة	١٧	٨٣,٤٨١,٨٧٣	١٤,١٦٨,٩٧٨
مخصص ضريبة الدخل	١٨/أ	٧٤٥,٥٤٨	٣,١٤٥,١٥٤
مخصصات متنوعة	١٩	١,٩٢٤,٢٦٦	٨٩٠,٨٨٧
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١٨/د	١٤,١٠٧	-
مطلوبات أخرى	٢٠	٣٨,٤١٢,٤٤٢	٣٠,٠٥٩,٠٩٦
مجموع المطلوبات		١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥	١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥
حقوق المساهمين :			
حقوق مساهمي البنك :			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٢١	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٢/أ	١٤,٧١٤,٥٦٣	١٤,٠٨٢,١٥٨
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٢٢/ب	-	٧,٠٠٢,٨٤٨
احتياطي التقلبات الدورية	٢٢/ج	٢,٥٩٧,٠٤٧	١,٨٣٣,٨٢٠
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	٢٣	(٢,٠٥٣,١٨٣)	(١,٥٠٤,٠٥١)
(الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة	٢٤	(١,٢١٤,٤٩٦)	٨,١٢٥,٨٢٤
مجموع حقوق مساهمي البنك		١٣٤,٠٤٣,٩٣١	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٦) جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة الدخل

قائمة (ب)

		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
		دينار	دينار
الفوائد الدائنة	٢٥	٧٩,٠٣٠,٩١٨	٧٥,٥٦٩,٠٦٨
ينزل : الفوائد المدينة	٢٦	(٤٦,٧٣٦,٣٦٤)	(٣٩,٢١٠,٨٣٤)
صافي إيرادات الفوائد		٣٢,٢٩٤,٥٥٤	٣٦,٣٥٨,٢٣٤
صافي إيرادات العمولات	٢٧	٥,٤٨١,٥١٦	٥,٠٧٤,٦٣٠
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		٣٧,٧٧٦,٠٧٠	٤١,٤٣٢,٨٦٤
أرباح عملات أجنبية	٢٨	١,٠٧٤,٢٩٠	١,٢١١,٩٢٤
أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٩	٤١٨,٠٩٩	(٤,٠٣٠)
توزيعات أرباح نقدية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٩	٣٥٢,٨١٨	٢٦٠,٥٨٢
إيرادات أخرى – بالصافي	٣٠	٤,٩٤٥,١٩١	٥,٢٥٢,٨٥٣
إجمالي الدخل		٤٤,٥٦٦,٤٦٨	٤٨,١٥٤,١٩٣
نفقات الموظفين	٣١	١٥,٧٣٥,٦٢٨	١٥,٣٧٤,٣٦٩
استهلاكات وإطفاءات	١١ و ١٢	٣,٠٣٦,٢٢٩	٣,١٥١,١٥٦
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٣٢	٥,٤٠٦,٣٦٣	٨,٦٤١,٢٣١
مخصصات متنوعة	١٩	١,٢٩١,٠٧٣	٢٣٤,٧٢٢
مصاريف أخرى	٣٣	١٢,٧٧٣,١٣١	١٤,٤١٤,٧٨٧
إجمالي المصاريف		٣٨,٢٤٢,٤٢٤	٤١,٨١٦,٢٦٥
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل – قائمة (هـ)		٦,٣٢٤,٠٤٤	٦,٣٣٧,٩٢٨
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	١٨/ب	(١,٢٩٤,٦٧٨)	(٢,٥٤٩,١١٥)
الربح للسنة – قائمة (ج) و(د)		٥,٠٢٩,٣٦٦	٣,٧٨٨,٨١٣
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك			
أساسي ومخفض	٣٤	-/٠٤٢	-/٠٣٢

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٦) جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة الدخل الشامل

قائمــة (ج)

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــار	دينـــــار
الربح للسنة – قائمة (ب)	٥,٠٢٩,٣٦٦	٣,٧٨٨,٨١٣
بنود الدخل الشامل الآخر:		
بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل		
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة		
من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي	(٥٥٢,١٠٤)	٢١,٥٦١
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(١,٨٤٨)	(٨٤,٥٦٦)
إجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (د)	٤,٤٧٥,٤١٤	٣,٧٢٥,٨٠٨

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٦) جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

قائمــة (د)

	حقوق مساهمي البنك								
			الاحتياطيات						
	رأس المال المكتتب به والمدفوع	القانوني	مخاطر مصرفية عامة*	التقلبات الدورية	احتياطي القيمة العادلة-بالصافي	(الخسائر المتراكمة)الأرباح المدورة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨							
الرصيد في بداية السنة	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٨٢,١٥٨	٧,٠٠٢,٨٤٨	١,٨٣٣,٨٢٠	(١,٥٠٤,٠٥١)	٨,١٢٥,٨٢٤	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) والمتعلق بالتدني	-	-	-	-	-	(٣٠,٠٦٥,٩٩١)	(٣٠,٠٦٥,٩٩١)
احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة نتيجة تطبيق المعيار	-	-	-	-	-	١٠,٠٩٣,٩٠٩	١٠,٠٩٣,٩٠٩
الدولي رقم (٩) والمتعلق بالتدني	-	-	-	-	-	٧,٠٠٢,٨٤٨	-
المحول من احتياطي مخاطر مصرفية عامة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	-	-	(٧,٠٠٢,٨٤٨)	-	-	-	-
الرصيد في بداية السنة المعدل	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٨٢,١٥٨	-	١,٨٣٣,٨٢٠	(١,٥٠٤,٠٥١)	٤,٤٤٣,٤١٠	١٢٩,٥٦٨,٥١٧
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	٥,٠٢٩,٣٦٦	٥,٠٢٩,٣٦٦
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي	-	-	-	-	(٥٥٢,١٠٤)	-	(٥٥٢,١٠٤)
المحرر من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	(٢,٩٧٢)	-
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	(١,٨٤٨)	(١,٨٤٨)
اجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (ج)	-	-	-	-	(٥٥٢,١٣٢)	٥,٠٢٤,٥٤٦	٤,٤٧٥,٤١٤
المحول الى الاحتياطيات	٢١	-	-	-	-	(٢١)	-
الرصيد في نهاية السنة	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٨٢,١٥٨	٧,٠٠٢,٨٤٨	١,٨٣٣,٨٢٠	٧٦٣,٢٢٧	٦٣٢,٤٠٥	١٣٤,٠٤٣,٩٣١
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧							
الرصيد في بداية السنة	١١٢,٨٧٥,٠٠٠	١٣,٤٤٨,٣١٥	٦,٢٢٩,٥١٦	١,٧٠٥,٧١٦	(١,٨٥٢,٧٠٥)	١٣,٤٠٨,٨٩٩	١٤٥,٨١٤,٧٩١
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي	-	-	-	-	-	٣,٧٨٨,٨١٣	٣,٧٨٨,٨١٣
المحرر من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	٢١,٥٦١	-	٢١,٥٦١
خسائر متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	٣٢٧,٠٩٣	(٣٢٧,٠٩٣)	-
اجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (ج)	-	-	-	-	٣٤٨,٦٥٤	٣,٣٧٧,١٥٤	٣,٧٢٥,٨٠٨
المحول لزيادة رأس المال	٧,١٢٥,٠٠٠	-	-	-	-	(٧,١٢٥,٠٠٠)	-
المحول الى الاحتياطيات	-	-	-	-	-	(١,٥٣٥,٢٢٩)	-
الرصيد في نهاية السنة	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٨٢,١٥٨	٧,٠٠٢,٨٤٨	١,٨٣٣,٨٢٠	(١,٥٠٤,٠٥١)	٨,١٢٥,٨٢٤	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩

- اصدر البنك المركزي الاردني تعليمات رقم ٢٠١٨/١٣ بتاريخ ٦ حزيران ٢٠١٨ والذي طلب من خلاله وقبل رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة لحساب الارباح المدورة بالتقاص مع اثر معيار ٩ المسجل على الرصيد الافتتاحي لحساب الارباح المدورة كما في الاول من كانون الثاني ٢٠١٨، كما تضمنت التعليمات على الابقاء على رصيد احتياطي مخاطر مصرفية عامة ومقيدة ولا يجوز توزيعه كارباح على المساهمين، ولا يجوز استخدامه لاي اغراض اخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني.
- من أصل الارباح المدورة مبلغ ٣,٨٦٧,٩٢٤ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨، مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استنادا الى تعليمات البنك المركزي الأردني.
- يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية والبالغ ٣,٠٥٣,١٨٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (متضمناً ٣١١,١٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)) وفقا لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الاردني.
- يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) الى (٤٦) جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة التدفقات النقدية

قائمة (هـ)

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٢٠١٧
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :		دينار	دينار
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل – قائمة (ب)		٦,٣٢٤,٠٤٤	٦,٣٣٧,٩٢٨
تعديلات :			
استهلاكات واطفاءات	١١ و ١٢	٣,٠٣٦,٢٢٩	٣,١٥١,١٥٦
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	٧	٥,٤٠٦,٣٦٣	٨,٦٤١,٢٣١
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٩	٢٤٥,٧٠٩	١٧١,٧٧٢
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١٩	٤٥,٣٦٤	٦٢,٩٥٠
مخصصات أخرى	١٩	١,٠٠٠,٠٠٠	-
(ارباح) بيع عقارات مستملكة	٣٠	-	(٩٠٨,٩٠٩)
(ارباح) بيع ممتلكات ومعدات	٣٠	(٨٦,١٠٩)	(٤٤,١٠٤)
خسائر (أرباح) تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٩	٣٩٧,٨٨٦	(١٠٤,١٧٧)
(المسترد) / مخصص عقارات مستملكة وأخرى	١٣	(١٢٦,٠١٤)	٢,٧٩٠,٠٥٢
تأثير التغير في اسعار الصرف على النقد وما في حكمه	٢٨	(٢٩٠,٧٣٩)	(٤٤٩,٥٦٠)
المجموع		١٥,٩٥٢,٧٣٣	١٩,٦٤٨,٣٣٩
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(٤٢,٦٩٠,٠٠٠)	(٩٢,٦٥٢,٣٣٣)
(الزيادة) النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		(٧٩٥,٧٧٢)	٦٣٧,٧١٤
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(٤,٤٨٥,٢٩٠)	(١٢,٦٥٠,٦٢٥)
النقص في ارصدة ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة اشهر		٣,٤٩٩,٩٤٧	٥٨,٠٠٠,٠٠٠
(النقص) الزيادة في ودائع العملاء		(٧٨,٠٨٢,٤٨٧)	١٣,٩٧٠,١٥١
(النقص) الزيادة في التامينات النقدية		(٧,٣٥٣,٣٠٣)	٢١,٨٣٩,١٨٧
الزيادة في المطلوبات الأخرى		٤,٩٧١,٨٧٨	٧,٠٠٤,١٣٤
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(١٢٤,٩٣٥,٠٢٧)	(٣,٨٥١,٧٧٢)
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة		(١٠٨,٩٨٢,٢٩٤)	١٥,٧٩٦,٥٦٧
مخصص قضايا مدفوع	١٩	(٩,٧٣٠)	(٩٠٠)
مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع	١٩	(٢٤٧,٩٦٤)	(١٢٠,٢٤٢)
ضريبة الدخل المدفوعة	أ/١٨	(٣,٠٧٠,٥٢٥)	(٤,٢٤٦,٤٣٣)
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		(١١٢,٣١٠,٥١٣)	١١,٤٢٨,٩٩٢
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :			
النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		٢٨,٢٩٢,٥٣١	(٤٥٣,٩٤٢)
(الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		(٦٣٠,٥٩٥)	(٣,٣٦٨,٠٢٥)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات	١١	(٣,٣٦٣,٨٧٨)	(١,٧٥٠,٣١٠)
(شراء) موجودات غير ملموسة	١٢	(٤٠٢,٣٨٢)	(١,١٦٧,٤٩٨)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		٢٩٦,٩٥١	١٤٦,٦٣٣
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار		٢٤,١٩٢,٦٢٧	(٦,٥٩٣,١٤٢)
التدفقات النقدية من عمليات التمويل :			
الزيادة في اموال مقترضة		٦٩,٣١٢,٨٩٥	١,٣٨١,٢٨٧
صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل		٦٩,٣١٢,٨٩٥	١,٣٨١,٢٨٧
تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه	٢٨	٢٩٠,٧٣٩	٤٤٩,٥٦٠
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(١٨,٥١٤,٢٥٢)	٦,٦٦٦,٦٩٧
النقد وما في حكمه بداية السنة	٣٥	١٢١,٥٧٧,١٧٦	١١٤,٩١٠,٤٧٩
النقد وما في حكمه نهاية السنة	٣٥	١٠٣,٠٦٢,٩٢٤	١٢١,٥٧٧,١٧٦
معاملات غير نقدية :			
استملاك عقارات وموجودات لقاء ديون	١٣	٣,٠٩٢,١٠٣	١١,٤٨١,٤٢١
الزيادة في رأس المال المدفوع	٢١	-	٧,١٢٥,٠٠٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٦) جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

١- معلومات عامة

– تأسس البنك التجاري الاردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (١١٣) بتاريخ ٣ أيار ١٩٧٧ بموجب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وبرأسمال قدره ٥ مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمان، هاتف ٥٢٠٣٠٠٠(٦)٩٦٢+، ص.ب ٩٩٨٩ عمان ١١١٩١– المملكة الأردنية الهاشمية.

– تم خلال عام ١٩٩٣ دمج بنك المشرق (فروع الاردن) في بنك الاردن والخليج ليحل بذلك بنك الاردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الاردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

– تم في بداية العام ٢٠٠٤ إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ تم استكمال اجراءات تغيير اسم البنك من بنك الاردن والخليج الى البنك التجاري الاردني.

– تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان اخرها خلال العام ٢٠١٧، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة راس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار/سهم ليصبح راس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار / سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الارباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال اجراءات زيادة راس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

– ان البنك التجاري الاردني شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة اسهمها في بورصة عمان للأوراق المالية.

– يقوم البنك بتقديم جميع الاعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (٢٩) وخارجها في فلسطين وعددها (٤).

– تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٩ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

٢- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

– تم اعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني.

– تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة .

– ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

– إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وبإستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (٣ – (أ) و(ب)).

معلومات القطاعات

– قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

– القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى .

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في «صافي إيرادات الفوائد» كـ «إيرادات فوائد» و «مصروفات فوائد» في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال السنة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو ، عند الإقتضاء ، لفترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية ائتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً ، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية ائتمانياً ، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الدخل للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد ، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الدخل للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض ، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة ، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في هذا السطر ، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبَق محاسبة التحوط في صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ومع ذلك ، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة ، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الدخل كبند متحوط له . وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الاستثمار ، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط ، بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الدخل ، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الدخل.

إيراد توزيعات الارباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات ، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة ، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الدخل الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم ، أي :

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الدخل ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، حسب الضرورة ، عند الاعتراف المبدئي ، كما تثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي ، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي ، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه .

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل . يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الدخل .

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك ، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) ، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل .

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخراً هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف (عدم التطابق المحاسبي). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل

أدناه) ، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

• الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (١٢) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو

• الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة . يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي « متدني ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

• صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
• إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
• قيام البنك بنمح المقترض ، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض ، تنازلاً ؛ أو
• إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
• شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدلا من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي ، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز ، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (٩٠) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (٩٠) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة ، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة .

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة ، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:
• تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
• من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.
يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني ، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل ، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات ، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود ، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية ، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل ، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَورداخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان . نتيجةً لذلك ، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيرا منذ الاعتراف الأولي ، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم ، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له ، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات ، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك ، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد ، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية ، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة ، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :
• إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و

• إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى.

وكضمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (٦٠) يوماً، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

• العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛
• إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (١٢) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:
• إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
• إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:
• للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
• لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
• التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص؛ و
• عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال
أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة
يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب/ خسارة في قائمة الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة
تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية
تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المطلوبات المالية ألأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (١) محتفظ بها للمتاجرة أو (٢) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الدخل، ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الدخل.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مطلوبات مالية أخرى
يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر «صافي إيرادات الفوائد» أعلا .

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (١٠) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة
يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الدخل على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الدخل على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (١٢) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (١٢) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة
يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من ١٢ شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال ١٢ شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي
عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً :

• بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)؛ و
• المبلغ المعترف به مبدئياً ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسباً ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة ، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ، فإنها تُقاس لاحقاً :
• بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ؛ و
• المبلغ المعترف به مبدئياً ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسباً ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك ، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كمخصصات في قائمة المركز المالي ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك ، بحيث يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ، بدلاً من ان يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

لاغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

- التحوط للقيمة العادلة
هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة يتم قيد اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في قائمة الدخل في نفس الفترة.

- التحوط للتدفقات النقدية
هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الدخل.

- التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية
في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية ، يتم قياس القيمة العادلة لاداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الارباح او الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن قائمة الدخل ، ويتم قيد الجزء الفعال في قائمة الدخل عند بيع الاستثمار في الوحدة الاجنبية المستثمر بها.

– التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل في نفس الفترة.

ممتلكات ومعدات

– تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية :

	٪
مباني	٢
أجهزة ومعدات مكتبية	١٠ – ١٥
ديكورات	١٥
وسائط نقل	١٥
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠

– عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

– يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

– يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس،بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (١) أو (٢) أو (٣) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:
مدخلات المستوى (١) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛

مدخلات المستوى (٢) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى ١ والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

مدخلات المستوى (٣) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

– تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

– تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة ، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية .

– تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية.

– إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .

– يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا .

التقـــاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصاريف

– يتم تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف على اساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

– يتم الاعتراف بالمصاريف على اساس مبدأ الاستحقاق.

– يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم ، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية) .

عقود إعادة الشراء أو البيع

– يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

– أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية ، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها . وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

الموجودات غير الملموسة

– تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة .

– يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

– لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس الفترة .

– تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من لـ ٥ سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم اطفاءها.

عقود الإيجار

تصنف عقود الايجار كايجارات تمويلية عندما تنص شروط الايجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك المستأجر بشكل جوهري. اما جميع عقود الايجار الأخرى فتصنف كايجارات تشغيلية.

البنك كمؤجر

يتم قيد دخل الايجارات التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابة على مدى عمر الايجار. كما تضاف التكاليف المباشرة الاولية المتكبدة في مناقشة وترتيب العقد التشغيلي الى القيمة الدفترية للموجودات المؤجرة وتقيد وفقا لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الايجار.

البنك كمستأجر

تسجل الموجودات المقتناة من خلال عقود الايجار التمويلية عند الإعتراف الأولي بقيمتها العادلة عند بداية عقد الايجار او بالقيمة الحالية للحد الادني من دفعات الايجار، ايهما اقل. كما يتم تسجيل مطلوبات التأجير التمويلي بنفس القيمة. وتوزع دفعات الايجار بين مصاريف تمويل وتخفيض مطلوبات التأجير التمويلي من اجل تحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من مطلوبات التأجير التمويلي، وتقيد مصاريف التمويل المباشر في قائمة الدخل.

تقيد دفعات الايجار التشغيلي كمصروف وفقا لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الايجار.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها .

٣- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - تعديلات لم ينتج عنها اثر جوهري على القوائم المالية للبنك :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٨ او بعد ذلك التاريخ ، في اعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٦.	تشمل التحسينات تعديلات على كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) «تطبيق المعايير الدولية لأول مرة» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) «استثمارات في شركات حليفة ومشاريع مشتركة (٢٠١١)». توضح التعديلات ان خيار تنظيم المشاريع الاستثمارية وغيره من المنشآت المماثلة لقياس الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل متاح بشكل منفصل لكل شركة حليفة أو مشروع مشترك ، وانه ينبغي اجراء الإختيار عند الاعتراف الاولي . وبخصوص خيار المنشأة التي ليست منشآت استثمارية ، الإبقاء على قياس القيمة العادلة الذي تطبقه الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي هي منشآت استثمارية عند تطبيق طريقه حقوق الملكية ، تقدم التعديلات توضيحا مماثلا بان هذا الخيار متاح لكل شركة حليفة ذات طبيعة استثمارية أو مشروع مشترك له طبيعة استثمارية.
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢٢): «المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة».	يتناول هذا التفسير كيفيه تحديد «تاريخ المعاملة» لغرض تحديد سعر الصرف الذي يتعين استخدامه عند الاعتراف الاولي بالأصل أو المصروف أو الإيراد ، عندما يؤخذ بعين الاعتبار بان ذلك البند قد سدد أو استلم مقدما بعمله أجنبيه أدت إلى الاعتراف بالأصول غير النقدية أو بمطلوبات غير نقدية. ويحدد التفسير ان تاريخ المعاملة هو تاريخ الإعتراف الأولي بالأصول غير النقدية أو الإلتزامات غير النقدية الناشئة عن دفع أو إستلام الدفعات مقدما. وإذا كانت هناك مدفوعات أو مقبوضات متعددة مقبوضة مقدما ، فان التفسير يتطلب من البنك ان يحدد تاريخ المعاملة لكل دفعه أو إستلام المقابل النقدي مسبقا. يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية أو أجزاء من تلك المعاملات في حال: • وجود مقابل بالعملة الأجنبية أو مسعر بالعملة الأجنبية ؛ • تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً او بمطلوبات الإيرادات المؤجلة المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق الإعتراف بالموجودات أو الإيرادات أو المصاريف ذات الصلة؛ • وان الموجودات المدفوعة مقدماً او مطلوبات الإيرادات المؤجلة غير نقدية.

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠): «الاستثمارات العقارية».	توضح التعديلات ان التحويل إلى الاستثمارات العقارية أو منها يستلزم إجراء تقييم يبين فيما إذا كانت العقارات تستوفي أو لم تعد تستوفي بتعريف الاستثمارات العقارية، ومعززة بأدلة يمكن ملاحظتها تشير الى حدوث تغير في الاستخدام. وتوضح التعديلات كذلك ان الحالات المدرجة في المعيار ليست شاملة وانه يمكن اجراء تغير في الاستخدام فيما يتعلق بالعقارات تحت الإنشاء (اي ان تغيير الاستخدام لا يقتصر على العقارات المكتملة).
تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٢) «الدفع على أساس السهم».	١. عند تقدير القيمة العادلة للدفعة على أساس الأسهم التي تسدد نقداً، ينبغي ان تتّبَع محاسبة آثار شروط الاستحقاق وغيرالإستحقاق لنفس النهج المتبع في المدفوعات على أساس الأسهم التي تسدد من حقوق الملكية. ٢. إذا كان قانون الضريبة/ القوانين تتطلب من الشركة إبقاء عدداً محدداً من أدوات حقوق الملكية مساويا للقيمة النقدية للالتزام الضريبي للموظف للوفاء بالتزاماته الضريبية والتي تَحَوّل بعد ذلك إلى هيئة الضرائب (في العادة نقد) ، اي ان ترتيب الدفعه على أساس الأسهم له «ميزة التسوية بالصافي» ، فإنه يجب تصنيف هذا الترتيب بكامله على انه تسديد من حقوق الملكية ، بشرط انه كان بالإمكان تصنيف الدفعة على أساس الأسهم على انها تسديد من حقوق الملكية حتى لو لم تشمل ميزة التسوية بالصافي. ٣. يجب إجراء المعالجة المحاسبية لتعديل الدفعة على أساس الأسهم الذي يُعدل المعاملة من سداد نقدي الى سداد من حقوق الملكية على النحو التالي: أ – إلغاء الإعتراف بالإلتزام الأصلي . ب– الاعتراف بالدفعة على أساس الأسهم في تاريخ تعديل القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية الممنوحة بقدر ما تكون الخدمات قد قُمت حتى تاريخ التعديل. ج– الإعتراف باي فرق بين القيمة الحالية للالتزام في تاريخ التعديل والمبلغ المعترف به في حقوق الملكية في قائمة الدخل .
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤): «عقود التأمين».	تتعلق هذه التعديلات بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الجديد لعقود التأمين.
معيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) «الإيرادات من العقود مع العملاء».	صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) في أيار ٢٠١٤ الذي وضع نموذجا شاملا للمنشآت لإستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وسيحل هذا المعيار محل إرشادات تحقق الإيرادات الحالية بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) «الإيرادات» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١١) «عقود الإنشاء» والتفسيرات ذات الصلة. إن المبدأ الأساسي لهذا المعيار هو أنه يجب على المنشأة الاعتراف بالإيرادات لتوضيح نقل السلع أو الخدمات الموعودة للعميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار منهجا من خمس خطوات لإثبات الإيرادات: الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل. الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد. الخطوة ٣: تحديد سعر البيع. الخطوة ٤: تخصيص سعر للبيع لإلتزامات الأداء في العقد. الخطوة ٥: الإعتراف بالإيراد عندما تستوفي (أو لدى إستيفاء) المنشأة إلتزام ألأداء. بموجب هذا المعيار ، تعترف المنشأة عندما (أو لدى) الوفاء بإلتزام الأداء، أي عندما تُحوّل «السيطرة» على السلع أو الخدمات التي يقوم عليها التزام الأداء المحدد إلى العميل. وقد أضيفت إرشادات أكثر إلزاماً في المعيار للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) «الإيرادات من العقود مع العملاء».	تتعلق هذه التعديلات بتوضيح ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات ألأداء، واعتبارات الموكل مقابل الوكيل، والترخيص) وبعض الإعفاء الإنتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.

ب- تعديلات اثرت على القوائم المالية للبنك :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية»

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) في تشرين الثاني ٢٠٠٩ وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. ولاحقا تم تعديل المعيار في تشرين الأول ٢٠١٠ ليشمل متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها. كما تم تعديل المعيار في تشرين الثاني ٢٠١٣ ليتضمن متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العام. وصدرت نسخه معدلة من المعيار في تموز ٢٠١٤ لتتضمن: (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية، و(ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس «القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر» لبعض أدوات الدين البسيطة.

تم اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تموز ٢٠١٤، حيث كان تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار في أول كانون الأول ٢٠١٨. وقد ترتب على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إحداث تغيرات على السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المعترف بها سابقاً في القوائم المالية ، علما بأن البنك قام بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (المرحلة الأولى) الصادر في العام ٢٠٠٩ والمتعلقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية منذ بداية العام ٢٠١٠.

قام البنك ، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ، عدم إعادة إدراج أرقام المقارنة ، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة . كما اختار البنك مواصلة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).

لقد أسفر عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إحداث تغييرات في السياسات المحاسبية لتحديد الموجودات والمطلوبات المالية وتصنيفها وقياسها وكذلك الانخفاض في قيمة الموجودات المالية. كما يقوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) بتعديل المعايير الأخرى التي تتناول الأدوات المالية مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ «الأدوات المالية: الإفصاحات».

تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): الإعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

التصنيف والقياس:

تصنف الموجودات المالية بناءا على نموذج الإعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة ٢٠١٤ تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن «الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر». وتصنف المطلوبات المالية تصنيفا مماثلا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلا أن هنالك إختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة .

التدني:

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذج «الخسارة الائتمانية المتوقعة» لقياس خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية قبل الاعتراف بخسارة الائتمان .

محاسبة التحوط:

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملائمة مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) وكيفية قيام المنشأة بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي وقام البنك باختيار الاعفاء من تصنيف استخدام قواعد محاسبة التحوط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) .

أثر اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية المالية (٩) لسنة ٢٠١٤

ان اثر تطبيق تعديلات التغيرات في السياسات المحاسبية على القوائم المالية للبنك كما في أول كانون الثاني ٢٠١٨ كانت كما يلي :

١ – لا يوجد أي أثر لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) على تحويلات بنود قائمة المركز المالي كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨ .

٢ – الرصيد الافتتاحي لمبلغ المخصصات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) :

	مبلغ المخصصات كما في أول كانون الثاني ٢٠١٨	الفرق نتيجة إعادة احتساب	الرصيد وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) كما في أول كانون الثاني ٢٠١٨
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
نقد وارصده لدى البنوك والمركزية	-	-	-
ارصده لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	٢٤٥,١٨٨	٢٤٥,١٨٨
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٣٠,٦٦٣,١٧٠	١٩,٣٨٢,٨٢٥	٥٠,٠٤٥,٩٩٥
ادوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأه	-	٨٨,٧٥٦	٨٨,٧٥٦
كفالات مالية	-	٨,٩٣٦,٦٥٥	٨,٩٣٦,٦٥٥
سقوف غير مستغله	-	٩٧٣,٠٤٢	٩٧٣,٠٤٢
اعتمادات مستندية	-	٤٢٨,٨٧١	٤٢٨,٨٧١
موجودات ضريبية مؤجلة	٤,٠٣٢,٨٢٧	١٠,٠٩٣,٩٠٩	١٤,١٢٦,٧٣٦
أخرى	-	١٠,٦٦٠	١٠,٦٦٠

قام البنك خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٨ بتطبيق نظام آلي ومنهجية جديدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تماشيا مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، وعليه تم تعديل أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على الارصدة الافتتاحية للأرباح المدورة كما في الاول من كانون الثاني ليصبح ٣٠,٠٥٦,٩٩١ دينار عوضاً من ٢٦,٧٣٣,٥٢١ دينار والذي كان تم الإفصاح عنه بالربع الأول من العام ٢٠١٨ ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠١٨.

٣ – الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ :

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
نقد و ارصده لدى البنوك و المركزية	-	-	-	-	-	-
ارصده لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	١٧٠,١٠٥
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٧,١٩٣,٤٤٠	-	١,٦١٢,٢٧٠	-	٥٠,٣٣٧,٧٢٧	٥٩,١٤٣,٤٣٧
ادوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة		-				
المطفأه	٨٣,٤٥٦	-	-	-	-	٨٣,٤٥٦
كفالات مالية	١,٠٧١,٩٥٨	-	٣٨٤,٣١٠	-	٣,٦٢٩,٠٥٤	٥,٠٨٥,٣٢٢
سقوف غير مستغله	١,٠٢٨,٨٧٩	-	١٣٠,٣٦٣	-	-	١,١٥٩,٢٤٢
اعتمادات مستندية	٣٢٦,٢٠٠	-	-	-	-	٣٢٦,٢٠٠
أخرى	١٣,٤٩٥	-	-	-	-	١٣,٤٩٥

ج - معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٧ (يبدا من اول كانون الثاني ٢٠١٩)	تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٣) «اندماج الأعمال» و(١١) «الترتيبات المشتركة» ومعايير المحاسبة الدولية رقم (١٢) «ضرائب الدخل» و(٢٣) «تكاليف الإقتراض».
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٢٣) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل (يبدا من اول كانون الثاني ٢٠١٩).	يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأسس الضريبية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمنافع الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وهي تتناول على وجه التحديد: • ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب ان تعتبر بشكل إجمالي؛ • افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛ • تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبي، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والاعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة؛ • وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) «عقود الإيجار» (يبدا من اول كانون الثاني ٢٠١٩).	يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) كيف يمكن لمعد التقارير بالإعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. كما يوفر المعيار نموذجاً محاسبياً منفرداً للمستأجرين يتطلب من المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة الإيجار (١٢) شهرا أو أقل أو كان الأصل ذو قيمة منخفضة. ويواصل المؤجرون تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية، حيث لم يتغير منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول محاسبة المؤجر تغيراً كبيرا عن سابقه معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية». (يبدا من اول كانون الثاني ٢٠١٩).	تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) «الاستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة» (يبدا من اول كانون الثاني ٢٠١٩).	تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات ان المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءا من صافي الاستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩) «منافع الموظفين» (يبدا من اول كانون الثاني ٢٠١٩).	تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) «عرض القوائم المالية». (يبدا من اول كانون الثاني ٢٠٢٠).	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية.
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (٣) «إندماج الأعمال» (يبدا من اول كانون الثاني ٢٠٢٠).	توضيح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية «الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية» المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح. أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢ و٣ و٦ و١٤) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (١ و٨ و٣٤ و٣٧ و٣٨) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١٢ و١٩) وتفسير و (٢٠ و٢٢) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (٣٢) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) «عقود التأمين» (يبدا من اول كانون الثاني ٢٠٢٢).	ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقا لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) «عقود التأمين» . يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(١٧) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء،
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) «القوائم المالية » ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) «الاستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة (٢٠١١)» (تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحا به)	تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك في فترة التطبيق ألأولي باستثناء أثر تطبيق المعايير الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) وكما هو موضح في ادناه:

أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) «عقود الإيجار»

يقدم المعيار نموذجا شاملا لتحديد ترتيبات الإيجار ومعالجتها في القوائم المالية لكل من المؤجرين والمستاجرين. كما سيحل محل المعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) «عقود الإيجار» والتفسيرات ذات الصلة عندما يصبح ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩ .

قام البنك ، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) ، بعدم إعادة إدراج أرقام المقارنة ، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرصدة ذات العلاقة.

لا يوجد إختلاف جوهري للمعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر ما بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧).

يتعلق التغيير في تعريف عقد الإيجار بشكل اساسي بمفهوم السيطرة. ويميز المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) بين عقود الإيجارات وعقود الخدمات على أساس ما إذا كان العميل يتحكم في استخدام أصل محدد ويعتبر عنصر التحكم موجودا إذا كان لدى العميل:

- الحق في الحصول على قدر كبير من جميع الفوائد الاقتصادية الناجمة عن استخدام موجودات محدده ؛ و
- الحق في توجيه استخدام هذا الأصل.

الاثر على المعالجة المحاسبية في سجلات المستأجر

الإيجارات التشغيلية

تم بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) تغيير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التي كانت تُصَنّف سابقا على انها عقود إيجار تشغيليه حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) ، والتي كانت تصنف على انها بنود خارج قائمة المركز المالي.

عند التطبيق الاولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) (باستثناء ما هو مشار اليه أدناه) سيقوم البنك بما يلي لجميع عقود الإيجار:

أ – الاعتراف بموجودات «حق الاستخدام» والتزامات الإيجار في قائمة المركز المالي ، وتقاس في البداية على اساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة.

ب – الاعتراف باستهلاك موجودات «حق الاستخدام» والفائدة على التزامات الإيجار في قائمة الدخل.

ج – فصل المبلغ الإجمالي للنقد المدفوع إلى جزء رئيسي (المعروض في اطار أنشطه التمويل) والفائدة (المعروضة في اطار الانشطه التشغيلية) في قائمة التدفقات النقدية.

اما فيما يتعلق بعقود الإيجار القصيرة الأجل (مده الإيجار التي تبلغ ١٢ شهرا أو اقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة (مثل الحواسيب الشخصية وأثاث المكاتب) ، فإن البنك سيختار الاعتراف بنفقات الإيجار على أساس القسط الثابت على النحو الذي يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦).

كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ كان لدى البنك إلتزامات عقود ايجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء بحوالي ١,٣ مليون دينار .

بناءً على التقديرات الاولية لإدارة البنك هناك عقود ايجار تشغيل بحوالي ١,٣ مليون دينار عدا عقود الايجار التشغيلي قصيرة الاجل والأصول ذات القيمة المنخفضة وعليه سيقوم البنك بتسجيل حق انتفاع بالأصول بقيمة ٤,٢ مليون دينار ومقابلها التزامات عقود تأجير تشغيلي بقيمة ٤,٢ مليون دينار، إن الأثر على قائمة الدخل يتمثل بتخفيض مصروف الايجار بحوالي ١,٣ مليون دينار وزيادة مصروف الاستهلاك بقيمة ٠,٩٥ مليون دينار وزيادة مصروف الفائدة بقيمة ٠,٣٥ مليون دينار .

سيتم الغاء الإعتراف بمخصص عقود الإيجار المرهقة التي كانت مطلوبة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧).

سيتم الغاء الإعتراف بحوافز التزام الإيجار التي اعترف بها سابقا فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلية، وسيُحتسب المبلغ في قياس موجودات ومطلوبات الإيجار الخاصة بحق الاستخدام .

وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) ، تُعْرَض جميع مدفوعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية كجزء من التدفقات النقدية من الانشطه التشغيلية. سيكون اثر التغييرات في اطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) هو تخفيض المبالغ النقدية المتولدة عن أنشطه التشغيل دينار وزيادة صافي النقد المستخدم في تمويل الانشطه بنفس المبلغ.

الإيجارات التمويلية

الاختلافات الرئيسية بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) فيما يتعلق بالموجوات التي كانت موجودة سابقا بموجب عقد إيجار تمويلي هي قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستاجر إلى المؤجر. ويشترط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على البنك الإعتراف كجزء من التزاماته الايجارية فقط بالمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية ، بدلا من المبلغ بالحد الأقصى المضمون وفقا لما يقتضيه معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) . وعند الطلب الاولي ، سيقوم البنك بعرض المعدات التي كانت مدرجه سابقا في الممتلكات والمنشات والمعدات ضمن البند المتعلق بموجودات « حق الاستخدام « والتزامات الإيجار ، التي سبق عرضها ضمن الاقتراض ليتم عرضها ، ضمن بند منفصل لمطلوبات الإيجار.

واستنادا إلى تحليل عقود الإيجار التمويلي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ على أساس الوقائع والظروف القائمة في ذلك التاريخ ، تم اعتبار ان هذا التغيير لن يؤثر على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية للبنك.

الاثر على المعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) ، يستمر المؤجر تصنيف عقود الإيجار على انها اما إيجارات تمويلية أو عقود إيجار تشغيليه وإجراء معالجة محاسبية لهذين النوعين من عقود الإيجار بشكل مختلف. غير ان المعيار الدولي للتقارير

المالية رقم (١٦) قد غير ووسع نطاق الإفصاحات المطلوبة ، وبشكل خاص حول كيفية قيام المؤجر باداره المخاطر الناشئة عن حصته المتبقية في الأصول المؤجرة.

وبموجب المعيارالدولي للتقارير المالية رقم (١٦) ، لغايات المؤجر الوسيط يعتبر عقد الإيجار الرئيسي والتاجير الفرعي كعقدين منفصلين.

ويتعين على المؤجر الوسيط ان يصنف التاجير الفرعي كتمويل أو إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل الحق في الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي (وليس بالاشاره إلى الأصل الأساسي كما كان الحال في اطار معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧)).

وبسبب هذا التغيير، سيقوم البنك بتصنيف بعض اتفاقات التاجير الفرعي الخاصة بها باعتبارها عقود إيجار تمويلي. ووفقا لما يقتضيه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ، سيتم الأعتراف بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة في ذمم الإيجار التمويلي المدينة، وسيتم الغاء الإعتراف بالأصول المؤجرة والمبالغ المستحقة القبض على أصول الإيجار التمويلي، وسيؤدي هذا التغيير في المحاسبة إلى تغيير توقيت الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

تتوقع الإدارة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) في القوائم المالية للبنك للفترة التي تبدأ في الأول من كانون الثاني ٢٠١٩.

٤- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة . كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين . وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي :

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (٣٨).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستبقلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدرة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (١ و٢ و ٣) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (٣٨).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة ، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهراً إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح (٣٨). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسباً ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض

إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى ا، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيميين مستقلين مؤهلين مهنياً. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيميين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج) الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي :

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و

- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ،بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (ا) ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

٥- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	٣١ كانون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	٢٠,٨٠٣,٩٨٨	٢٦,٥٠١,١٥٢
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	١٥,٩٧٣,٤١٨	١٩,٤٧١,١٦٣
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات ايداع	١٠,٦٣٥,٠٠٠	٣٢,٨٥٨,٨٠٠
متطلبات الاحتياطي النقدي	٤٤,٤٥٩,٧١٢	٤٩,٢٥٧,٨٢١
اجمالي الارصدة لدى بنوك مركزية	٧١,٠٦٨,١٣٠	١٠١,٥٨٧,٧٨٤
المجموع	**٩١,٨٧٢,١١٨**	**١٢٨,٠٨٨,٩٣٦**

- باستثناء متطلبات الاحتياطي النقدي والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية البالغة ١٠,٦٣٥,٠٠٠ دينار، لا يوجد ارصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ و٢٠١٧ .

- لا يوجد ارصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ و ٢٠١٧ .

- لا يوجد شهادات ايداع كما في تاريخ ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ (١٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧).

- افصاح الحركة على الارصدة لدى بنوك مركزية :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية الفترة	١٠١,٥٨٧,٧٨٤	-	-	١٠١,٥٨٧,٧٨٤
الارصدة الجديدة خلال الفترة	١,١٠٧,٣٣٤	-	-	١,١٠٧,٣٣٤
الارصدة المسددة	٣١,٦٢٦,٩٨٨	-	-	٣١,٦٢٦,٩٨٨
الاجمالي للفترة الحالية	**٧١,٠٦٨,١٣٠**	-	-	**٧١,٠٦٨,١٣٠**

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

٦- أرصدة وايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	٣١ كانون الاول		٣١ كانون الاول		٣١ كانون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٢٩,٦٧١	٢,٦٦٨,٩٦٦	٩,٨٤٨,٩٨٦	١١,٣٥٣,٠٣٤	٩,٨٧٨,٦٥٧	١٤,٠٢٢,٠٠٠
ودائع لاجل تستحق خلال فترة ٣ اشهر	٢٣,٠٥١,٠٠٠	٣٧,٠٧٠,٨٥٣	٢٩,٢٣٦,٠٦١	٧٧٣,٤٦٢	٥٢,٢٨٧,٠٦١	٣٧,٨٤٤,٣١٥
المجموع	٢٣,٠٨٠,٦٧١	٣٩,٧٣٩,٨١٩	٣٩,٠٨٥,٠٤٧	١٢,١٢٦,٤٩٦	٦٢,١٦٥,٧١٨	٥١,٨٦٦,٣١٥
ينزل : الخسارة الائتمانية المتوقعة	(٦٧,٨٨١)	-	(١٠٢,٢٢٤)	-	(١٧٠,١٠٥)	-
المجموع	**٢٣,٠١٢,٧٩٠**	**٣٩,٧٣٩,٨١٩**	**٣٨,٩٨٢,٨٢٣**	**١٢,١٢٦,٤٩٦**	**٦١,٩٩٥,٦١٣**	**٥١,٨٦٦,٣١٥**

– افصاح بتوزيع اجمالي الأرصدة والايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الخارجي للبنك:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١,٥	-	-	-	-	٢٨,٩٢٢,٢٥٠
٢	-	-	-	-	-
٢,٥	-	-	-	-	-
٣	-	-	-	-	-
٣,٥	٣,٤٤٢,٥٠٠	-	-	٣,٤٤٢,٥٠٠	-
٤	١٣,٢٦٧,٠٠٠	-	-	١٣,٢٦٧,٠٠٠	-
٤,٥	-	-	-	-	-
٥	-	-	-	-	-
٥,٥	١٦,١٦١,٩٦١	-	-	١٦,١٦١,٩٦١	-
٧	-	-	-	-	-
٨	-	-	-	-	٨,٨٩٨,٦٠٣
غير مصنف	٢٩,٢٩٤,٢٥٧	-	-	٢٩,٢٩٤,٢٥٧	١٤,٠٤٥,٤٦٢
الاجمالي	**٦٢,١٦٥,٧١٨**	**-**	**-**	**٦٢,١٦٥,٧١٨**	**٥١,٨٦٦,٣١٥**

افصاح الحركة على الارصدة البنوك والمؤسسات المصرفية :

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٥١,٨٦٦,٣١٥	-	-	٥١,٨٦٦,٣١٥
الارصدة الجديدة خلال السنة	٥٤,٤٩٠,٨٤٧	-	-	٥٤,٤٩٠,٨٤٧
الارصدة المسددة	٤٤,١٩١,٤٤٤	-	-	٤٤,١٩١,٤٤٤
الاجمالي للسنة الحالية	٦٢,١٦٥,٧١٨	-	-	٦٢,١٦٥,٧١٨

– لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

– افصاح الحركة على مخصص تدني الارصدة والايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية :

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – (إيضاح ٣)	٢٤٥,١٨٨	-	-	٢٤٥,١٨٨
الرصيد المعدل بعد تطبيق المعيار	٢٤٥,١٨٨	-	-	٢٤٥,١٨٨
خسارة التدني على الايداعات الجديدة خلال السنة	١٣٠,٢٣٠	-	-	١٣٠,٢٣٠
المسترد من خسارة التدني على الايداعات المسددة	(٢٠٥,٣١٣)	-	-	(٢٠٥,٣١٣)
ما تم تحويله الى المرحلة (١)	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (٢)	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (٣)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	١٧٠,١٠٥	-	-	١٧٠,١٠٥

– بلغت الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد ١٣,٦٤٥,٠٤٣ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ (١٤,٠٤٥,٤٦٢ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧) .

– لا يوجد لدى البنك ارصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ و٢٠١٧ .

٧- تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــــــــون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
الأفراد (التجزئة):	**دينـــــــــار**	**دينـــــــــار**
حسابات جارية مدينة	٣٨٨,٠٥٠	٤٢١,٧٣٠
قروض وكمبيالات *	١٨٥,٥٢١,٥٥٩	١٧٣,٦٢٧,١٦٣
بطاقات الائتمان	٤,٠٠٨,٧٣٣	٣,٦٨٦,٣٦٥
القروض العقارية	**١٢٢,٨٤٩,٨١٧**	**١٠٧,٦٧٣,٣٤٦**
الشركات:		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٩١,٦٦٦,٠٥٠	٧٨,٢٩٠,٢٠٦
قروض وكمبيالات *	٢٩٤,٦٣٥,٥٤٧	٢٧٨,١٨٢,٥٩٦
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	٢٣,٩٠٨,٠٢٣	٢٦,٣٤١,٥٢٤
قروض وكمبيالات *	٤٧,٥٧٧,٥٥٧	٥٣,٤٣٠,٢٦٩
الحكومة والقطاع العام	**٣٤,١٤٦,٧١٤**	**٤٠,٣٥٨,٨٥١**
المجموع	٨٠٤,٧٠٢,٠٥٠	٧٦٢,٠١٢,٠٥٠
ينزل : مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(٥٩,١٤٣,٤٣٧)	(٣٠,٦٦٣,١٧١)
الفوائد المعلقة	(١٧,٦٨٤,٧٩٤)	(١٣,٣٣١,٩٦٣)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨	٧١٨,٠١٦,٩١٦

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٣,٦١٣,١٨٥ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ (٤,٠٣٣,٠٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧) .

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة ٩٥,٧٥١,٦٢٥ دينار أي ما نسبته ١١/٩٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ (٦١,٨٢٧,٧٣٩ دينار أي ما نسبته ٨/١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧).

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة ٧٨,٣٨٧,٦٩٦ دينار أي ما نسبته ٩/٩٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ (٤٨,٩٠٣,٧٧٣ دينار أي ما نسبته ٦/٥٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧).

– تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة للسلطة الفلسطينية بمبلغ ١٣,١١١,٦٧٣ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ (١٣,٨١٦,٢٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧)، كما تتضمن تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الاردنية ٧,٥٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ (١٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧).

– افصاح الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي كما في نهاية السنة :

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي			
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٤٥٨,٤٣٥,٣٨١	٢١١,٧٥٢,٩٢٦	٢٢,٨٥٦,٩٢٣	٧,١٣٨,٤٢١	٦١,٨٢٨,٣٩٩	٧٦٢,٠١٢,٠٥٠
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣١,٦٠١,٤٢٣	٥٢,٨٤١,٧١٤	٣,٣٨٠,٤٦٧	٩٦١,٧٥٣	٢,٣٣٤,٢٠٤	٩١,١١٩,٥٦١
التسهيلات المسددة						
(matured/ derecognized)	(٢٦,١٦٤,٠٠٤)	(١٦,٩٩٠,٨٧٤)	(١٧١,٢٩٢)	(٤٢٨,٤٠٦)	(١,٧٢٨,٦٢٢)	(٤٥,٤٨٣,١٩٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٠,٨٠١,٨٦٣	٣,٥١٧,١٦٨	(٩,٣٧٥,٩٣٤)	(٢,٦٠٥,٥٧٠)	(٢,٣٣٧,٥٢٧)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣٦,٤٦٥,١٠٥)	(٨,٥٠٧,٩٥٣)	٣٩,٣٣٥,٩٩٠	٨,٧١١,٠٢٢	(٣,٠٧٣,٩٥٤)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٧,٧٠٨,٠٢١)	(٥,٧١٤,٥٣٥)	(٨,٦٣٧,٣٠٥)	(٢,١٣٩,٢٤٣)	٣٤,١٩٩,١٠٤	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٦,٨٠٩,٥٣٩	(١٠,٤٥٢,٦٦٦)	(٣,٠٧٨,٩١١)	(٧٥٤,٣٤٦)	٥,٤٦٢,٠٨١	(٢,٠١٤,٣٠٣)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(٦٨٣,٨٠٥)	(٦٨٣,٨٠٥)
مدرج في حسابات نظامية	-	-	-	-	(٢٤٨,٢٥٥)	(٢٤٨,٢٥٥)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	=	=	=	=	=	=
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**٤٢٧,٣١١,٠٧٦**	**٢٢٦,٤٤٥,٧٨٠**	**٤٤,٣٠٩,٩٣٨**	**١٠,٨٨٣,٦٣١**	**٩٥,٧٥١,٦٢٥**	**٨٠٤,٧٠٢,٠٥٠**

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة / مخصص تدني التسهيلات الائتمانية خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و٢٠١٧:

	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧:	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	٤,٥٠٦,٤٢٨	٦٧٤,٢٠٦	١٤,٠٤٩,٤٨٥	٢,٨٨٤,٨٢٦	-	٢٢,١١٤,٩٤٥
المقتطع (المردود) خلال السنة من الإيرادات	٣,٩١٧,٤١٢	١٣,٣٣٨	٤,٥٤١,٩٠٠	١٦٨,٥٨١	-	٨,٦٤١,٢٣١
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	(٤,٠٧٧)	-	-	(١٨,١٦٨)	-	(٢٢,٢٤٥)
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٧٠,٧٦٠)	-	-	-	-	(٧٠,٧٦٠)
الرصيد في نهاية السنة	٨,٣٤٩,٠٠٣	٦٨٧,٥٤٤	١٨,٥٩١,٣٨٥	٣,٠٣٥,٢٣٩	-	٣٠,٦٦٣,١٧١
أعادة توزيع :						
مخصص تدني التسهيلات الغير العاملة	٧,٧٧٢,٨١٩	٦٥٣,٦٣٤	١٨,٣٥١,٥٣٩	٢,٩٧٠,٩٦٥	-	٢٩,٧٤٨,٩٥٧
مخصص تدني التسهيلات العاملة	٥٧٦,١٨٤	٣٣,٩١٠	٢٣٩,٨٤٦	٦٤,٢٧٤	-	٩١٤,٢١٤
المجموع	٨,٣٤٩,٠٠٣	٦٨٧,٥٤٤	١٨,٥٩١,٣٨٥	٣,٠٣٥,٢٣٩	-	٣٠,٦٦٣,١٧١

* تم خلال العام ٢٠١٨ شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة بمبلغ ١٥,١١٢ دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص (٢٢,٢٤٥ دينار للعام ٢٠١٧) .

** تم خلال العام ٢٠١٨ تحويل تسهيلات ائتمانية غير عاملة بمبلغ ١٣٩,١٦٠ دينار الى خارج قائمة المركز المالي (٧٠,٧٦٠ دينار للعام ٢٠١٧) .

*** علما بأن هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها ١٠٠,٢١٥,٤٦٠ دينار وفوائدها المعلقة ٥٨,٢٢٨,٦٤٧ دينار والمخصص المرصود لها ٤١,٩٨٦,٨١٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ ، تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة ، وذلك على اعتبار ان هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.

– تم الافصاح اعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد .

– بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى ١١,٩٥١,٩٢٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٦,٩٩٢,٨٩٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧).

	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨:	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
رصيد بداية السنة	٨,٣٤٩,٠٠١	٦٨٧,٥٤٦	١٨,٥٩١,٣٨٤	٣,٠٣٥,٢٣٩	-	٣٠,٦٦٣,١٧٠
أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (٩) – ايضاح (٣)	١,٥٤٨,٤٦٨	١,١٦٨,٤٦٥	١٦,٠٧٢,١٢٤	٢٧٦,٧٠٩	٣١٧,٠٥٩	١٩,٣٨٢,٨٢٥
رصيد بداية السنة المعدل	٩,٨٩٧,٤٦٩	١,٨٥٦,٠١١	٣٤,٦٦٣,٥٠٨	٣,٣١١,٩٤٨	٣١٧,٠٥٩	٥٠,٠٤٥,٩٩٥
المقتطع من الايرادات (الوفر) خلال السنة	١,٠١٦,٩١٨	٢٦٦,٥٤٠	١٥٠,٧٥٥	٦٤,٨٨٢	-	١,٤٩٩,٠٩٥
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(١٤٥,٢٢٣)	(٨٧,٦٥٨)	(٩٦,٢١٨)	(٥٣,٧٤٧)	(٢٣,٠٥٨)	(٤٠٥,٩٠٤)
ما تم تحويله الى المرحلة الاولى	(١٢٤,٢٧٨)	(٨٠,٦٤٤)	(٧٢٠,٣٢٦)	(٦٧,٩٦٧)	-	(٩٩٣,٢١٥)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(٦٠,٢٠٨)	٤٤,٣٦١	١٧٣,٨١٩	٢٩,٢٣٤	-	١٨٧,٢٠٦
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	١٨٤,٤٨٦	٣٦,٢٨٣	٥٤٦,٥٠٧	٣٨,٧٣٣	-	٨٠٦,٠٠٩
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	٣,٠١١,٥٩٣	٦٩٥,٩٩٦	٧,٨٦٦,٥٢٣	١,١٠٦,٢١٥	-	١٢,٦٨٠,٣٢٧
التعديلات الناتجة عن تعديلات	٤٦٦,٢٤٠	(٩٧٦,٠٠٩)	(٣,١٣٣,٥٥٢)	(٧٩٢,٠٤٧)	(٨٦,٤٣٥)	(٤,٥٢١,٨٠٣)
التسهيلات المشطوبة	(١٥,١١٢)	-	-	-	-	(١٥,١١٢)
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٥٣,٩٧٦)	-	-	(٨٥,١٨٥)	-	(١٣٩,١٦١)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٤,١٧٧,٩٠٩	١,٧٥٤,٨٨٠	٣٩,٤٥١,٠١٦	٣,٥٥٢,٠٦٦	٢٠٧,٥٦٦	٥٩,١٤٣,٤٣٧
أعادة توزيع :						
المخصصات على مستوى افرادي	-	٦٥٠,٠٤٧	٣٩,٤٥١,٠١٦	٣,٥٥٢,٠٦٦	٢٠٧,٥٦٦	٤٣,٨٦٠,٦٩٥
المخصصات على مستوى تجميعي	١٤,١٧٧,٩٠٩	١,١٠٤,٨٣٣	-	-	-	١٥,٢٨٢,٧٤٢
المجموع	١٤,١٧٧,٩٠٩	١,٧٥٤,٨٨٠	٣٩,٤٥١,٠١٦	٣,٥٥٢,٠٦٦	٢٠٧,٥٦٦	٥٩,١٤٣,٤٣٧

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨

			الشركات			
	الافراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١,٠٦٦,٠٥٨	٨٣٧,٤٩٧	٩,٧١٢,٠٣١	١,٧١٦,٣٧٧	-	١٣,٣٣١,٩٦٣
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	١,٠٦٠,٨٢٠	٤٣٦,٦٩٨	٣,٦٧٣,٤٨٦	٦٩٩,٧٢٨	-	٥,٨٧٠,٧٣٢
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات خلال السنة	(٩,٥٢٠)	(٣٢,٤٠١)	(٦٢٥,٨٢٦)	(٩٤٦)	-	(٦٦٨,٦٩٣)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(١٩٥,٦٧٤)	(١٠٥,٤٧٣)	(٢٩٦,٧٢٩)	(١٤٢,٢٣٨)	-	(٧٤٠,١١٤)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٢٨,١٧٨)	-	-	(٨٠,٩١٦)	-	(١٠٩,٠٩٤)
الرصيد في نهاية السنة	١,٨٩٣,٥٠٦	١,١٣٦,٣٢١	١٢,٤٦٢,٩٦٢	٢,١٩٢,٠٠٥	=	١٧,٦٨٤,٧٩٤

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧

			الشركات			
	الافراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٤٥٤,٨٠٥	٦١٥,١٦١	٩,٤٣٤,٢٥٧	١,٥٩٥,٣٦٩	-	١٢,٠٩٩,٥٩٢
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٧٤٢,٩٤٠	٣٠٤,٦٧٢	٢,٦٣٣,٦٠٣	٥٩٦,٦٨٤	-	٤,٢٧٧,٨٩٩
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات خلال السنة	(٨٢,٠٤٦)	(٧٧,٧١٨)	(٢,٣٤٨,٨٠٩)	(١٤٦,٥٣٩)	-	(٢,٦٥٥,١١٢)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(١,٨٩٨)	(٤,٦١٨)	(٧,٠٢٠)	(٣٢٩,١٣٧)	-	(٣٤٢,٦٧٣)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٤٧,٧٤٣)	-	-	-	-	(٤٧,٧٤٣)
الرصيد في نهاية السنة	١,٠٦٦,٠٥٨	٨٣٧,٤٩٧	٩,٧١٢,٠٣١	١,٧١٦,٣٧٧	=	١٣,٣٣١,٩٦٣

كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨

	المجموع			حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)					
				المرحلة الأولى			المرحلة الثانية		
	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الافراد	٩٥٨,٦٠٤	٩,٨٩٧,٤٦٩	١٧٧,٧٣٥,٢٥٨	٣٣,٦٣٤	٢,١٢٣,٣٤٠	١٦٣,٨٥٣,٦٣٦	٨٨٣,٩٣٤	٧,٣٩٦,٤٣٦	٩,٠٢٩,٠٣١
القروض العقارية	٩٤٦,٧٥٠	١,٨٥٦,٠١١	١٠٧,٦٧٣,٣٤٦	٥١,٨٤٣	١,٤٠٦,٥٠٦	٩٩,٣٠٣,٠٠٣	٨٣٧,٧٩٢	٣٣٧,٤٩٠	٣,٥٥٢,١٧٥
الشركات الكبرى	٩,٧٢٢,٩١٤	٣٤,٦٦٣,٥٠٨	٣٥٦,٤٧٢,٨٠٣	١٤,٣٣٣	٤,٤٩٤,٤٤٧	٢٩٦,٣٨٨,٢٩١	٩,٥٢٨,٠١٢	٢٨,٨٣٥,٠٠٣	٤١,٦٠٨,٨٦٩
منشآت صغيرة ومتوسطة	١,٧٠٣,٦٩٥	٣,٣١١,٩٤٨	٧٩,٧٧١,٧٩٣	١٧,٥٤٥	٣٩٦,٥٤٢	٧٠,٢٨٤,٥٢٦	١,٦٧٤,٢٢٨	٢,٨٨٤,٦٤٥	٧,٦٢٨,٣٢٤
الحكومة والقطاع العام	-	٣١٧,٠٥٩	٤٠,٣٥٨,٨٥١	-	٣١٧,٠٥٩	٤٠,٣٥٨,٨٥١	-	-	-
	١٣,٣٣١,٩٦٣	٥٠,٠٤٥,٩٩٥	٧٦٢,٠١٢,٠٥١	١١٧,٣٥٥	٨,٧٣٧,٨٩٤	٦٧٠,١٨٨,٣٠٧	١٢,٩٢٣,٩٦٦	٣٩,٤٥٣,٥٧٤	٦١,٨٢٨,٣٩٩

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	المجموع			حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)					
				المرحلة الأولى			المرحلة الثانية		
	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الافراد	١,٨٩٣,٥٠٦	١,١٣٦,٣٢١	١٧,٦٨٤,٧٩٤	٥١,٠٨١	٢,٨٢٧,٢٣٨	١٦٨,٨٠٩,٣٤٤	٧٣,٩٠٠	١١,٠١٨,٨٣٧	١٤,٧٨٠,٣٢٠
القروض العقارية	١,١٣٦,٣٢١	١,٧٥٤,٨٧٩	١٢,٢٦٢,٧٠١	٣٣,١١٢	٥٣٠,٣٦٧	١٠٥,٠٩٠,٧٣٧	٥٦,٣٤٩	٩٦١,٨١١	٧,٧٠٨,٤٣٤
الشركات الكبرى	١٢,٤٦٢,٩٦٢	٣٩,٤٥١,٠١٦	٢٨,٦٧٨,٨٣٧	-	٣,٤٥٣,٥٨٣	٢٩٤,٤١٨,٥٠١	٧٣,٦٦٧	٣٥,١٣١,٥٩٥	٦٣,٢٠٤,٢٥٩
منشآت صغيرة ومتوسطة	٢,١٩٢,٠٠٥	٣,٥٥٢,٠٦٧	١٠,١٣٥,٤٠٧	١,٩٢٥	١٧٤,٦٨٦	٥١,٢٩١,٥٦٠	٣٠,٨٣١	٣,٢٢٥,٤٨٤	١٠,٠٥٨,٦١٣
الحكومة والقطاع العام	-	٢٠٧,٥٦٦	٣٤,١٤٦,٧١٤	-	٢٠٧,٥٦٦	٣٤,١٤٦,٧١٤	-	-	-
	١٧,٦٨٤,٧٩٤	٥٩,١٤٣,٤٣٧	٨٠٤,٧٠٢,٠٥٠	٨٦,١١٨	٧,١٩٣,٤٤٠	٦٥٣,٧٥٦,٨٥٦	٢٣٤,٧٤٧	٥٠,٣٣٧,٧٢٧	٩٥,٧٥١,٦٢٦

فيما يلي التعرضات الائتمانية وفق للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) :

افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الكبرى:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
٣	١,٢٤٤,٧٨٥	١٢٥,٠٠٠	-	١,٣٦٩,٧٨٥	٤٨,٢٩٣
٣,٥	٤,٨٣٦,٧٢٧	-	-	٤,٨٣٦,٧٢٧	٥,٣٧٣,٣٨٠
٤	٢٦٣,٧٠١	-	-	٢٦٣,٧٠١	٥٠١,٥٠١
٤,٥	٢٠١,٣٧٣	٦,٤٩٨,٢٦٠	-	٦,٦٩٩,٦٣٣	٩,١١٦,٥٥٨
٥	١٣,٠٨٦,٢٧٧	١,٣٢٦,٣١٥	-	١٤,٤١٢,٥٩٢	١١,٨٧٥,٦٣٧
٥,٥	٤٦,٣٦٧,٩١٤	٢,٤٠٧,٨١٤	-	٤٨,٧٧٥,٧٢٨	١٢,٨٠١,٤٤٣
٦	٤٠,١٩٣,٠٩٦	١,٩٤٧,٨٨٤	-	٤٢,١٤٠,٩٨٠	١١٦,٣٩٧,٤٩٢
٦,٥	١٩,٣٨٢,٥٨٧	٢٦٦,٧٠٨	-	١٩,٦٤٩,٢٩٥	١٩,٦٤٥,٤١٢
٧	٢٥,٥٥٨,٤٦٠	-	-	٢٥,٥٥٨,٤٦٠	٢٧,١٣٨,٢١٨
٧,٥	٥٤,٠١٥,١٧٣	٢,٥٨٦,١٣٥	-	٥٦,٦٠١,٣٠٨	٥١,٧١٢,٧٢٢
٨	٦٠,٩٢١,٥٠٥	٤,٨٤٥,٢٦٦	-	٦٥,٧٦٦,٧٧١	٥٤,٠٤٣,٣٨٠
٨,٥	١٨,٥١٢,٧١٤	٨,٦٧٥,٤٥٥	-	٢٧,١٨٨,١٦٩	٣٣,٣٨٧,٨٦٨
٩	٧,٦٥٦,٠٤٩	-	-	٧,٦٥٦,٠٤٩	٧,٤٧٤,١٨١
٩,٥	٣٣٦,٠٨١	-	-	٣٣٦,٠٨١	٢,٩٦١,٧٠٤
١٠	١,٨٤٢,٠٥٩	-	-	١,٨٤٢,٠٥٩	٣,٩٩٥,٠١٣
غير مصنف	-	-	٦٣,٢٠٤,٢٥٩	٦٣,٢٠٤,٢٥٩	-
	٢٩٤,٤١٨,٥٠١	٢٨,٦٧٨,٨٣٧	٦٣,٢٠٤,٢٥٩	٣٨٦,٣٠١,٥٩٧	٣٥٦,٤٧٢,٨٠٢

إفصاح الحركة على التسهيلات للشركات الكبرى كما يلي:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٢٩٦,٣٨٨,٢٩١	١٨,٤٧٥,٦٤٣	٤١,٦٠٨,٨٦٩	٣٥٦,٤٧٢,٨٠٣
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٢٣,١٢٤,٥١٦	٤١	٢٣٧,٧٧٢	٢٣,٣٦٢,٣٢٩
التسهيلات المسددة (matured/derecognized)	(٩,٩٣٧,١٢٣)	(٣,٢٨٣)	(١٩,٤٧٦)	(٩,٩٥٩,٨٨٢)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٠,٣٧٢,٠٥٦	(٩,١٥١,٢٧٩)	(١,٢٢٠,٧٧٧)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢٦,٠٠٧,٦١٦)	٢٨,٦٧٨,٧٩٦	(٢,٦٧١,١٨٠)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٣,٥٠٦,٥٧٩)	(٦,٧٦٩,٨٧٣)	٢٠,٢٧٦,٤٥٢	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	١٣,٩٨٤,٩٥٦	(٢,٥٥١,٢٠٨)	٥,٦١٨,٤٢٥	١٧,٠٥٢,١٧٣
التسهيلات المعدومة	-	-	(٦٢٥,٨٢٦)	(٦٢٥,٨٢٦)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٩٤,٤١٨,٥٠١	٢٨,٦٧٨,٨٣٧	٦٣,٢٠٤,٢٥٩	٣٨٦,٣٠١,٥٩٧

إفصاح الحركة على مخصص التدني للتسهيلات المتعلقة بالشركات الكبرى كما يلي:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
رصيد بداية السنة	-	٢٣٩,٨٤٦	١٨,٣٥١,٥٣٨	١٨,٥٩١,٣٨٤
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	٤,٤٩٤,٤٤٧	١,٠٩٤,٢١٢	١٠,٤٨٣,٤٦٥	١٦,٠٧٢,١٢٤
الرصيد في بداية السنة المعدل	٤,٤٩٤,٤٤٧	١,٣٣٤,٠٥٨	٢٨,٨٣٥,٠٠٣	٣٤,٦٦٣,٥٠٨
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	١١٨,٧٠٦	-	٣٢,٠٤٩	١٥٠,٧٥٥
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحق	(٩٦,١٩٣)	(٢٥)	-	(٩٦,٢١٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣٥٨,٤٠٩	(٣٥٨,٤٠٩)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥٣٩,٨٠٨)	٥٧٨,٤٤٨	(٣٨,٦٤٠)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٥٣٨,٩٢٧)	(٤٦,٢٢٠)	٥٨٥,١٤٧	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(٦٤٢,٠١٤)	٨,٥٠٨,٥٣٧	٧,٨٦٦,٥٢٣
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣٤٣,٠٥١)	-	(٢,٧٩٠,٥٠١)	(٣,١٣٣,٥٥٢)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	=	=	=	=
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣,٤٥٣,٥٨٣	٨٦٥,٨٣٨	٣٥,١٣١,٥٩٥	٣٩,٤٥١,٠١٦

افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الصغيرة والمتوسطة:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
٣,٥	٨٥,٦٨٨	-	-	٨٥,٦٨٨	٨٥,٣٥٦
٤	٩٨,١٦٩	٣٠١,٧٠٠	-	٣٩٩,٨٦٩	٢٠٤,٠٧٣
٤,٥	-	-	-	-	٩٧,٥١٢
٥	٧,٤١٥,٧٧٨	٨٥٩,٤٦١	-	٨,٢٧٥,٢٣٩	٨,٢٥٥,٠٤٠
٥,٥	٢,٩٣١,١٨٤	٥,٣٤٢,٤٧٢	-	٨,٢٧٣,٦٥٦	٤,٢٨٣,١٠٨
٦	١٥,٤٩٢,٣٦٣	١,٢٧١,١٠٠	-	١٦,٧٦٣,٤٦٣	٢٢,٦٣٦,٠١٠
٦,٥	٥,٧٦٤,٤٧٩	١٣٤,٢٣٢	-	٥,٨٩٨,٧١١	٧,٢١٦,٣٤٧
٧	٤,٨١٣,٣١٢	٨٥٥,٧٦٣	-	٥,٦٦٩,٠٧٥	٨,١٢١,٦٧٢
٧,٥	١٠,٤٠٣,٠٣٣	١,١٥٧,٠٣٦	-	١١,٥٦٠,٠٦٩	٢٤,١٢٥,٣٤٥
٨	٣,١٩٠,٤٩٦	-	-	٣,١٩٠,٤٩٦	٣,٠٤٢,٣٣٧
٨,٥	٩٥٤,٣٣٣	١٦٦,٨٤٤	-	١,١٢١,١٧٧	١,٥٤٨,٨٠٠
٩	٣٦,١٧٤	-	-	٣٦,١٧٤	٢٣,٠٨٧
٩,٥	٦٩,٨٨٤	٤٦,٧٩٩	-	١١٦,٦٨٣	٦١,٦٤٦
١٠	٣٦,٦٦٤	-	-	٣٦,٦٦٤	٧١,٤٦١
غير مصنف	٣	-	١٠,٠٥٨,٦١٣	١٠,٠٥٨,٦١٦	-
غير مصنف	٥١,٢٩١,٥٦٠	١٠,١٣٥,٤٠٧	١٠,٠٥٨,٦١٣	٧١,٤٨٥,٥٨٠	٧٩,٧٧١,٧٩٣

إفصاح الحركة على التسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٧٠,٢٨٤,٥٢٦	١,٨٤٨,٩٤٣	٧,٦٣٨,٣٢٤	٧٩,٧٧١,٧٩٣
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٤,٩٧٧,٢٥٥	١,٥٤٢,٤٩٣	٥٩,٩٧١	٦,٥٧٩,٧١٩
التسهيلات المسددة	(٩,٨٠٩,٧٧٥)	(٩٨,٧٤٧)	(١,١٤٧,٠٦٧)	(١١,٠٥٥,٥٨٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣٣٩,٦١١	(٢٢٤,٦٥٥)	(١١٤,٩٥٦)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٧,٨٨٧,٢٧٧)	(٨,٠٨٦,٩٨٢)	(١٩٩,٧٠٥)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٣,٢٠٧,٠٩٣)	(٦٠٩,٦٧٦)	٣,٨١٦,٧٦٩	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣,٤٠٥,٦٨٧)	(٤٠٩,٩٣٣)	١٧٢,٣٢٤	(٣,٦٤٣,٢٩٦)
التسهيلات المعدومة	-	-	(٩٤٦)	(٩٤٦)
مدرج في حسابات نظامية خارج الميزانية	-	-	(١٦٦,١٠١)	(١٦٦,١٠١)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٥١,٢٩١,٥٦٠	١٠,١٣٥,٤٠٧	١٠,٠٥٨,٦١٣	٧١,٤٨٥,٥٨٠

إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الصغيرة والمتوسطة:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
رصيد بداية السنة	-	٦٤,٢٧٤	٢,٩٧٠,٩٦٥	٣,٠٣٥,٢٣٩
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	٣٩٦,٥٤٢	(٣٣,٥١٣)	(٨٦,٣٢٠)	٢٧٦,٧٠٩
الرصيد في بداية السنة المعدل	٣٩٦,٥٤٢	٣٠,٧٦١	٢,٨٨٤,٦٤٥	٣,٣١١,٩٤٨
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٤,٠٦٧	٢٣,٠٢٥	٢٧,٧٩١	٦٤,٨٨٢
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٥٤,٢٣٤)	٤٨٧	-	(٥٣,٧٤٧)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٨,٤٤٦	(٨,٣١٢)	(١٣٤)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤١,٢٣٨)	٤٢,٤٢٢	(١,١٨٤)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٣٥,١٧٥)	(٤,٨٧٦)	٤٠,٠٥١	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة				
تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	٦٨,٦٢٣	١,٠٣٧,٥٩٢	١,١٠٦,٢١٥
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١١٣,٧٢٢)	(٢٣٣)	(٦٧٨,٠٩٢)	(٧٩٢,٠٤٧)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
مدرج في حسابات نظامية خارج الميزانية	-	-	(٨٥,١٨٥)	(٨٥,١٨٥)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٧٤,٦٨٦	١٥١,٨٩٧	٣,٢٢٥,٤٨٤	٣,٥٥٢,٠٦٦

افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للافراد:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
بطاقات ائتمان	٣,٢٢٤,٨٥٦	٣٥٧,١٠٣	٤٢٦,٧٧٤	٤,٠٠٨,٧٣٣	٣,٦٨٦,٣٦٥
طلب مكشوف	٢١١,٠١٥	١٣,٦٤٠	١٦٣,٣٩٥	٣٨٨,٠٥٠	٤٢١,٧٣٠
قروض سيارات	١٥,٢٦٤,٣٢٣	١,٣٧٥,٧٠٣	١,٩٦٢,٠٧٨	١٨,٦٠٢,١٠٤	٢٠,٤٢١,١٨٠
قروض شخصية	١٥٠,١٠٩,١٥٣	٤,٥٨٢,٢٣١	١٢,٢٢٨,٠٧١	١٦٦,٩١٩,٤٥٥	١٥٣,٢٠٥,٩٨٣
	١٦٨,٨٠٩,٣٤٧	٦,٣٢٨,٦٧٧	١٤,٧٨٠,٣١٨	١٨٩,٩١٨,٣٤٢	١٧٧,٧٣٥,٢٥٨

إفصاح الحركة على التسهيلات المتعلقة بالافراد كما يلي:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	١٦٣,٨٥٣,٦٣٦	٤,٨٥٢,٥٩١	٩,٠٢٩,٠٣١	١٧٧,٧٣٥,٢٥٨
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣٤,٤١٠,٤٨٩	٧٣٧,١٦٨	٥٤٠,٨٤٥	٣٥,٦٨٨,٥٠٢
التسهيلات المسددة	(١٤,٢١٢,٣٣٠)	(٣٠٣,٥٦٦)	(٢١٨,٣٩٩)	(١٤,٧٣٤,٢٩٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢,٣١٤,٤٨٩	(١,٦٧٢,٨١٠)	(٦٤١,٦٧٩)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤,٥٤٢,١١٧)	٤,٧٣٩,٢٥٠	(١٩٧,١٣٣)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٤,٩٠٤,٦٤٩)	(١,٣٩٩,٩٢٠)	٦,٣٠٤,٥٦٩	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٨,١١٠,١٧١)	(٦٢٤,٠٣٥)	٦٩,٨٦٩	(٨,٦٦٤,٣٣٧)
التسهيلات المعدومة	-	-	(٢٤,٦٣٢)	(٢٤,٦٣٢)
مدرج في حسابات نظامية خارج الميزانية	-	-	(٨٢,١٥٤)	(٨٢,١٥٤)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٦٨,٨٠٩,٣٤٧	٦,٣٢٨,٦٧٨	١٤,٧٨٠,٣١٧	١٨٩,٩١٨,٣٤٢

إفصاح الحركة على مخصص التدني للافراد كما يلي:

	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
رصيد بداية السنة	-	٥٧٦,١٨٤	٧,٧٧٢,٨١٧	٨,٣٤٩,٠٠١
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	٢,١٢٣,٣٤٠	(١٩٨,٤٩١)	(٣٧٦,٣٨١)	١,٥٤٨,٤٦٨
الرصيد في بداية السنة المعدل	٢,١٢٣,٣٤٠	٣٧٧,٦٩٣	٧,٣٩٦,٤٣٦	٩,٨٩٧,٤٦٩
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٥٩١,٣٣٣	٣٨,٦٠٥	٣٨٦,٩٨٠	١,٠١٦,٩١٨
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(١٣٠,١٨٠)	(١٥,٠٤٣)	-	(١٤٥,٢٢٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣٨,١٩٦	(٢٧,٨٩٦)	(١٠,٣٠٠)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٨٦,٣١٣)	٩٦,٧٢٤	(١٠,٤١١)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٧٦,١٦١)	(١٢٩,٠٣٦)	٢٠٥,١٩٧	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة				
تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	٢٦,٣٤٧	٢,٩٨٥,٢٤٦	٣,٠١١,٥٩٣
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٣٦٧,٠٢١	(٣٥,٥٦٠)	١٣٤,٧٧٩	٤٦٦,٢٤٠
التسهيلات المعدومة	-	-	(١٥,١١٢)	(١٥,١١٢)
مدرج في حسابات نظامية خارج الميزانية	-	-	(٥٣,٩٧٦)	(٥٣,٩٧٦)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢,٨٢٧,٢٣٦	٣٣١,٨٣٤	١١,٠١٨,٨٣٩	١٤,١٧٧,٩٠٩

– افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للقروض العقارية كما يلي:

	٢٠١٨				المرحلة الثالثة	المجموع	٢٠١٧
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية				المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي			
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
٤	٣٥٤,٩١٧	-	-	-	-	٣٥٤,٩١٧	٥٢٥,٩٩٠
٤,٥	١٤٥,١٢٤	-	-	-	-	١٤٥,١٢٤	-
٥	٤,٠١٣,١٦٣	١,٣٣٥,٤٤٥	-	-	-	٥,٣٤٨,٦٠٨	٣,٧٨٤,٢٣٣
٥,٥	٢٧,٥٣٠,٨٢٦	-	١,٣٧١,٠٤٦	٣,٧٨٠,٧٠٣	-	٣٢,٦٨٢,٥٧٥	٤٣,٢٨٢,٧٥٥
٦	٥,٣٧٠,١٤٠	٩٩٠,٠٥٣	٥٠٥,٠٤٦	-	-	٦,٨٦٥,٢٣٩	٣٥,٤٧٥,٠٥٥
٦,٥	٦١٩,١٠٨	٤٩,٦٥٣	١٠٣,٠٣٣	-	-	٧٧١,٧٩٤	١,٠٥٥,٣٨٨
٧	٢٠٥,٤٥٤	-	٤٨٩,٦٠٧	-	-	٦٩٥,٠٦١	٨٥٨,٩٤٩
٧,٥	٢٠٠,٠٠٠	٦,٨٤٣,٢٤٧	٧٢١,٩٨٥	٧٧٤,٢٥٠	-	٨,٥٣٩,٤٨٢	١٣,٠٩٥,٢٥١
٨	٢٦٨,٤٧٣	-	٣٥٢,٨٨٧	-	-	٦٢١,٣٦٠	٨٦٣,٨٨٤
٨,٥	٤,٠٦٩,٩٦٦	-	-	-	-	٤,٠٦٩,٩٦٦	٤,٢٧٦,٥٥٦
٩	٤,٦٧٧,١٣١	-	-	-	-	٤,٦٧٧,١٣١	٤,٤٥٥,٢٨٥
غير مصنف	-	٤٨,٤١٨,٠٣٥	١,٩٥٢,٠٨٩	-	٧,٧٠٨,٤٣٦	٥٨,٠٧٨,٥٦٠	-
	٤٧,٤٥٤,٣٠١	٥٧,٦٣٦,٤٣٣	٥,٤٩٥,٦٩٣	٤,٥٥٤,٩٥٣	٧,٧٠٨,٤٣٦	١٢٢,٨٤٩,٨١٧	١٠٧,٦٧٣,٣٤٦

إفصاح الحركة على التسهيلات للقروض العقارية كما يلي:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٥١,٤٠٣,٧١٣	٤٧,٨٩٩,٢٩٠	٢,٥٣٢,٣٣٨	٢,٢٨٥,٨٣٠	٣,٥٥٢,١٧٥	١٠٧,٦٧٣,٣٤٦
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣,١٨٧,١٥٤	١٨,٤٣١,٢٢٥	١,٨٣٧,٩٣١	٢٢٤,٥٨٥	١,٤٩٥,٦١٦	٢٥,١٧٦,٥١١
التسهيلات المسددة	(٥,٠٧٦,٤٤٩)	(٢,٧٧٨,٥٤٤)	(٦٩,٢٦٢)	(١٢٤,٨٤٠)	(٣٤٣,٦٨٠)	(٨,٣٩٢,٧٧٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٩٠,١٩٦	١,٢٠٢,٦٧٩	-	(٩٣٢,٧٦٠)	(٣٦٠,١١٥)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢,٥٧٠,٢١٢)	(٣,٩٦٥,٨٣٦)	٢,٥٧٠,٢١٢	٣,٩٧١,٧٧٢	(٥,٩٣٦)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٩٩٤,٣٤٩)	(٨٠٩,٨٨٦)	(١,٢٥٧,٧٥٦)	(٧٣٩,٣٢٣)	٣,٨٠١,٣١٤	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	١,٤١٤,٢٤٩	(٢,٣٤٢,٤٩٥)	(١١٧,٧٧٠)	(١٣٠,٣١١)	(٣٩٨,٥٣٧)	(١,٥٧٤,٨٦٤)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(٣٢,٤٠١)	(٣٢,٤٠١)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤٧,٤٥٤,٣٠٢	٥٧,٦٣٦,٤٣٣	٥,٤٩٥,٦٩٣	٤,٥٥٤,٩٥٣	٧,٧٠٨,٤٣٦	١٢٢,٨٤٩,٨١٧

إفصاح الحركة على مخصص التدني للقروض العقارية كما يلي:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	-	٢٧,٠٩١	٦,٨١٩	٦٥٣,٦٣٦	٦٨٧,٥٤٦
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	٣٨٤,٦٣٥	١,٠٢١,٨٧١	٢,٣٨٦	٧٥,٧١٩	(٣١٤,١٤٦)	١,١٦٨,٤٦٥
الرصيد في بداية السنة المعدل	٣٨٤,٦٣٥	١,٠٢١,٨٧١	٢٩,٤٧٧	٨٢,٥٣٨	٣٣٧,٤٩٠	١,٨٥٦,٠١١
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٢,٣٢٣	١١٠,٤١٤	٥٣,٢٢٧	٧,٣٤٨	٩٣,٢٢٨	٢٦٦,٥٤٠
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(١٦,٧٠٧)	(٦٢,٣٧٧)	٤٧٨	(٩,٠٥٢)	-	(٨٧,٦٥٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	٣,٣٤٤	-	(٢,٦٨٠)	(٦٦٤)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢٢,٧٦٧)	(٥٢,٠١٥)	٢٢,٧٦٧	٥٢,٠١٥	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٣٩٣)	(٧,٨١٣)	(١٢,٨٨٦)	(١٤,٨٥٥)	٣٦,٩٤٧	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة						
تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	١٢,٢٢١	٦٩,٢٥٥	٦١٤,٥٢٠	٦٩٥,٩٩٦
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٤٧,٩٩٣)	(٦٨١,١٥٣)	(١٥,١٠٠)	(١٢,٠٥٢)	(١١٩,٧١١)	(٩٧٦,٠٠٩)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٩٨,٠٩٨	٣٣٢,٢٧١	٩٠,١٨٤	١٧٢,٥١٧	٩٦١,٨١٠	١,٧٥٤,٨٨٠

افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للحكومة والقطاع العام:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٥,٥	٢٠,٧٢٢,٦٠٨	-	-	٢٠,٧٢٢,٦٠٨	١٥,١٥٦,٨١٩
٧	٣١٢,٤٣٣	-	-	٣١٢,٤٣٣	٢٥,٢٠٢,٠٣٢
٧,٥	١٣,١١١,٦٧٣	-	-	١٣,١١١,٦٧٣	-
	٣٤,١٤٦,٧١٤	-	-	٣٤,١٤٦,٧١٤	٤٠,٣٥٨,٨٥١

إفصاح الحركة على التسهيلات للحكومة والقطاع العام كما يلي:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٤٠,٣٥٨,٨٥١	-	-	٤٠,٣٥٨,٨٥١
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣١٢,٤٩٩	-	-	٣١٢,٤٩٩
التسهيلات المسددة	(١,٣٤٠,٦٥٧)	-	-	(١,٣٤٠,٦٥٧)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٥,١٨٣,٩٧٩)	-	-	(٥,١٨٣,٩٧٩)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣٤,١٤٦,٧١٤	-	-	٣٤,١٤٦,٧١٤

إفصاح الحركة على مخصص التدني للحكومة والقطاع العام كما يلي:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	٣١٧,٠٥٩	-	-	٣١٧,٠٥٩
الرصيد في بداية السنة المعدل	٣١٧,٠٥٩	-	-	٣١٧,٠٥٩
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٢٣,٠٥٨)	-	-	(٢٣,٠٥٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٨٦,٤٣٥)	-	-	(٨٦,٤٣٥)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٠٧,٥٦٦	-	-	٢٠٧,٥٦٦

٨- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــــــــون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	١,٧٩٢,٨٠١	١,٣٩٤,٩١٥
المجموع	١,٧٩٢,٨٠١	١,٣٩٤,٩١٥

٩- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــــــــون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	٨,٢١٥,٩٠١	٩,٠٨٠,٨٣٨
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة *	٣,٦٩٩,٤٠١	٢,٧٥٣,٠٠١
المجموع	١١,٩١٥,٣٠٢	١١,٨٣٣,٨٣٩

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ٤,٨٢٠ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (خسائر متحققة ٤١١,٦٥٩ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) .

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه ٣٥٢,٨١٨ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٢٦٠,٥٨٢ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧).

* يتضمن هذا البند موجودات مالية غير مدرجة في اسواق نشطة لاستثمارات في شركات محلية تم تقييمها وفقاً لطريقة حقوق الملكية تبعاً لاخر قوائم مالية مدققة او مراجعة متوفرة.

١٠- موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــــــــون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
سندات واذونات خزينة – بنك مركزي اردني	٢٩٥,٣٦٧,١٦٧	٣١٧,٦٢٦,٢٠٧
سندات واسناد بكفالة الحكومة	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٣٥
سندات وأسناد قروض شركات	٥,٧٤٧,٩٠٠	٥,٦٩٧,٩٠٠
المجموع	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
ينزل : مخصص تدني الموجودات المالية بالكلفة المطفأة *	(٨٣,٤٥٦)	-
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣٠٣,٠٣١,٦١١	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
تحليل السندات والأذونات :		
ذات عائد ثابت	٣٠٣,٠٣١,٦١١	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
المجموع	٣٠٣,٠٣١,٦١١	٣٣١,٣٢٤,١٤٢

– افصاح بتوزيع اجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار
٥,٥	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	-	-	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
المجموع	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	-	-	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	٣٣١,٣٢٤,١٤٢

إفصاح الحركة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	المجموع
	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار
القيمة العادلة كما في بداية الفترة/ السنة	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	-	-	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
الاستثمارات الجديدة خلال الفترة/ السنة (New)	١٩,٣٢١,٠٤٠	-	-	١٩,٣٢١,٠٤٠
الاستثمارات المستحقة (matured/derecognized)	٤٧,٥٣٠,١١٥	-	-	٤٧,٥٣٠,١١٥
إجمالي الرصيد كما في نهاية الفترة/ السنة	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	-	-	٣٠٣,١١٥,٠٦٧

إفصاح الحركة على مخصص تدني الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	٨٨٠,٧٥٦			٨٨٠,٧٥٦
الرصيد المعدل بداية السنة	٨٨٠,٧٥٦	-	-	٨٨٠,٧٥٦
خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة (New)	٧,٠١١	-	-	٧,٠١١
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة (matured/ derecognized)	-	-	-	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية الفترة/ السنة– نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات الاستثمارات المعدومة	(١٢,٣١١)	-	-	(١٢,٣١١)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	=	=	=	=
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٨٣٠,٤٥٦	=	=	٨٣٠,٤٥٦

– لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

١١- ممتلكات ومعدات - بالصافي

أ – ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	اراضـــي	مبانـــي	اجهـزة ومعـدات مكتبيـــة	ديكورات	وسائـط نقـل	أجهـــــزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجمـوع
العـــام ٢٠١٨	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الكلفـــة :								
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٢٨,٢٩٨	١٩,٠١٨,٦٦٧	٩,٦٠٨,٣٤٦	٥,٩٧٥,٠٤٦	٥٦٣,٧٠٥	٤,٦٢٠,٦٣٣	٧٦٢,٨١٠	٤٣,٣٧٧,٥٠٥
اضافات	١٩٩,٠٣٩	-	٥٢٣,٠٠٤	٧١,٦١١	٥١,٠٠٠	٣٦٢,١٢٩	٢,١٥٧,٠٩٥	٣,٣٦٣,٨٧٨
استبعادات	(١٣٤,٢٢٧)	-	(٢٦٤,٣٧٢)	(٣٨,١٢٢)	(٢٥٢,٠١١)	(١٥٩,٧٤٣)	-	(٨٤٨,٤٧٥)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	٣٩٣,٤٠٥	٤١١,٣١٣	-	٥٠,١٠٧	(٨٥٤,٨٢٥)	-
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٩,٠١٨,٦٦٧	١٠,٢٦٠,٣٨٣	٦,٤١٩,٨٤٨	٣٦٢,٦٩٤	٤,٨٧٣,١٢٦	٢,٠٦٥,٠٨٠	٤٥,٨٩٢,٩٠٨
الاستهلاك المتراكم :								
الرصيد في بداية السنة	-	٢,٢٠٩,٩٣٧	٥,٦٢٠,٢٥٠	٤,٧٤٨,٧٦٢	٣٠٥,٩٥٠	٣,٣٣٠,٩٢٧	-	١٦,٢١٥,٨٢٦
استهلاك السنة	-	٣٧٠,١٦٩	١,٠٥٥,٨٦٧	٤٧٨,٩٠٨	٥٥,٣٥٥	٥٣٣,٥٨٠	-	٢,٤٩٣,٨٧٩
استبعادات	-	-	(٢٥٨,٠٤٣)	(٣٤,٨٤٣)	(١٧١,٤٢٩)	(١٧٠,٣٢١)	-	(٦٣٤,٦٣٦)
الرصيد في نهاية السنة	-	٢,٥٨٠,١٠٦	٦,٤١٨,٠٧٤	٥,١٩٢,٨٢٧	١٨٩,٨٧٦	٣,٦٩٤,١٨٦	٠	١٨,٠٧٥,٠٦٩
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٦,٤٣٨,٥٦١	٣,٨٤٢,٣٠٩	١,٢٢٧,٠٢١	١٧٢,٨١٨	١,١٧٨,٩٤٠	٢,٠٦٥,٠٨٠	٢٧,٨١٧,٨٣٩

	اراضـــي	مبانـــي	اجهـزة ومعـدات مكتبيـــة	ديكورات	وسائـط نقـل	أجهـــــزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجمـوع
العـــــــام ٢٠١٧	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الكلفـــة :								
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٢٨,٢٩٨	١٨,٦٣٥,٩٠٧	٩,٠٦٨,٢٢٧	٥,٧٠٠,٠٧٠	٥٥٦,٨٥٧	٤,٧٨٤,٨٨٩	٧٦٩,٨٨٤	٤٢,٣٤٤,١٣٢
اضافات	-	٣٨,٠٠٠	٢٨٣,٣٢٢	٩٥,٨٣٥	٨٥,٠٠٠	٢٠٧,٦١٥	١,٠٤٠,٥٣٨	١,٧٥٠,٣١٠
استبعادات	-	-	(١٧٧,٤٧٦)	(٦٧,٥٨٨)	(٧٨,١٥٢)	(٣٩٣,٧٢١)	-	(٧١٦,٩٣٧)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	٣٤٤,٧٦٠	٤٣٤,٢٧٣	٢٤٦,٧٢٩	-	٢١,٨٥٠	(١,٠٤٧,٦١٢)	-
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٢٨,٢٩٨	١٩,٠١٨,٦٦٧	٩,٦٠٨,٣٤٦	٥,٩٧٥,٠٤٦	٥٦٣,٧٠٥	٤,٦٢٠,٦٣٣	٧٦٢,٨١٠	٤٣,٣٧٧,٥٠٥
الاستهلاك المتراكم :								
الرصيد في بداية السنة	-	١,٨٤١,٤٨٩	٤,٧٨٩,٥١٧	٤,٢٣٩,٠٧٥	٢٧١,٩٥٩	٣,١١٤,٨٣٠	-	١٤,٢٥٦,٨٧٠
استهلاك السنة	-	٣٦٨,٤٤٨	١,٠٠١,٣٠٨	٥٣١,٢٩٠	٦٤,٣٣٧	٦٠٧,٩٨١	-	٢,٥٧٣,٣٦٤
استبعادات	-	-	(١٧٠,٥٧٥)	(٢١,٦٠٣)	(٣٠,٣٤٦)	(٣٩١,٨٨٤)	-	(٦١٤,٤٠٨)
الرصيد في نهاية السنة	-	٢,٢٠٩,٩٣٧	٥,٦٢٠,٢٥٠	٤,٧٤٨,٧٦٢	٣٠٥,٩٥٠	٣,٣٣٠,٩٢٧	-	١٦,٢١٥,٨٢٦
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	٢,٨٢٨,٢٩٨	١٦,٨٠٨,٧٣٠	٣,٩٨٨,٠٩٦	١,٢٢٦,٢٨٤	٢٥٧,٧٥٥	١,٢٨٩,٧٠٦	٧٦٢,٨١٠	٢٧,١٦١,٦٧٩
نسبة الاستهلاك السنوية ٪	-	٢	١٠ - ١٥	١٥	١٥	٢٠	-	

ب – تتضمن الممتلكات والمعدات ٨,٢٠٥,٢٨٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٦,٩٠٨,٢٦٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل.

١٢- موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	٢,٠٦٤,٣٣٨	١,٤٧٤,٦٣٢
اضافات خلال السنة	٤٠٢,٣٨٢	٦٨٢,٧١٨
دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	٣٨٩,٥٤٩	٤٨٤,٧٨٠
الاطفاء للسنة	(٥٤٢,٣٥٠)	(٥٧٧,٧٩٢)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٣١٣,٩١٩	٢,٠٦٤,٣٣٨
نسبة الاطفاء السنوية ٪	٢٠	٢٠

١٣- موجودات أخرى

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانـــــــــــون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــار	دينـــــار
فوائد وإيرادات برسم القبض	٩,٨٧٩,٨٩٣	٨,١٠١,٢٧٢
مصاريف مدفوعة مقدما	١,٩٥٨,٧٢٧	١,٢٠٢,٦٦٣
موجودات أدوات ملكيتها للبنك وهي لدرجة مستحقة – بالصافي*	٨٤,٧٣٦,٥٥٣	٨٤,٣١٨,٦٢٥
موجودات أدوات ملكيتها للبنك مرهونة على دفعات – بالصافي	١,٦٢٥,٧٦٦	١,٨٣٢,٧١٣
تأمينات مستردة	٤٦٢,٩٠٦	٩٥٠,٩٧٢
شيكات مقاصة	١,٣٩٦,٤٩٥	٩٨١,٢٠٨
المدينون والمدفوعات المقدمة – صافي	٩,٢٨٩,٧٠٢	٧,٣٢٢,١٧٤
أخرى	١,٧٣٨,٥٤٩	١,٧٦٧,٦٦٠
المجموع	١١١,٠٨٨,٥٩١	١٠٦,٤٧٧,٢٨٧

افصاح بتوزيع اجمالي السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
٥,٥	١,٧٦٩,٦٦٤	-	-	١,٧٦٩,٦٦٤	-
٦	٦٧٧,٩٣٦			٦٧٧,٩٣٦	٢٥,٢٠٢,٠٣٢
٨	٣,٣١٥,٩٨٤	-	-	٣,٣١٥,٩٨٤	-
غير مصنف	٣,٥٣٩,٦١٣	-	-	٣,٥٣٩,٦١٣	-
	٩,٣٠٣,١٩٧	-	-	٩,٣٠٣,١٩٧	٢٥,٢٠٢,٠٣٢

افصاح الحركة على ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	٧,٣٢٢,١٧٤	-	-	٧,٣٢٢,١٧٤
الارصدة الجديدة خلال السنة	٧,٥٣٣,٥٣٣	-	-	٧,٥٣٣,٥٣٣
الارصدة المسددة	٥,٥٥٢,٥١٠	-	-	٥,٥٥٢,٥١٠
الاجمالي للسنة الحالية	٩,٣٠٣,١٩٧	-	-	٩,٣٠٣,١٩٧

افصاح الحركة على مخصص تدني ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة				
أثر تطبيق المعيار ٩	١٠,٦٦٠	-	-	١٠,٦٦٠
الرصيد بداية السنة المعدل	١٠,٦٦٠			١٠,٦٦٠
الارصدة الجديدة خلال السنة	١٠,٩١٩	-	-	١٠,٩١٩
الارصدة المسددة	٨,٠٨٤	-	-	٨,٠٨٤
الاجمالي للسنة الحالية	١٣,٤٩٥	-	-	١٣,٤٩٥

– لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

* فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة:

	٢٠١٨			٢٠١٧
	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أسهم	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة – بالصافي بعد خسائر التدني	٨٣,٣٠٥,١٥٩	١,٠١٣,٤٦٦	٨٤,٣١٨,٦٢٥	٧٨,٨٧٣,٣٧٥
الاضافات خلال السنة	٢,٩٥٢,١٠٣	١٤٠,٠٠٠	٣,٠٩٢,١٠٣	١١,٤٨١,٤٢١
الاستبعادات خلال السنة	(٢,٢٥٩,٦٧٤)	(١٤٠,٠٠٠)	(٢,٣٩٩,٦٧٤)	(٣,٥٥٢,٣٧٣)
تحويلات	٢٦٧,٩٥١	-	٢٦٧,٩٥١	-
اثر التدني للسنة	(١١٣,٣٣٤)	(٤٢٩,١١٨)	(٥٤٢,٤٥٢)	(٢,٤٨٣,٧٩٨)
الرصيد في نهاية السنة	٨٤,١٥٢,٢٠٥	٥٨٤,٣٤٨	٨٤,٧٣٦,٥٥٣	٨٤,٣١٨,٦٢٥

– ان الحركة الحاصلة على خسائر تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٨			٢٠١٧
	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أسهم	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	٤,٥٧١,٧١٤	٢٦٨,٧٩٠	٤,٨٤٠,٥٠٤	٢,٠٨٤,٠١٧
المخصص المستدرك خلال السنة	١٠,١٤٠	(٢٠,٩٦٤)	(١٠,٨٢٤)	٢,٩٠١,٨١٠
عقارات مباعة على دفعات خلال السنة	(١٤,٨٤٢)	-	(١٤,٨٤٢)	(١٣٣,٤٤٥)
تحويلات	١١٨,٠٣٩	-	١١٨,٠٣٩	-
المستخدم من المخصص خلال السنة	-	-	-	(١١,٨٧٨)
خسائرغير متحققة للموجودات المستملكة أسهم	-	٤٥٠,٠٨٢	٤٥٠,٠٨٢	(٢٧٢,٦٨٩)
الرصيد في نهاية السنة	٤,٦٨٥,٠٥١	٦٩٧,٩٠٨	٥,٣٨٢,٩٥٩	٤,٥٦٧,٨١٥

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد اقصى.

– يوجد تدني في قيمة العقارات المستملكة بحوالي ٧,٩ مليون دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨، وعليه تم اخذ موافقة البنك المركزي الأردني بموجب رقم ٤٣/١/١٠ والمؤرخ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ على تقسيط قيمة التدني لمدة خمس سنوات على دفعات متساوية ابتداءً من العام ٢٠١٩.

١٤- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	٥,٠٨٤,٦٧٨	٥,٠٨٤,٦٧٨	-	٢,٩٤٧,٧٨٠	٢,٩٤٧,٧٨٠
ودائع لأجل	٨٧,٦١٦,٥٧٦	٢٤,٦٠٣,٥٠٠	١١٢,٢٢٠,٠٧٦	٧٣,٣٧٩,٣٦٧	٤٥,٠٥٠,٩٢٨	١١٨,٤٣٠,٢٩٥
المجموع	٨٧,٦١٦,٥٧٦	٢٩,٦٨٨,١٧٨	١١٧,٣٠٤,٧٥٤	٧٣,٣٧٩,٣٦٧	٤٧,٩٩٨,٧٠٨	١٢١,٣٧٨,٠٧٥

– بلغت ودائع البنوك التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر ٦٦,٤٩٩,٩٤٧ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ (٦٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧) .

١٥- ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الاول ٢٠١٨				
	الشركات				
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٤٦,١٩٦,٢٣٣	١٩,٦١٣,٤٣٤	٤٠,٤٨٣,٣٦٠	١٤,٩٨٠,٣٩٢	١٢١,٢٧٣,٤١٩
ودائع التوفير	١٥٢,٦٩٦,٧٥٠	١,١٥٨,٦٠٦	٤٦٦,١١٦	٨٨٢,٢٠٠	١٥٥,٢٠٣,٦٧٢
شهادات الايداع	٣٤,٤١٨,٠٠٩	-	١٦,٠٠٠	-	٣٤,٤٣٤,٠٠٩
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٣٠٩,٩١١,٤١٦	٩٨,٦٦٢,٧٧٤	٨٣,٤٢٢,٦٩٩	٩٠,٣١٧,٢٩٩	٥٨٢,٣١٤,١٨٨
المجموع	٥٤٣,٢٢٢,٤٠٨	١١٩,٤٣٤,٨١٤	١٢٤,٣٨٨,١٧٥	١٠٦,١٧٩,٨٩١	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨

	٣١ كانون الاول ٢٠١٧				
	الشركات				
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٧٢,٠٢٨,٩٦٤	٢٩,٨٩٥,٥٤٨	١٦,٣٦٨,٣٠٠	١٨,٦٧١,٧٩٩	١٣٦,٩٦٤,٦١١
ودائع التوفير	١٣٦,٣٩٩,٢٢٧	٤,٠٨٣,٢٥٧	١,٠٧٩,٢٠٩	٢٩٦,٨٦٨	١٤١,٨٥٨,٥٦١
شهادات الايداع	٣٨,٩٥٥,٧٥٢	-	١١٠,٠٠٠	-	٣٩,٠٦٥,٧٥٢
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٣٣٤,٨١٦,٨٧٠	١٠٩,٧٨٥,٩٧٨	٨٩,٩٥٦,٢٦٠	١١٨,٨٥٩,٧٤٣	٦٥٣,٤١٨,٨٥١
المجموع	٥٨٢,٢٠٠,٨١٣	١٤٣,٧٦٤,٧٨٣	١٠٧,٥١٣,٧٦٩	١٣٧,٨٢٨,٤١٠	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥

– بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة ٧٨,٩٢٢,٩١٩ دينار أي ما نسبته ٨/٨٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (١١٥,٥١٦,٨٩٥ دينار أي ما نسبته ١١/٩٪ من اجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧).
– بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد ١٢٠,٦٢٠,٩٠٠ دينار أي ما نسبته ١٣/٥٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (١٣٠,٦٧٦,٤١٦ دينار أي ما نسبته ١٣/٥٪ من اجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧).
– بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ١١,١٠٣,٤٦٢ دينار أي ما نسبته ١/٢٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (١٢,٠٩٨,٣٢٢ دينار أي ما نسبته ١/٢٪ من اجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧).
– بلغت الودائع الجامدة ١٠,٣٦١,٣٦٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٩,٨٥٢,٠١٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧).

١٦- تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	٦٦,٧٨١,٨٠٧	٧٤,٦١٩,٠٠٢
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	١٦,٦٧١,٠٦٨	١٥,٥٨١,٥٩٢
تأمينات التعامل بالهامش	٩٦٤,٤٥٢	١,٥٧٠,٠٣٦
المجموع	٨٤,٤١٧,٣٢٧	٩١,٧٧٠,٦٣٠

١٧- اموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	اجمالي القرض	المستغل	عدد الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقراض
٣١ كانون الاول ٢٠١٨	دينار	دينار			
قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الاردني	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٢٠ عام منها ٥ اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٥
قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الاردني	٢,١٠٠,٠٠٠	١,٦٥٩,٠٠٠	١٠ اعوام منها ٣ اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٥
سلف البنك المركزي الاردني	٩,٥٦٥,٨٢٤	٩,٥٦٥,٨٢٤	عامين تسدد على اقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٢٥
الشركة الاردنية لاعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١	تحويل الرهونات العقارية	٪ ٦/٦
الشركة الاردنية لاعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٦	تحويل الرهونات العقارية	٪ ٦/٣٥
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال البنك المركزي الاردني	٧٥٠,٠٠٠	٤٥٧,٠٤٩	١٨ عام منها ٣ اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٣٥
البنك المركزي الاردني لقاء سندات مرهونة/إتفاقية إعادة شراء		٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦	رهن سندات	٪٤/٥
المجموع		٨٣,٤٨١,٨٧٣			

	اجمالي القرض	المستغل	عدد الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقراض
٣١ كانون الاول ٢٠١٧	دينـــــار	دينـــــار			
قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الاردني	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠ عام منها ٥ اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	–	٢/٥ ٪
قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الاردني	٢,١٠٠,٠٠٠	١,٩٥٣,٠٠٠	١٠ اعوام منها ٣ اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	–	٢/٥ ٪
سلف البنك المركزي الاردني	١٠,٢١٥,٩٧٨	١٠,٢١٥,٩٧٨	عامين تسدد على اقساط نصف سنوية	–	٢/٢٥ ٪
المجموع		١٤,١٦٨,٩٧٨			

– بلغت الأموال المعاد إقراضها ١٢,٠٣٩,٦٦٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (١٠,٢٣٤,٤٢١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) ونسبة فائدة تتراوح بين ٣ % و١٠ % .

١٨- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	٣,١٤٥,١٥٤	٣,٧٩٢,٤٤٨
ضريبة الدخل المستحقة	٦٧٠,٩١٩	٣,٥٩٩,١٣٩
ضريبة الدخل المدفوعة – فروع فلسطين	(١٨٧,٧٥٥)	(٢,٠٣٨,٠٩٧)
ضريبة الدخل المدفوعة – فروع الاردن	(٢,٨٨٢,٧٧٠)	(٢,٢٠٨,٣٣٦)
الرصيد في نهاية السنة	٧٤٥,٥٤٨	٣,١٤٥,١٥٤

ب- مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي :

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــار	دينـــــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة – فروع الاردن	١٧,١١٢	٢,٥٥٨,٢٥٠
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة – فروع فلسطين	٢٠٠,٠٠٠	٥٧١,١٢١
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح سنوات سابقة – فروع الاردن	٤٥٣,٨٠٧	٤٦٩,٧٦٨
اثر الموجودات الضريبية المؤجلة	٦٠٩,٦٥٢	(١,٠٥٠,٠٢٤)
اثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	١٤,١٠٧	-
المجموع	١,٢٩٤,٦٧٨	٢,٥٤٩,١١٥

ج- الوضع الضريبي

أ- فروع المملكة الاردنية الهاشمية

تم توصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لفروع البنك في المملكة الاردنية الهاشمية حتى نهاية العام ٢٠١٦، اما فيما يتعلق بالعام ٢٠١٧ فقد تم تقديم كشف التقدير الذاتي ضمن الفترة القانونية ولم يتم مراجعتها بعد.

ب- فروع فلسطين

تم التوصل الى تسوية نهائية لضريبة دخل فروع البنك في فلسطين حتى نهاية العام ٢٠١٦، اما فيما يتعلق بالعام ٢٠١٧ فقد تم تقديم كشف التقدير الذاتي ضمن الفترة القانونية ولم يتم مراجعتها بعد.

برأي الإدارة والمستشارين القانوني والضريبي للبنك في كل من الاردن وفلسطين، فانه لن يترتب على البنك وفروعه أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة كما بتاريخ القوائم المالية، وان مخصص الضرائب المرصود ضمن القوائم المالية كافٍ لمواجهة الالتزامات الضريبية كما بتاريخ القوائم المالية.

	٣١ كانون الأول											
	٢٠١٨						٢٠١٧					
	المبلغ											
	الرصيد بداية السنة	المحرر	المضاف	الرصيد المعدل	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	الضريبة المؤجلة	الرصيد نهاية السنة	المحرر	المضاف	الرصيد المعدل	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ- موجودات ضريبية مؤجلة												
مخصصات ديون قبل عام ٢٠٠٠	٢٤٩,٨٢٩	-	-	٢٤٩,٨٢٩	-	٨٧,٤٤٠	٢٤٩,٨٢٩	-	١,٥٧٦,٨٣٧	٢٤٩,٨٢٩	-	٩٤,٩٣٥
مخصص تدني عقارات مستملكة	٤٣٢,٣٧٩	١٠,٦٦٩	١,٥٧٦,٨٣٧	٤٣٢,٣٧٩	-	١٥١,٣٣٣	٤٣٢,٣٧٩	١,٥٩١,٢٥٣	٤٣,٠٩٠	٤,٥٨٠,٠٦٧	-	٧٥٩,٤٤٨
مخصص الاستهلاك للأكثر من اربعة سنوات	٤,٥٨٠,٠٦٧	١,٥٩١,٢٥٣	٤٣,٠٩٠	٢٦٨,٧٩٠	-	١,٦٠٣,٢٣	٢٦٨,٧٩٠	١٠٤,١٨١	٨٣,٢١٨	٢٦٨,٧٩٠	-	١,١٥٢,١٢٤
مخصص الاستهلاك المستملكة للمخالفة	٢٦٨,٧٩٠	١٠٤,١٨١	٨٣,٢١٨	٧٤٠,٤١١	-	٩٤,٠٧٧	٧٤٠,٤١١	-	٤٥٠,٠٨٠	٧٤٠,٤١١	-	٤٥٢,٣٨٧
خسارة تدني اسهم مستملكة وفاء ديون	٧٤٠,٤١١	٩,٧٣٠	٤٥٠,٠٨٠	١٠٥,٥٤٣	-	٢٥٩,١٤٤	١٠٥,٥٤٣	١٤١,١٧٨	٤٥,٣٦٥	١٠٥,٥٤٣	-	٥٣,٦٤٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٠٥,٥٤٣	٣,١٢٣	٤٥,٣٦٥	١٠,٧٠٥	-	٣٦,٩٤٠	١٠,٧٠٥	١٥,٦٢٨	٨,٠٤٦	١٠,٧٠٥	-	٣,٧٤٧
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	١٠,٧٠٥	١٨,٣١٠	٨,٠٤٦	١,٦٢٨,١٢١	-	٥٦٩,٨٤٢	١,٦٢٨,١٢١	١,٩٧٩,٤٢٢	٣٦٩,٦١١	١,٦٢٨,١٢١	-	٧٥٢,١٨٠
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣٦٠,٧٦٣	٣٦٠,٧٦٣	-	-	-	١٢٦,٢٦٧	-	-	-	٣٦٠,٧٦٣	-	-
احتياطي القيمة العادلة*	١,٨٧٠,٦٨٩	٤,٧٩٤	٧٨٠,٣٧٧	١,٨٧٠,٦٨٩	-	٦٥٤,٧٤١	١,٨٧٠,٦٨٩	٤,٧٩٤	٧٨٠,٣٧٧	١,٨٧٠,٦٨٩	-	٢,٦٤٦,٢٧٢
مخصص مكافآت الموظفين	٩٠٠,٠٠٠	٨٤٩,٦٥٠	٥٥٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	-	٣١٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٨٤٩,٦٥٠	٥٥٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	-	٦٠٠,٣٥٠
مخصصات أخرى	٣٧٥,٠٦٥	-	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٦٥	-	١٣١,٢٧٣	٣٧٥,٠٦٥	١٥٦,٩٣٩	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٦٥	-	١,٣٧٥,٠٦٥
الخسارة الائتمانية المحتملة للرصيدة والايداعات لدى البنوك المحلية	-	٢٢٢,٩٤٥	-	٢٢٢,٩٤٥	-	-	٢٢٢,٩٤٥	-	-	٢٢٢,٩٤٥	-	٦٦,٠٠٦
الخسارة الائتمانية المحتملة للرصيدة والايداعات لدى البنوك الاجنبية	-	٦٦,٠١١	٤٩,٦٤٧	-	-	-	-	-	٤٩,٦٤٧	-	-	٤٩,٦٤٧
الخسارة الائتمانية المحتملة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة	-	٦٦,٠١١	-	٦٦,٠١١	-	-	٦٦,٠١١	٥,٣٠٠	-	٦٦,٠١١	-	٦,٠٧١١
الخسارة الائتمانية المحتملة للتسهيلات الائتمانية المباشرة	-	١٨,٣٣٥,٦٦٤	-	١٨,٣٣٥,٦٦٤	-	-	١٨,٣٣٥,٦٦٤	١,٩٨١,٠١١	-	١٨,٣٣٥,٦٦٤	-	١٦,٣٥٤,٦٥٣
الخسارة الائتمانية المحتملة للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة	-	٩,٢٦٧,١٨٧	-	٩,٢٦٧,١٨٧	-	-	٩,٢٦٧,١٨٧	٣,٩١٨,٥٩٠	-	٩,٢٦٧,١٨٧	-	٥,٣٤٨,٥٩٧
الخسارة الائتمانية المحتملة سقوف التسهيلات غير المستغلة / مباشرة	-	٤٤٤,٥٠٩	٢٣١,١١٤	٤٤٤,٥٠٩	-	٢٥٦,٧٣٧	٤٤٤,٥٠٩	-	٢٣١,١١٤	٤٤٤,٥٠٩	-	٢٥٦,٧٣٧
الخسارة الائتمانية المحتملة سقوف التسهيلات غير المستغلة / غير المباشرة	-	٤٩٢,٧٦٤	-	٤٩٢,٧٦٤	-	-	٤٩٢,٧٦٤	٤٣,٤٧١	-	٤٩٢,٧٦٤	-	٤٤٩,٢٩٣
الخسارة الائتمانية المحتملة للالتزامات والسحوبات المؤثرة	-	١٠,٦٦٠	٢,٨٣٥	١٠,٦٦٠	-	١٧٠,٧٣١	١٠,٦٦٠	-	٢,٨٣٥	١٠,٦٦٠	-	١٣,٤٩٥
المجموع	١١,٥٢٢,٣٦٢	٢٨,٣٢٩,٧٤٠	٥,١٩٠,٢٢٠	٤٠,٣٦٢,١٠٢	-	٤,٠٣٢,٨٢٧	٣٣,٢٥٦,٧٢٢	٩,٠٥٧,٧٨٤	٣٦,٤٩٤,٥٣٨	١٣,٨٢٧,٩٢٤	-	٤,٠٣٢,٨٢٧
ب – مطلوبات ضريبية مؤجلة												
الارباح غير المتحققة لمحفظة الاسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	٣٧,١٢٣	-	-	-	-	-	٣٧,١٢٣	-	-	١٤,١٠٧
المجموع	-	-	٣٧,١٢٣	-	-	-	-	-	٣٧,١٢٣	-	-	١٤,١٠٧

– تمثل المنافع الضريبية المؤجلة الواردة أعلاه المنافع الضريبية المؤجلة لفروع الأردن فقط باعتبار أنه ليس هنالك منافع ضريبية مؤجلة لفروع البنك في فلسطين.

*تظهر الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن خسائر تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة حقوق الملكية.

د- الموجودات الضريبية المؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

ب– ان الحركة الحاصلة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي :

	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨		٢٠١٧	٢٠١٨
	موجودات		موجودات	مطلوبات
	دينار		دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٤,٠٣٢,٨٢٧		٣٣٢٥٦٧٢	-
اثر الموجودات الضريبية المؤجلة لتطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	١٠,٠٩٣,٩٠٩		-	-
الرصيد بداية السنة المعدل	١٤,١٢٦,٧٣٦		٣,٣٢٥,٦٧٢	-
المضاف خلال السنة	١,٩٧٢,٢٨٣		١,٣٢٩,٤٤٧	١٤,١٠٧
المستبعد خلال السنة	(٣,٤٤١,٩٥٨)		(٦٢٢,٢٩٢)	-
المضاف نتيجة تعديل نسبة الضريبة	١,٢١٠,٨٦٣		-	-
الرصيد نهاية السنة	١٣,٨٦٧,٩٢٤		٤,٠٣٢,٨٢٧	١٤,١٠٧

– تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة لفروع الاردن بنسبة ٣٨% كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ والساري المفعول اعتباراً من الاول من كانون الثاني ٢٠١٩.

– أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) على الموجودات/المطلوبات الضريبية المؤجلة :

	موجودات ضريبية مؤجلة	مطلوبات ضريبية مؤجلة
	دينار	دينار
الزيادة (النقص) الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات (ECL)	١٠,٠٩٣,٩٠٩	-
إعادة تصنيف الموجودات المالية	-	-

هـ- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار
الربح المحاسبي – قائمة (ب)	٦,٣٢٤,٠٤٤	٦,٣٣٧,٩٢٨
يضاف : مصروفات غير مقبولة ضريبيا	١٦,٢٣٢,٤٧٤	٤,٦٥٤,٨٦٦
ينزل : ارباح غير خاضعة للضريبة	(٢١,٧٢١,٤٧٣)	(٢,٣٩٨,٦٦٨)
الربح الضريبي المعدل	٨٣٥,٠٤٥	٨,٥٩٤,١٢٦
نسبة ضريبة الدخل الفعلية		
فروع البنك في الاردن	٪٣٥	٪٣٥
فروع البنك في فلسطين	٪١٥	٪١٥

١٩- مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

العـــــــــام ٢٠١٨	الرصيد في بداية السنـــة	المصروف للسنـــة	المدفوع خـلال السنـــة	الرصيد في نهاية السنـــة
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١١٠,٨٣٨	٤٥,٣٦٤	(٩,٧٣٠)	١٤٦,٤٧٢
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧٨٠,٠٤٩	٢٤٥,٧٠٩	(٢٤٧,٩٦٤)	٧٧٧,٧٩٤
مخصصات أخرى	-	١,٠٠٠,٠٠٠	-	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٨٩٠,٨٨٧	١,٢٩١,٠٧٣	(٢٥٧,٦٩٤)	١,٩٢٤,٢٦٦

العـــــــــام ٢٠١٧	الرصيد في بداية السنـــة	المصروف للسنـــة	المدفوع خـلال السنـــة	الرصيد في نهاية السنـــة
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٤٨,٧٨٨	٦٢,٩٥٠	(٩٠٠)	١١٠,٨٣٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧٢٨,٥١٩	١٧١,٧٧٢	(١٢٠,٢٤٢)	٧٨٠,٠٤٩
المجموع	٧٧٧,٣٠٧	٢٣٤,٧٢٢	(١٢١,١٤٢)	٨٩٠,٨٨٧

٢٠- مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــــــــــون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
شيكات مقبولة الدفع	٦,١٦٣,٢٤١	٦,٨٠٥,٣٠٩
فوائد مستحقة غير مدفوعة	٨,٧٣٩,٣٠٠	٧,٨١٧,٤٢٤
تأمينات وامانات مختلفة	٢,٩٩٨,٥٤٠	٢,٨٩٥,٠٧٢
امانات الصناديق الحديدية	١٠١,٤٨٥	٩٧,٧٠٣
امانات مساهمين	١٥,٧٥٩	١٤,٧٧٣
امانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي	٣٦٣,٦٤٣	٣٩٤,٩٩٠
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	٢,٠٥٥,٥٩٢	٢,٠٤٧,١٢٩
معاملات في الطريق بين الفروع	٤٩١,١٧٢	٥٠٦,٢٩٩
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مبالغ مقبوضة على حساب بيع اراضي وعقارات *	١٠,٥٦٣,١٧٤	٨,٥٣٠,١٣٥
حوالات واردة	(١٢٥)	٤٢٨,٢٢٨
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة	٦,٥٧٠,٧٦٣	-
أخرى	٢٩٤,٨٩٨	٤٦٧,٠٣٤
المجموع	٣٨,٤١٢,٤٤٢	٣٠,٠٥٩,٠٩٦

* إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	٨,٥٣٠,١٣٥	٥,١٢٤,٥٢٦
المبالغ المقبوضة	٢,٣٨٦,٧١٨	٤,١٠١,٥٤٩
استبعادات	(٣٥٣,٦٧٩)	(٦٩٥,٩٤٠)
الرصيد في نهاية السنة	١٠,٥٦٣,١٧٤	٨,٥٣٠,١٣٥

الحركة على التسهيلات غير المباشرة (تجميعي) كما في نهاية السنة:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي		
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٣٤٥,٥٤٤,٩٨٠	-	٤,٦٤٧,٠٠٧	-	٨,١٠٠,٠٩٩	٣٥٨,٢٩٢,٠٨٦
التعرضات الجديدة خلال السنة	٣٩,٠٦٢,٣٥١	-	٨,٥٤٥,٨١٥	-	-	٤٧,٦٠٨,١٦٦
التعرضات المستحقة	(٣٣,٩٩٤,٣٠٠)	-	(٢٥٠)	-	(٣٠,٢٨٦)	(٣٤,٠٢٤,٨٣٦)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٦٤٣,٦٠٠	-	(٥١,٦٠٠)	-	(٥٩٢,٠٠٠)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١١,٣٤٩,٦٦٣)	-	١٢,٢٢٠,٢٨١	-	(٨٧٠,٦١٨)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٠٥٤,٦٢٩)	-	(٢,٤٣٦,٧٥٠)	-	٣,٤٩١,٣٧٩	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣٥,٣١٧,٢٢٠)	-	(٣٧٠,٥٣٥)	-	(٣,١١٢,٦٥٢)	(٣٨,٨٠٠,٤٠٧)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣٠٣,٥٣٥,١١٩	-	٢٢,٥٥٣,٩٦٨	-	٦,٩٨٥,٩٢٢	٣٣٣,٠٧٥,٠٠٩

– إفصاح الحركة على مخصص خسارة التدني للتسهيلات غير المباشرة (تجميعي) كما في نهاية السنة:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-	-	-
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	٢,٨٤٨,٥٧٨	-	٣٣٥,٩٠٢	-	٧,١٥٤,٠٨٨	١٠,٣٣٨,٥٦٨
الرصيد في بداية السنة المعدل	٢,٨٤٨,٥٧٨	-	٣٣٥,٩٠٢	-	٧,١٥٤,٠٨٨	١٠,٣٣٨,٥٦٨
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٣٩٩,١٢٧	-	٦٣,٩٣٣	-	-	٤٦٣,٠٦٠
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(٢٢٦,٨٤٧)	-	-	-	-	(٢٢٦,٨٤٧)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١,١١٦	-	-	-	(١,١١٦)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٨٤,٣٠٩)	-	٩١,٩٦٢	-	(٧,٦٥٣)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٦,٦٢٣)	-	(٦٧,٢٧٦)	-	٨٣,٨٩٩	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	٢١٥,٧٣٥	-	٧٥٤,٦٩٢	٩٧٠,٤٢٧
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٤٩٤,٠٠٥)	-	(١٢٥,٥٨٣)	-	(٤,٣٥٤,٨٥٦)	(٤,٩٧٤,٤٤٤)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢,٤٢٧,٠٣٧	-	٥١٤,٦٧٣	-	٣,٦٢٩,٠٥٤	٦,٥٧٠,٧٦٤

افصاح بتوزيع اجمالي سقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
٣	٨٥,٩٩٢	-	-	٨٥,٩٩٢	١,٢٧٤,٥٠٤
٣,٥	١,٦٠١,١٦٩	-	-	١,٦٠١,١٦٩	٤,٣٥٨,٠٩٣
٤	٢,٢٧١,٦٨٩	-	-	٢,٢٧١,٦٨٩	١٢١,٨٤٤
٤,٥	٧١,٨٧٠	-	-	٧١,٨٧٠	١٣,٤٠٨,٢٥٦
٥	٧,٣٨١,٥٧٠	٨٢,٢٠٤	-	٧,٤٦٣,٧٧٤	١٧,٧٨٣,٨٥٤
٥,٥	٢٧,٨٦٩,٢٨٩	٩,٨٠٠,١٧١	-	٣٧,٦٦٩,٤٦٠	١١,٢٠٩,٤٧٨
٦	٣٣,٢٨٦,٠١٤	١,٨١٧,٢٤٠	-	٣٥,١٠٣,٢٥٤	٩,١٤٦,٥٧٢
٦,٥	٤,٨٨٢,٩٠٤	٦,٣٦٨	-	٤,٨٨٩,٢٧٢	٨,٣٤٧,٩٧٧
٧	٦,٤١٥,٢٨٨	٨,١٩٣	-	٦,٤٢٣,٤٨١	٤٩,٩٧٠,٦١٨
٧,٥	١٢,٤٧٠,٠٢٤	٨٧٣,٩٣٩	-	١٣,٣٤٣,٩٦٣	٧,٤٣٧,٥٥٥
٨	٥,٩٧٨,٦٦٢	٥٤٢,٤٢٥	-	٦,٥٢١,٠٨٧	١٩,٣٨٨,٤٩١
٨,٥	١٩,٣٦١,٢٦٤	٧٣,٤٠٠	-	١٩,٤٣٤,٦٦٤	٢٩٣,١١٧
٩	٢٠٩,٥٦١	-	-	٢٠٩,٥٦١	٦٩,٥٩٣
٩,٥	١١٦	-	-	١١٦	١,٨٥٢
١٠	-	-	-	-	٥٤٠,٥٤٠
	١٢١,٨٨٥,٤١٢	١٣,٢٠٣,٩٤٠	-	١٣٥,٠٨٩,٣٥٢	١٤٣,٣٥٢,٣٤٤

إفصاح الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	١٤٣,٣٥٢,٣٤٣	-	-	١٤٣,٣٥٢,٣٤٣
التعرضات الجديدة خلال السنة	١٧,٤٥٣,٩٤٩	٧,٨٩٠,٣٩٥	-	٢٥,٣٤٤,٣٤٤
التعرضات المستحقة	(٨,٧٢٩,٦٦٩)	-	-	(٨,٧٢٩,٦٦٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥,٣١٣,٥٤٥)	٥,٣١٣,٥٤٥	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢٤,٨٧٧,٦٦٦)	-	-	(٢٤,٨٧٧,٦٦٦)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٢١,٨٨٥,٤١٢	١٣,٢٠٣,٩٤٠	-	١٣٥,٠٨٩,٣٥٢

إفصاح الحركة على مخصص تدني سقوف التسهيلات غير المستغلة:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	٩٧٣,٠٤٢	-	-	٩٧٣,٠٤٢
الرصيد في بداية السنة المعدل	٩٧٣,٠٤٢	-	-	٩٧٣,٠٤٢
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٢٥٦,٨٠٧	٦٣,٣٨٢	-	٣٢٠,١٨٩
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(٣٩,٦٤٠)	-	-	(٣٩,٦٤٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١٨,٦٧٠)	١٨,٦٧٠	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	٤٨,٣١١	-	٤٨,٣١١
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٤٢,٦٦٠)	-	-	(١٤٢,٦٦٠)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١,٠٢٨,٨٧٩	١٣٠,٣٦٣	-	١,١٥٩,٢٤٢

افصاح بتوزيع اجمالي الاعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
٤	٦٩,٤٤٢	-	-	٦٩,٤٤٢	٢٤٤,١٠٠
٥	١٣٩,١٠٤	-	-	١٣٩,١٠٤	٦,٨١٨,٠٩٩
٥,٥	٢٠,٧٢٣,٧٨٥	-	-	٢٠,٧٢٣,٧٨٥	١,٠٤٢,٦١٢
٦	١١,٠٢٩,٧٧١	-	-	١١,٠٢٩,٧٧١	٣,٤٠٥,٧٣٧
٦,٥	١,٤٧٥,٨٦١	-	-	١,٤٧٥,٨٦١	١٩١,٩١٤
٧	٤,٦٦٥,٤٨٣	-	-	٤,٦٦٥,٤٨٣	٥,٠٦٠,٠٣٥
٧,٥	٢,٣٨٤,٧٢٧	-	-	٢,٣٨٤,٧٢٧	٣٩,٩٣٩,٩٩٨
٨	٧,٣٣٦,٠٣٢	-	-	٧,٣٣٦,٠٣٢	-
٨,٥	-	-	-	-	١,٤٥١,٩٥٩
٩	١٩٦,٥٩٧	-	-	١٩٦,٥٩٧	٢٠٦,٤٢٦
	٤٨,٠٢٠,٨٠٢	-	-	٤٨,٠٢٠,٨٠٢	٥٨,٣٦٠,٨٨٠

إفصاح الحركة على الاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٥٨,٣٦٠,٨٨٠	-	-	٥٨,٣٦٠,٨٨٠
التعرضات الجديدة خلال السنة	١٤,٧٠٩,٠٣٣	-	-	١٤,٧٠٩,٠٣٣
التعرضات المستحقة	(٢١,١٠٤,٥٣٨)	-	-	(٢١,١٠٤,٥٣٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣,٩٤٤,٥٧٢)	-	-	(٣,٩٤٤,٥٧٢)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤٨,٠٢٠,٨٠٣	-	-	٤٨,٠٢٠,٨٠٣

إفصاح الحركة على مخصص خسارة التدني الاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	٤٢٨,٨٧١	-	-	٤٢٨,٨٧١
الرصيد في بداية السنة المعدل	٤٢٨,٨٧١	-	-	٤٢٨,٨٧١
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	١٠٥,٠٨٢	-	-	١٠٥,٠٨٢
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(١٠٠,٥٥٢)	-	-	١٠٠,٥٥٢
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٠٧,٢٠١)	-	-	(١٠٧,٢٠١)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣٢٦,٢٠٠	-	-	٣٢٦,٢٠٠

افصاح بتوزيع اجمالي الكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
٣,٥	١٠٠,٠٠٠	-	-	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
٤	١,١٢٨,٢٣١	٢٠٥,٠٠٠	-	١,٣٣٣,٢٣١	٧٩٦,٣٩٧
٤,٥	٣٤٥,٦٣٠	٢٠,٠٠٠	-	٣٦٥,٦٣٠	١٠,١٠٧,٤٧٣
٥	٦,٣٣٦,٢٣٠	٤٦٨,٧٢٠	-	٦,٨٠٤,٩٥٠	١٢,١٤١,١٧٢
٥,٥	٤٦,٩٩٤,٨١٤	٤,٦٥٤,٤٠٥	-	٥١,٦٤٩,٢١٩	١٦,٥٠٧,٤٥٨
٦	٢٢,٩٩٦,٣٩١	٥١,٥٠٠	-	٢٣,٠٤٧,٨٩١	٤,٧٨٩,٤٦٩
٦,٥	٥,٤٠٥,٢٨٧	-	-	٥,٤٠٥,٢٨٧	٢١,٢٩٩,٩٧٠
٧	١٨,٩٠١,٨٦٧	-	-	١٨,٩٠١,٨٦٧	٧٨,٩١٣,٢٢١
٧,٥	١٣,٠٣٣,٠٨٤	٤٥١,٣٧٢	-	١٣,٤٨٤,٤٥٦	٦,٧٥٣,٠٩٩
٨	٦,٤٨٢,٠٢٣	٢,١٨٣,٥٧٥	-	٨,٦٦٥,٥٩٨	٣,٣٥٩,٦٥٧
٨,٥	١٠,٣٧٥,٧٠٠	١,٢٨٠,٠٠٠	-	١١,٦٥٥,٧٠٠	٣٣٦,٩١٦
٩	٥٤٣,٩٤٨	-	-	٥٤٣,٩٤٨	١٠٧,٢٥٦
٩,٥	٧١,٨٠٠	٣٥,٤٥٦	-	١٠٧,٢٥٦	٧,٥٦٠
١٠	-	-	-	-	١,٤٠٩,٢١٦
غير مصنف	٩١٣,٨٩٩	-	٦,٩٨٥,٩٢٢	٧,٨٩٩,٨٢١	-
	١٣٣,٦٢٨,٩٠٤	٩,٣٥٠,٠٢٨	٦,٩٨٥,٩٢٢	١٤٩,٩٦٤,٨٥٥	١٥٦,٥٧٨,٨٦٣

إفصاح الحركة على الكفالات كما في نهاية السنة:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	١٤٣,٨٣١,٧٥٧	-	٤,٦٤٧,٠٠٧	-	٨,١٠٠,٠٩٩	١٥٦,٥٧٨,٨٦٣
التعرضات الجديدة خلال السنة	٦,٨٩٩,٣٦٩	-	٦٥٥,٤٢١	-	-	٧,٥٥٤,٧٨٩
التعرضات المستحقة	(٤,١٦٠,٠٩٣)	-	(٢٥٠)	-	(٣٠,٢٨٦)	(٤,١٩٠,٦٢٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٦٤٣,٦٠٠	-	(٥١,٦٠٠)	-	(٥٩٢,٠٠٠)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٦,٠٣٦,١١٨)	-	٦,٩٠٦,٧٣٦	-	(٨٧٠,٦١٨)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٠٥٤,٦٢٩)	-	(٢,٤٣٦,٧٥٠)	-	٣,٤٩١,٣٧٩	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٦,٤٩٤,٩٨٢)	-	(٣٧٠,٥٣٥)	-	(٣,١١٢,٦٥٢)	(٩,٩٧٨,١٦٩)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٣٣,٦٢٨,٩٠٤	-	٩,٣٥٠,٠٢٩	-	٦,٩٨٥,٩٢٢	١٤٩,٩٦٤,٨٥٥

إفصاح الحركة على مخصص خسارة التدني الكفالات كما في نهاية السنة:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-	-	-
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)	١,٤٤٦,٦٦٥	-	٣٣٥,٩٠٢	-	٧,١٥٤,٠٨٨	٨,٩٣٦,٦٥٥
الرصيد في بداية السنة المعدل	١,٤٤٦,٦٦٥	-	٣٣٥,٩٠٢	-	٧,١٥٤,٠٨٨	٨,٩٣٦,٦٥٥
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٣٧,٢٣٨	-	٥٥١	-	-	٣٧,٧٨٩
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(٨٦,٦٥٥)	-	-	-	-	(٨٦,٦٥٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١,١١٦	-	-	-	(١,١١٦)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٦٥,٦٣٩)	-	٧٣,٢٩٢	-	(٧,٦٥٣)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٦,٦٢٣)	-	(٦٧,٢٧٦)	-	٨٣,٨٩٩	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	١٦٧,٤٢٤	-	٧٥٤,٦٩٢	٩٢٢,١١٦
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢٤٤,١٤٤)	-	(١٢٥,٥٨٣)	-	(٤,٣٥٤,٨٥٦)	(٤,٧٢٤,٥٨٣)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١,٠٧١,٩٥٨	-	٣٨٤,٣١٠	-	٣,٦٢٩,٠٥٤	٥,٠٨٥,٣٢٢

٢١- رأس المال المكتتب به والمدفوع

– قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة راس مال البنك بمبلغ ٧,٢٥,٠٠٠ دينار / سهم ليصبح راس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار / سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الارباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، حيث تم استكمال اجراءات زيادة راس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧ وأصبح راس المال المصرح به والمدفوع ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار / سهم كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ و٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

٢٢- الاحتياطيات

أ- الإحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب- إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.

وفيما يلي توزيع إحتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك:

	٣١ كانـــــــــون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــار	دينـــــار
فروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية	-	٥,٨١٣,٩٥٤
فروع البنك في فلسطين	-	١,١٨٨,٨٩٤
المجموع	-	٧,٠٠٢,٨٤٨

ج - احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة ١٥٪ من الأرباح الصافية السنوية بعد الضرائب لفروع البنك في فلسطين لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الاقتطاع حتى يصبح رصيد الاحتياطي ما نسبته ٢٠٪ من رأس المال المدفوع، لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

– ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها كما بتاريخ القوائم المالية هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	٣١ كانـــــــــون الاول		
	٢٠١٨	٢٠١٧	
	دينـــــار	دينـــــار	طبيعة التقييد
إحتياطي قانوني	١٤,٧١٤,٥٦٣	١٤,٠٨٢,١٥٨	مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات.
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	٧,٠٠٢,٨٤٨	مقيده بموجب تعليمات البنك المركزي الاردني وسلطة النقد الفلسطينية.
احتياطي التقلبات الدورية	٢,٥٩٧,٠٤٧	١,٨٣٣,٨٢٠	متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

٢٣- احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	(١,٥٠٤,٠٥١)	(١,٨٥٢,٧٠٥)
(خسائر) أرباح غير متحققة	(٥٥٢,١٠٤)	٢١,٥٦١
المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢,٩٧٢	٣٢٧,٠٩٣
الرصيد في نهاية السنة	(٢,٠٥٣,١٨٣)	(١,٥٠٤,٠٥١)

– يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة ٣١١,١١٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و ٢٠١٧ لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

٢٤- (الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	٨,١٢٥,٨٢٤	١٣,٤٠٨,٨٩٩
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) والمتعلق بالتدني	(٣٠,٠٦٥,٩٩١)	-
احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة نتيجة تطبيق المعيار رقم (٩) والمتعلق بالتدني	١٠,٠٩٣,٩٠٩	-
المحول من احتياطي مخاطر مصرفية عامة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	٧,٠٠٢,٨٤٨	-
الرصيد في بداية السنة المعدل	(٤,٨٤٣,٤١٠)	١٣,٤٠٨,٨٩٩
الربح للسنة – قائمة (ب)	٥,٠٢٩,٣٦٦	٣,٧٨٨,٨١٣
(المحول) إلى الاحتياطيات	(١,٣٩٥,٦٣٢)	(١,٥٣٥,٢٢٩)
(المحول) لزيادة رأس المال المدفوع	-	(٧,١٢٥,٠٠٠)
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(٤,٨٢٠)	(٤١١,٦٥٩)
الرصيد في نهاية السنة	(١,٢١٤,٤٩٦)	٨,١٢٥,٨٢٤

– من أصل الارباح المدورة مبلغ ١٣,٨٦٧,٩٢٤ دينار كما بتاريخ ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استنادا الى تعليمات البنك المركزي الاردني.

– يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

– يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب والبالغ ٢,٠٥٣,١٨٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (متضمناً ٣١١,١١٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الاردني.

– يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد أرباح فروقات اعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والبالغ ٣٧,١٢٣ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ وفقاً لتعليمات هيئة الاوراق المالية.

٢٥- الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للافراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	٢١٣,٠٨٥	٣٠,٧٠٩
قروض وكمبيالات	١٥,٢٣٢,١٥٧	١٥,٣٦٤,٠٩٥
بطاقات الائتمان	٦٧٩,٧٤٤	٦٠٨,٠٨٣
القروض العقارية	٧,٣٧٤,٦١٢	٦,٢٩٤,٣٤٨
الشركات		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٦,١٨٠,٠٤٩	٥,٠٨٨,٨٨١
قروض وكمبيالات	٢٢,٥٤٦,٣٠٦	١٨,٤٧٩,٨٢٢
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	٢,١٢٦,٦٦٥	١,٨٧٤,٨٥٩
قروض وكمبيالات	٣,٨١٨,١٦٩	٥,١٢٧,٣١٣
الحكومة والقطاع العام	٢,١٩٥,٣٠٧	٢,٩٩٠,٥٠٢
أرصدة لدى بنوك مركزية	٨٦٥,٥٧٠	٧٧٧,٠٧٣
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦٢٥,١٦٧	٤٢٦,٠٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٧,١٦٩,٦٣٠	١٨,٥٠٧,٣٧٦
أخرى	٤,٤٥٧	-
المجموع	٧٩,٠٣٠,٩١٨	٧٥,٥٦٩,٠٦٨

٢٦- الفوائـــد المدينـــة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥,٥٦٣,٨٩٢	٤,١٣٧,٣٩٩
ودائع عملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	٤٦٤,٩٤٢	١,١١٢,٥١٨
ودائع توفير	١,٨٩٣,٤٣٩	١,٩٩١,٢٤٦
شهادات الايداع	١,٨٥١,٠٤٣	١,٦٣٨,٣٨٩
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٣٠,٥٧٢,٥٣٦	٢٥,٦٢٧,٥٨٦
تأمينات نقدية	٢,٨٩٢,٤٣٧	١,٨٦٠,٦٣٠
أموال مقترضة	١,٤٤٦,٩٩٧	٨٨٠,٣٨٦
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	٢,٠٥١,٠٧٨	١,٩٦٢,٦٨٠
المجموع	٤٦,٧٣٦,٣٦٤	٣٩,٢١٠,٨٣٤

٢٧- صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	٢,٢٦٧,٢٣٩	٢,٢٢٩,٩٦٧
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	٣,٢١٤,٢٧٧	٢,٨٤٤,٦٦٣
المجموع	٥,٤٨١,٥١٦	٥,٠٧٤,٦٣٠

٢٨- أرباح عملات اجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
ناتجة عن التداول / التعامل	٦٧٩,٩٣٩	٦٨٣,٣١٢
ناتجة عن التقييم	٢٩٠,٧٣٩	٤٤٩,٥٦٠
حسابات التعامل بالهامش	١٠٣,٦١٢	٧٩,٠٥٢
المجموع	١,٠٧٤,٢٩٠	١,٢١١,٩٢٤

٢٩- أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	ارباح متحققة	ارباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
العام ٢٠١٨				
أسهم شركات متداولة في اسواق نشطة	٢٠,٢١٣	٣٩٧,٨٨٦	-	٤١٨,٠٩٩

	ارباح متحققة	ارباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
العام ٢٠١٧				
أسهم شركات متداولة في اسواق نشطة	٩٦,٢٩٥	(١٠٤,١٧٧)	٣,٨٥٢	(٤,٠٣٠)

٣٠- إيرادات أخرى - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
ايرادات بطاقات الائتمان – بالصافي	١٠٩,٣٢٦	(١٦٦,٩١٩)
ايجار الصناديق الحديدية	٧٢,٢٩٢	٤١,٩٧٢
ايرادات الحوالات	٣٩٢,٩٢٩	٣٧٤,٦٩١
ايرادات الشيكات	٧٣٨,٢٦٦	٦٥٥,٣٩٥
ايرادات هاتف وتلكس وبريد	٧٨,٧١٥	٧٢,٥١٦
مستردات ديون معدومة *	١,٧٥٤,٠٣٧	١,٨٨١,٩٠٧
ارباح بيع عقارات مستملكة	-	٩٠٨,٩٠٩
ارباح بيع ممتلكات ومعدات	٨٦,١٠٩	٤٤,١٠٤
عوائد عقارات مستملكة	١٧,٣٠٤	٢٧,٦٠٨
ايرادات خدمات الحسابات	٨٨٠,٠٧٠	٦٠٢,٨٨١
ايرادات معادة من مخصصات مختلفة	-	٢٩٣,٩٠٩
ايرادات التامين	١٢٦,٨٤٩	٢٦,٣٢٩
أخرى	٦٨٩,٢٩٤	٤٨٩,٥٥١
المجموع	٤,٩٤٥,١٩١	٥,٢٥٢,٨٥٣

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة اخذت في الأعوام السابقة الى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨.

٣١- نفقات الموظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	١٣,٣٣٣,٧٠٢	١٣,٠٧٤,٨٩٨
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	١,٣٥٧,٥٤٨	١,٢٨١,٤٧٢
مساهمة البنك في صندوق الادخار	١٧,٧٤٤	١٨,٤١١
نفقات طبية	٥٠٥,٦٧٩	٥٨٥,٣٦٤
تدريب الموظفين	٢٥١,٤١٦	١٧٨,٠٠٨
مياومات سفر	٢١١,٢٠٧	١٨٨,٨٣٧
نفقات التأمين على حياة الموظفين	٢٧,٥٥٠	٢٥,١١٥
البسة للمستخدمين	٣٠,٧٨٢	٢٢,٢٦٤
المجموع	١٥,٧٣٥,٦٢٨	١٥,٣٧٤,٣٦٩

٣٢- مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨				
	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(٧٥,٠٨٣)	-	-	(٧٥,٠٨٣)	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	(١,٥٤٤,٤٥٤)	(٢٤٢,٢٥٨)	١١,٠٣٨,٤٢٦	٩,٢٥١,٧١٤	٨,٦٤١,٢٣١
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(٥,٣٠٠)	-	-	(٥,٣٠٠)	-
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-
كفالات مالية	(٢٩٣,٥٦٠)	٤٢,٣٩٢	(٣,٦٠٠,١٦٤)	(٣,٨٥١,٣٣٢)	-
سقوف غير مستغلة	٥٥,٨٣٧	١٣٠,٣٦٣	-	١٨٦,٢٠٠	-
اعتمادات مستندية	(١٠٢,٦٧١)	-	-	(١٠٢,٦٧١)	-
الاعتمادات والسحوبات المشتراه	٢,٨٣٥	-	-	٢,٨٣٥	-
المجموع	(١,٩٦٢,٣٩٦)	(٦٩,٥٠٣)	٧,٤٣٨,٢٦٢	٥,٤٠٦,٣٦٣	٨,٦٤١,٢٣١

٣٣- مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
ايجارات	١,٢٢١,٧٨٢	١,٠٢٩,٨٩٢
قرطاسية ومطبوعات	٥٦٦,٣٢٩	٦٢٥,٣٤٤
مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويفت	١,٤٢٦,٤٠٣	١,٤٢٣,٨٧٦
مصاريف قضائية واتعاب محاماة	٤٥٣,١٧٤	٢٠٠,٥٠٤
صيانة وتصليحات ومصاريف سيارات	٩٣١,٧٤٥	١,١٠٩,١٤٥
مصاريف تأمين	٥٠٣,٤٥٧	٣٥٠,٥٧٩
برامج وصيانة اجهزة الحاسب الالي	١,١٥٨,٢٧٥	١,٠٤١,٦٦٨
بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لاعضاء مجلس الإدارة	٨٦٦,٧٣٧	٥٥٨,٠٣٠
رسوم ورخص وضرائب	٩٧٤,٥٠٥	٩٦٣,٥٥٥
اعلانات	١,٣٣٠,٥٢٤	١,٦٤٣,٦٤٢
اشتراكات	٧٢٥,٣٠٠	٦٢٥,٧٣٠
اتعاب مهنية واستشارات	٤٩٨,٥٢١	٥٠٢,١٥٩
حوافز تحصيل ودائرة المتابعة ودائرة الخزينة	١٦,٣٠٥	٤٢,٤٦٢
تبرعات واكراميات	٣٢١,١٨٢	٤٢١,٤٢٨
تنظيفات وخدمات الامن والحماية	٥٣٦,٢٦١	٣٩٤,٠٢٠
ضيافة	١١٨,٤٢٢	١٢١,١٧٠
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مصاريف زيادة رأس المال	-	٥٧,٢٣٨
(المسترد) مخصص عقارات وأسهم مستملكة مخالفة (إيضاح ١٣) *	(١,٦١٢,٢١٦)	٢,٧٨٦,١٥٣
تدني عقارات مستملكة	١,٤٨٦,٢٠٢	-
خسائر / (المسترد) تدني اسهم مستملكة لقاء ديون	٤٥٠,٠٨٢	(٢٧٢,٦٩٠)
اجور شحن النقد	١٢٥,٣٧٧	١٤٢,٠١٣
أخرى	٦١٩,٧٦٤	٥٩٣,٨٦٩
المجموع	١٢,٧٧٣,١٣١	١٤,٤١٤,٧٨٧

* يمثل هذا البند قيمة استرداد مخصص عقارات مخالفة بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني والذي تم الاستفادة منه لقاء تخفيض قيمة التدني في العقارات المستملكة .

٣٤- حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك – قائمة (ب)	٥,٠٢٩,٣٦٦	٣,٧٨٨,٨١٣
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم *	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم من الربح للسنة	-/٠٤٢	-/٠٣٢

٣٥- النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــــــــون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــــار	دينـــــــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٩١,٨٧٢,١١٨	١٢٨,٠٨٨,٩٣٦
يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٦١,٩٩٥,٦١٣	٥١,٨٦٦,٣١٥
ينـــزل : ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(٥٠,٨٠٤,٨٠٧)	(٥٨,٣٧٨,٠٧٥)
المجموع	١٠٣,٠٦٢,٩٢٤	١٢١,٥٧٧,١٧٦

٣٦- المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة واطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة باعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها مخصص بتاريخ القوائم المالية.

تضمنت القوائم المالية الارصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

	أعضاء مجلس الإدارة	شركات ممثلة بعضو مجلس إدارة	كبار الموظفين	أخرى	المجمـــوع ٣١ كانـــون الاول	
					٢٠١٨	٢٠١٧
بنود داخل قائمة المركز المالي:	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
ودائع	١١,٣٤٦,٠٦٢	١,٣٦٩,٦٣٢	٥٧٠,٦٩٠	٥٥٩,٣٨٨	١٣,٨٤٥,٧٧٢	٣٩,٢٩٣,٢٩٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٦٤٤,٢٥٩	١٦,٧٦٩,٨٣٤	٧٨٣,٣٥٠	١,٣٠٤,٧٢٠	١٩,٥٠٢,١٦٣	١٩,٨٠٤,٩٢١
تأمينات نقدية	١,٠٠٠	٧,٣١٧,١٢٣	-	١٠,٥٥٥	٧,٣٢٨,٦٧٨	٧,١٩٩,٢٩٠
بنود خارج قائمة المركز المالي:						
كفالات	١٠,٠٠٠	٤٤٩,٣٩٨	-	٧٠,٥٥٠	٥٢٩,٩٤٨	٦٦٢,٤٥٢
بوالص التحصيل	-	-	-	-	-	١٦,٥٦٢

					المجمـــوع	
					٢٠١٨	٢٠١٧
بنود قائمة الدخل :	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
فوائد وعمولات دائنة *	١٢٠,٢٠٠	٨٩٩,٧١٥	٦٦,٧٩٨	٤٥,٩٩٨	١,١٣٢,٧١١	١,٠٥٠,٣٨٦
فوائد وعمولات مدينة**	١,٧٤٥,٣١٩	٢٠٤,٤٩١	١٧,٨٤٨	٨٥,٦٣٧	٢,٠٥٣,٢٩٥	٢,١٨١,٣١٨

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من ٤٪ الى ١٢٪ .

** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من ١٪ الى ٢٥/٦٪ .

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه ٣,١٧١,٧٣٩ دينار للعام ٢٠١٨ (٢,٨٧٠,١٢٠ دينار للعام ٢٠١٧).

٣٧- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠١٨ و٢٠١٧ .

٣٨- إدارة المخاطر

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة المخاطر والامتثال)، ويقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر(Risk Appetite).

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى (Risk Taker) وذلك للتأكد من موضوعية دائرة إدارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة (ضمن إطار إدارة الموجودات والمطلوبات ALM) للبنك بفروعه الداخلية والخارجية من خلال الاطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال تحديد وتقييم وضبط ومراقبة المخاطر وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال ضمن مجلس الإدارة، ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي. هذا ويقوم البنك بالالتزام بمتطلبات البنك المركزى الاردنى والمتعلقة بكل من قرارات بازل (٣) وعملية التقييم الداخلى لمدى كفاية راس المال بالاضافة الى متطلبات اختبارات الاوضاع الضاغطة ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولى رقم (٩).

(٣٨/أ)- مخاطر الائتمان

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر(Counterparty) بشروط الائتمان و/ أو تدني جدارته الائتمانية.

يقوم مجلس الإدارة دوريا بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي بعد إعدادها من الدوائر المعنية، و يتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها، و تتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها:

- متطلبات واضحة وسياسات وإجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم ومواصفات التسهيلات، ومن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى المنح الغرض من التسهيلات ومصادر السداد.
- اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، و لدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية وكذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيدا عن أي اثر لأي تضارب في المصالح (Conflict of Interest)، وبما يضمن صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان وتواؤم ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك.
- سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لإدارة وتنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة وقابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان وأي شروط ائتمانية ومتطلبات تعاقدية (Covenants) وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر.
- سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم وإدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهريا استنادا إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون. حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.
- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائيا.
- يتحدد نوع وحجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل ، وذلك ضمن اجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم.
- تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دوريا، وتطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض ، عدا انه يتم ولدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم.
- يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لأعمال البنك.
- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة و يتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتسعير التسهيلات.
- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية وغير المالية المختلفة، ويتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- لدى البنك ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف وضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز، تراجع دوريا وتعدل ان لزم، حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك ، البلدان و كذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة وتحليل للمحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية وأيضاً مع القطاع المصرفي.
- يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركز الائتماني وعملاء ذوي العلاقة، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إبداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند اعداد القوائم المالية للبنك. هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الاطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الإدارة و كذلك لا يتم منحهم أية معاملة تفضيلية عن عملاء البنك.

افصاحات إدارة المخاطر:

١- توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (٢٠٠٩/٤٧)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	٪
تعرضات عاملة						
٣	عامل	١,٤٥٥,٧٧٧	١١	٪٠,٣٦	٧٣٨,٤٦٤	٪١,٧٢
٣,٥	عامل	١٠,٠٦٦,٠٨٤	٤,٣٥٨	٪٠,١٤	٩,٦٦٥,٧٩٢	٪٣١,٠٨
٤	عامل	١٧,٩٥٩,٨٥٠	٣٧,٠٩١	٪٠,٢٩	١٧,١٣٣,٨٤٥	٪٣٣,٩٣
٤,٥	عامل	٧,٢٨٤,٩٨٣	١٦,٦٣٣	٪٠,٣١	١٢,١٤٤,٣٩٣	٪٢٦,٩٢
٥	عامل	٤٢,٥٠٨,٥٨٧	٣٢,٩٦٣	٪٠,٣٨	٤١,٩٨٢,٣٦٣	٪٢٤,٤١
٥,٥	عامل	٥٣٤,٠٣٦,١١٤	١,٠٥٦,٣٥٦	٪٦,٠٤	٥٦٣,٤٥٧,٨٤٩	٪٣٩,٨٧
٦	عامل	١٣٥,٧٩١,٦٧٧	٢٤٦,١٣٦	٪٠,٧٦	١٢٧,٧٧٢,٢٨٥	٪٢٣,٢٥
٦,٥	عامل	٣٨,١٤٠,٢٦١	١١١,٠٥٧	٪١,١٩	٣٧,٣٦٧,٢٣٧	٪٢٤,٣٦
٧	عامل	٦٢,٢٨٩,٦٢١	٣٤١,٧٤٥	٪١,٨٩	٦١,٩٨٣,٢٧٩	٪٣٢,٠٣
٧,٥	عامل	١١٢,٧٧٦,٠١٣	١,١٧٩,٠٤٦	٪٣,٦٢	١٠٧,٤٤٧,٥٨٠	٪٣١,٢٦
٨	عامل	٩٥,٤٤٤,٠١٥	٢,١٢٣,٢٠٩	٪٦,٢٨	١٠٥,٦٧٦,٧٨٨	٪٣٤,٧٥
٨,٥	عامل	٦٣,٤٨٣,٦٣٠	٢,٤٠٩,١٢٤	٪١١,٠٤	٦٣,٢٥٩,٣٥٩	٪٣١,٧١
٩	عامل	١٣,٣١٩,٤٦٠	٤٢٢,٥٩٢	٪١٨,١٩	١٣,٢٥٠,١٠٧	٪٢١,٠٢
٩,٥	عامل	٥٦٠,١٣٦	٣٦,٧٢٦	٪٣٣,٠١	٥٩٦,٢٠٨	٪٢٢,٤٢
١٠	عامل	١,٨٧٨,٧٢٧	٣٢٣,٥٥٥	٪٥٥,٦٣	١,٨٧٨,٧٢٧	٪٤١,٠٨
غير مصنف	عامل	٢٧٢,٦٢٨,٥٦٣	٣,٦٧٣,٨٧٠	٪٤,٥٣	٢٥٥,٥٦٩,٠٧٠	٪٥٦,٣٨٧
الاجمالي للتعرضات العاملة		١,٤٠٩,٦٢٣,٤٩٨	١٢,٠١٤,٤٧٢		١,٤١٩,٩٢٣,٣٤٦	
تعرضات غير عاملة						
غير مصنف	غير عامل	١٠٢,٧٣٧,٥٤٢	٥٣,٩٦٦,٧٨٤	٪١٠٠	١١١,٤٧٣,٣٦١	٪٦٥,١٦
الاجمالي للتعرضات غير العاملة		١٠٢,٧٣٧,٥٤٢	٥٣,٩٦٦,٧٨٤		١١١,٤٧٣,٣٦١	

٢ - توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ- التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	انشاءات	زراعة	اسهم	افراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	اجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزي	٧١,٠٦٨,١٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧١,٠٦٨,١٣٠
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦١,٩٩٥,٦١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦١,٩٩٥,٦١٣
التسهيلات الائتمانية	٤١,٣٦٢,٢١٩	٦٥,٣٧٦,٨٧٠	١٤٦,٩٧٤,٠٠٩	١١٩,٩٦١,٩٥٦	٣٣,٩٦٤,١٥٣	٦,٤٥٣,٧٧٢	١١,١٥٨,٤٩٨	١٧٤,٧٣٤,٢٢٣	٣٣,٩٣٩,١٤٩	٩٣,٩٤٨,٩٦٩	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨
سندات واسناد واذونات :											
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٤,٦٢٩,١٦٦	-	١,٠٣٥,٢٧٨	-	-	-	-	-	٢٩٧,٣٦٧,١٦٧	-	٣٠٣,٠٣١,٦١١
الموجودات الأخرى	١,٧٦٧,٠٨٨	-	٧,٥٢٢,٦١٤	-	-	-	-	-	-	-	٩,٢٨٩,٧٠٢
الإجمالي للسنة	١٨٠,٨٢٢,٢١٦	٦٥,٣٧٦,٨٧٠	١٥٥,٥٣١,٩٠١	١١٩,٩٦١,٩٥٦	٣٣,٩٦٤,١٥٣	٦,٤٥٣,٧٧٢	١١,١٥٨,٤٩٨	١٧٤,٧٣٤,٢٢٣	٣٣١,٣٠٦,٣١٦	٩٣,٩٤٨,٩٦٩	١,١٧٣,٢٥٨,٨٧٤
الكفالات المالية	٣١,٨٥٣,٢٠٥	٤,٠٣١,٦٩٠	١٩,٥٥٢,١٢٧	١,٠١١,٤١٠	٦٤,٢٥٤,١٢٧	٨٤,٣٥٩	٤٥١,٧٦٠	-	-	٢٣,٦٤٠,٨٥٥	١٤٤,٨٧٩,٥٣٣
الاعتمادات المستندية	١٢,٨٠٤,١٣٦	٨,٣٥٩,١٩٨	٢٢,٣٣٠,٣٥٧	-	٤,١٦٠,٤٢٨	-	-	-	-	٤٠,٤٨٥	٤٧,٦٩٤,٦٠٤
الالتزامات الأخرى	١٣,٣١٥,٥٢٤	١٢,٩٢٩,٩٢٠	٣٥,٤٠٨,٤٤١	٣,٦٠٠,٧٠٢	٤٥,٩٢٢,٦٧٠	٢١١,٥٧١	٨٦٥,٩٩٢	-	-	٢١,٦٧٥,٢٨٩	١٣٣,٩٣٠,١٠٩
المجموع الكلي	٢٣٨,٧٩٥,٠٨١	٩٠,٦٩٧,٦٧٨	٢٣٢,٨٢٢,٨٢٦	١٢٤,٥٧٤,٠٦٨	١٤٨,٣٠١,٣٧٨	٦,٧٤٩,٧٠٢	١٢,٤٧٦,٢٥٠	١٧٤,٧٣٤,٢٢٣	٣٣١,٣٠٦,٣١٦	١٣٩,٣٠٥,٥٩٧	١,٤٩٩,٧٦٣,١١٩

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار (IFRS 9):

البنـــد	المرحلة الأولى				المرحلة الثانية				المرحلة الثالثة		المجموع
	افرادي		تجميعي		افرادي		تجميعي				
	دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار
مالي	٢٢٩,٦٠٢,٦٦٦		-		٧,٨٦٢,٢٢١		-		١,٣٣٠,١٩٤		٢٣٨,٧٩٥,٠٨١
صناعي	٧٧,١٥٤,٠٤٥		-		٨,٦٥١,٢٧٠		-		٤,٨٩٢,٣٦٣		٩٠,٦٩٧,٦٧٨
تجارة	٢٠٩,٤٥٩,٣٢٥		-		١٥,٣٥٨,٩٥٠		-		٨,٠٠٤,٥٥١		٢٣٢,٨٢٢,٨٢٦
عقارات	٤٩,٤٦٧,٦١٦		٥٧,٣٠٤,١٦٣		٧,٧٢٠,٠٨٥		٤,٣٨٢,٤٣٦		٥,٦٩٩,٧٦٨		١٢٤,٥٧٤,٠٦٨
انشاءات	١٣٣,٠٣١,٠٥٤		-		١٠,٣٥٧,٨٤٢		-		٤,٩١٢,٤٨٢		١٤٨,٣٠١,٣٧٨
زراعة	٥,٨٦٩,٧٤٩		-		٥١٠,٢٥٠		-		٣٦٩,٧٠٣		٦,٧٤٩,٧٠٢
أسهم	١٢,١١٩,٦١٣		-		٣٨٠,٦٥٩		-		(٢٤,٠٢٢)		١٢,٤٧٨,٢٥٠
أفراد	-		١٦٥,٩٢٧,٦٩٤		-		٥,٩٢٢,٩٤٥		٢,٨٨٣,٥٨٤		١٧٤,٧٣٤,٢٢٣
حكومة وقطاع عام	٣٣١,٣٠٦,٣١٦		-		-		-		-		٣٣١,٣٠٦,٣١٦
أخرى	١٢١,٧٢٨,٢٠٧		-		١٤,٢٣٩,١٨٨		-		٣,٣٣٨,٢٠٢		١٣٩,٣٠٥,٥٩٧
المجموع	١,١٦٩,٧٣٨,٥٩١		٢٢٣,٢٣١,٨٥٧		٦٥,٠٨٠,٤٦٥		١٠,٣٠٥,٣٨١		٣١,٤٠٦,٨٢٥		١,٤٩٩,٧٦٣,١١٩

٣ - توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي :

	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	افريقيا	امريكا	دول أخرى	اجمالـي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٥١,١٩٨,٨٢٢	١٩,٨٦٩,٣٠٨	-	-	-	-	-	٧١,٠٦٨,١٣٠
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢١,٧١٦,٧١٠	٣٤,٠٩٨,٥٦٦	٧,١٢٦,٩٤١	١٩,٢٧٢	٥٩,٤٢٧	(١,٢٨٩,٢٨٤)	٢٦٣,٩٨١	٦١,٩٩٥,٦١٣
التسهيلات الائتمانية	٦٦٤,٨٦٢,٣٥١	٥٨,١٦٣,٠٤٢	-	٤,٨٤٨,٤٢٥	-	-	-	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨
سندات واسناد واذونات :								
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣٠١,٦٣٦,٣٥٦	١,٣٩٥,٢٥٥	-	-	-	-	-	٣٠٣,٠٣١,٦١١
الموجودات الأخرى	٧,٥٢٢,٦١٤	-	-	١,٧٦٧,٠٨٨	-	-	-	٩,٢٨٩,٧٠٢
الإجمالي للسنة	١,٠٤٦,٩٣٦,٨٥٣	١١٣,٥٢٦,١٧١	٧,١٢٦,٩٤١	٦,٦٣٤,٧٨٥	٥٩,٤٢٧	(١,٢٨٩,٢٨٤)	٢٦٣,٩٨١	١,١٧٣,٢٥٨,٨٧٤
الكفالات المالية	١٤٠,٤٦١,٩٧٠	٤,٤١٧,٥٦٣	-	-	-	-	-	١٤٤,٨٧٩,٥٣٣
الاعتمادات المستندية	-	٩٣٢,٢٧٢	١٧,٠١٠,٨٣١	٢٩,٧٤٠,٠١٨	-	١١,٤٨٣	-	٤٧,٦٩٤,٦٠٤
الالتزامات الأخرى	١٢٩,٠٥٤,٧٧٥	٤,٨٧٥,٣٣٤	-	-	-	-	-	١٣٣,٩٣٠,١٠٩
المجموع الكلي	١,٣١٦,٤٥٣,٥٩٨	١٢٣,٧٥١,٣٣٩	٢٤,١٣٧,٧٧٢	٣٦,٣٧٤,٨٠٣	٥٩,٤٢٧	(١,٢٧٧,٨٠١)	٢٦٣,٩٨١	١,٤٩٩,٧٦٣,١١٩

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار (IFRS 9):

البنـــد	المرحلة الأولى				المرحلة الثانية				المرحلة الثالثة		المجموع
	افرادي		تجميعي		افرادي		تجميعي				
	دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار
داخل المملكة	١,٠١١,٣٣٥,٧٨٥		٢٠٥,٠٤٦,٣٢٦		٦١,٨٣٠,٣٢٣		٨,٨٥٠,٢٧٧		٢٩,٣٩٠,٨٨٧		١,٣١٦,٤٥٣,٥٩٨
دول الشرق الأوسط الأخرى	٩٨,٨٤٤,٦٢٤		١٨,١٨٥,٥٣١		٣,٢٥٠,١٤٢		١,٤٥٥,١٠٤		٢,٠١٥,٩٣٨		١٢٣,٧٥١,٣٣٩
أوروبا	٢٤,١٣٧,٧٧٢		-		-		-		-		٢٤,١٣٧,٧٧٢
اسيا	٣٦,٣٧٤,٨٠٣		-		-		-		-		٣٦,٣٧٤,٨٠٣
افريقيا	٥٩,٤٢٧		-		-		-		-		٥٩,٤٢٧
أمريكا	(١,٢٧٧,٨٠١)		-		-		-		-		(١,٢٧٧,٨٠١)
دول أخرى	٢٦٣,٩٨١		=		=		=		=		٢٦٣,٩٨١
المجموع	١,١٦٩,٧٣٨,٥٩١		٢٢٣,٢٣١,٨٥٧		٦٥,٠٨٠,٤٦٥		١٠,٣٠٥,٣٨١		٣١,٤٠٦,٨٢٥		١,٤٩٩,٧٦٣,١١٩

٤ - توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية

				القيمة العادلة للضمانات							
القطاع الاقتصادي	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦٢,١٦٥,٧١٨	-	-	-	-	-	-	-	١٧٠,١٠٥	٦٢,١٦٥,٧١٨
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية للافراد	١٨٩,٩١٨,٣٣٧	١١,٢٤٣,٤٥٠	٩٩,٣٥٩	-	٢٢,٣٥٤,١٨٥	١٥,٤٧٨,٤٩٥	-	٦٣,٤٠٢,٢٣٦	١٢٦,٥١٦,١٠١	١٣,٤٨٧,٧١٣
القروض العقارية	١٢٢,٨٤٩,٨١٧	٩٢٤,٢٣٠	-	-	٥٧,٨٨١,٦٣٨	٥٦,٥٨٣	-	٦٦,٧٠٣,١٤٩	٥٦,١٤٦,٦٦٨	١,٧٥١,٥٤٠
للشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات الكبرى	٣٨٦,٣٠١,٦٠٢	١,٠٤٧,٣٩٩	١٠,٢٦١,٤٤٢	-	٤٩,٠٨٤,٢٦٥	٢,٧٦٩,٦٨٦	-	٨٠,٣٧٦,٥٧٠	٣٠٥,٩٢٥,٠٣٢	٣٩,٤٩٤,٥٤١
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٧١,٤٨٥,٥٧٩	٣,٧٦٥,٩٦٥	٧٩٢	-	٢٣,٩٦٦,٩١٤	٥,١٤٨,١٧٧	-	٤٣,٣٨٩,٣٣٥	٢٨,٠٩٦,٢٤٣	٤,٢٠٢,٠٧٨
للحكومة والقطاع العام	٣٤,١٤٦,٧١٥	-	-	-	-	-	٣٤,١٤٦,٧١٥	٣٤,١٤٦,٧١٥	-	٢٠٧,٥٦٦
سندات واسناد واذونات :	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	-	-	-	-	-	-	-	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	٨٣,٤٥٦
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	٩,٣٠٣,١٩٧	-	-	-	-	-	-	-	٩,٣٠٣,١٩٧	١٣,٤٩٥
الإجمالي للسنة	١,١٧٩,٢٨٦,٠٣١	١٦,٩٨١,٠٤٤	١٠,٣٦١,٥٩٣	-	١٥٣,٢٨٧,٠٠٢	٢٣,٤٥٢,٩٤٠	٣٤,١٤٦,٧١٥	٢٨٨,٠١٨,٠٠٥	٨٩١,٢٦٨,٠٢٦	٥٩,٤١٠,٤٩٤
الكفالات المالية	١٤٩,٩٦٤,٨٥٤	٨٥٧,١٦٨	٤٥٨,٠٨١	-	١٦,٦٦٣,٧٠٧	٩٠,٤٧٥	-	١٨,٠٦٩,٤٣١	١٣١,٨٩٥,٤٢٣	٥,٠٢٨,٣٨٤
الاعتمادات المستندية	٤٨,٠٢٠,٨٠٣	-	-	-	-	-	-	-	٤٨,٠٢٠,٨٠٣	٣٨٣,١٣٧
الالتزامات الأخرى	١٣٥,٠٨٩,٣٥١	٣٣,٩٦٦,٣٣٥	٩,٦٣٥,٠٧١	-	٧٥,٤٠٠,٢٣٦	١,٥٩٧,٠٤١	-	١٢٠,٥٩٨,٦٨٣	١٤,٤٩٠,٦٦٨	١,١٥٩,٢٤٢
المجموع الكلي	١,٥١٢,٣٦١,٠٤٠	٥١,٨٠٤,٥٤٧	٢٠,٤٥٤,٧٤٥	-	٢٤٥,٣٥٠,٩٤٥	٢٥,١٤٠,٤٥٦	٣٤,١٤٦,٧١٥	٤٢٦,٦٨٦,١١٩	١,٠٨٥,٦٧٤,٩٢٠	٦٥,٩٨١,٢٥٧

– توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

				القيمة العادلة للضمانات							
القطاع الاقتصادي	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية للافراد	١٤,٧٨٠,٣١٢	٩,٦٣٧	٦٤,٧٣٩	-	٣,٠٢٢,٠٥٤	١,٤٣٥,٤١٩	-	٦,٢٢٥,٨٨٤	٨,٥٥٤,٤٢٨	١٠,٣٢٥,٣٠٤
القروض العقارية	٧,٧٠٨,٤٣٤	١٨٣	٦٤,٧٣٩	-	٧,٨٥٨,١٨٠	٢٨٢,٨١٨	-	٨,٦٤١,٩٣٦	(٩٣٣,٥٠١)	٩٦١,٨١٠
للشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات الكبرى	٦٣,٢٠٤,٢٦٠	٧٥	١٧,٦٨٠	-	١١,٩٦٤,٥٥٠	١,٦١٦,٣٩١	-	١٤,٠٤٥,٦٠٠	٤٩,١٥٨,٦٦٠	٣٥,١٧٥,١٢٠
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	١٠,٠٥٨,٦١٢	١١,٧٧٣	-	-	٣,٦٣٨,٤١٢	٤٥٧,١٢٩	-	٧,٥٤١,٨٥١	٢,٥١٦,٧٦١	٣,٨٧٥,٤٩٤
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات واسناد واذونات :	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي للسنة	٩٥,٧٥١,٦١٩	٢١,٦٦٨	١٤٧,١٥٨	-	٢٦,٤٨٣,١٩٥	٣,٧٩١,٧٥٨	-	٣٦,٤٥٥,٢٧١	٥٩,٢٩٦,٣٤٨	٥٠,٣٣٧,٧٢٨
الكفالات المالية	٦,٩٨٥,٩٢٣	٥٠٠	٤٥٨,٠٨١	-	٦,٨٢٧,٢٨١	-	-	٧,٢٨٥,٨٦٢	(٢٩٩,٩٣٩)	٣,٦٢٩,٠٥٤
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الالتزامات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	١٠٢,٧٣٧,٥٤٢	٢٢,١٦٨	٦٠٥,٢٣٩	-	٣٣,٣١٠,٤٧٦	٣,٧٩١,٧٥٨	-	٤٣,٧٤١,١٣٣	٥٨,٩٩٦,٤٠٩	٥٣,٩٦٦,٧٨٢

٥- التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

يتم إعداد الإفصاح الواردة أدناه على مرحلتين (الأولى: للإجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة):

أ- إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:

	المرحلة الثانية			المرحلة الثانية			نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينـــــار	دينـــــار		دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-		-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-		-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية	٥٥,١٩٣,٥٦٨	٤٨,٠٤٧,٠١٢		٩٥,٧٥١,٦٢٥	٣٤,١٩٩,١٠٤	٨٢,٢٤٦,١١٦	٪١٠,٢٢
سندات واسناد واذونات :							
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-		-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-		-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-		-	-	-	-
مشتقات أدوات مالية	-	-		-	-	-	-
الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)	-	-		-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-		-	-	-	-
الإجمالي للسنة	٥٥,١٩٣,٥٦٨	٤٨,٠٤٧,٠١٢		٩٥,٧٥١,٦٢٥	٣٤,١٩٩,١٠٤	٨٢,٢٤٦,١١٦	٪١٠,٢٢
الكفالات المالية	٩,٣٥٠,٠٢٩	٦,٩٠٦,٧٣٦		٦,٩٨٥,٩٢٢	٣,٤٩١,٣٧٩	١٠,٣٩٨,١١٥	٪٦,٩
الاعتمادات المستندية	-	-		-	-	-	-
الالتزامات الأخرى	١,٥٣٨,٧٩٤	١,٤٦٣,٨٩٨		-	-	١,٤٦٣,٨٩٨	٪١,١٢
المجموع الكلي	٦٣,٢٤٠,٧٣٣	٥٤,٢٣١,٤٠٩		١٠٢,٧٣٧,٥٤٧	٣٧,٦٩٠,٤٨٣	٩١,٩٢١,٨٩٢	٪٨,٤٤

ب- الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	االمجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية	٤٨,٠٤٧,٠١٢	٣٤,١٩٩,١٠٣	٨٢,٢٤٦,١١٦	٧٩٢,٣٧٦	-	٨٦٧,٣٤٢	-	١,٦٥٩,٧١٨
سندات واسناد واذونات :					-		-	
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي للسنة	٤٨,٠٤٧,٠١٢	٣٤,١٩٩,١٠٤	٨٢,٢٤٦,١١٦	٧٩٢,٣٧٦	-	٨٦٧,٣٤٢	-	١,٦٥٩,٧١٨
الكفالات المالية	٤,٧٢٠,٤٩٩	٣,٤٩١,٣٧٩	٨,٢١١,٨٧٨	٦٧,٥٤٨	-	٧٨,٨٤٥	-	١٤٦,٣٩٣
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
الالتزامات الأخرى	١,٤٦٣,٨٩٨	-	١,٤٦٣,٨٩٨	١٨,٥٣١	-	-	-	١٨,٥٣١
المجموع الكلي	٥٤,٢٣١,٤٠٩	٣٧,٦٩٠,٤٨٣	٩١,٩٢١,٨٩٢	٨٧٨,٤٥٥	-	٩٤٦,١٨٧	-	١,٨٢٤,٦٤٢

٦- التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

بنود داخل قائمة المركز المالي :	٣١ كانون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧١,٠٦٨,١٣٠	١٠١,٥٨٧,٧٨٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦١,٩٩٥,٦١٣	٥١,٨٦٦,٣١٥
التسهيلات الائتمانية المباشرة – بالصافي :		
للأفراد	١٧٣,١٢٠,١٨٣	١٦٨,٣٢٠,١٩٧
القروض العقارية	١١٩,٩٥٨,٦١٦	١٠٦,١٤٨,٣٠٥
للشركات		
الشركات الكبرى	٣٣٤,٤٨٨,١٩٦	٣٢٨,١٦٩,٣٨٦
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٦٦,٣٦٧,٦٧٦	٧٥,٠٢٠,١٧٧
للحكومة والقطاع العام	٣٣,٩٣٩,١٤٨	٤٠,٣٥٨,٨٥١
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٣٠٣,٠٣١,٦١١	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
موجودات أخرى	٩,٢٨٩,٧٠٢	١٠,٨٦٤,٢٤٦
المجموع	١,١٧٣,٢٥٨,٨٧٥	١,٢١٣,٦٥٩,٤٠٣
بنود خارج قائمة المركز المالي :		
كفالات	١٤٤,٨٧٩,٥٣٣	١٥٦,٥٧٨,٨٦٣
اعتمادات	٣٠,٢٦٢,٠٢٥	٤٤,٢٧٦,٦٤٨
قبولات	١٧,٤٣٢,٥٧٩	١٤,٠٨٤,٢٣٢
سقوف تسهيلات غير مستغلة	١٣٣,٩٣٠,١٠٩	٧٤,٠٤٣,٣٧٤
المجموع	٣٢٦,٥٠٤,٢٤٥	٢٨٨,٩٨٣,١١٧

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

	الافراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل :						
متدنية المخاطر	٩,٦٠٤,١٧٦	٨٥١,٣٨٨	٩,٥١٧,٩٩٣	٣,٠١١,٤٢٠	٢٥,٢٥٩,٧٢٨	٤٨,٢٤٤,٧٠٥
مقبولة المخاطر	٣٠,٩٦١,١١٠	٧٨,٠٠٨,٧٢٩	٩٧,٥٠٠,٥٧١	٤٣,٩٤٣,١٥٣	٨,٨٨٦,٩٨٧	٢٥٩,٣٠٠,٥٥٠
تحت المراقبة	٢,٣٢٢,٣٥٢	٢,٦٦١,٢٦٤	١٩,٠٠٥,٧٣٧	٥,٧٠٧,٧١٦	-	٢٩,٦٩٧,٠٦٩
غير عاملة :						
دون المستوى	٧٣٢,١٧٥	-	-	١,١٦١,٩٣٧	-	١,٨٩٤,١١٢
مشكوك فيها	١,٠٩٣,٢٨١	١,٨٩٢,٣٢٥	٣,٣٠٥,٢٠٧	٧٣٤,٦٥٩	-	٧,٠٢٥,٤٧٢
هالكة	١,٨٠٥,٩٦٣	١,١١٨,٩٦٤	١٠,٠٠٧,٠٧٧	٢,٨٧٠,٩٦٨	-	١٥,٨٠٢,٩٧٢
المجموع	٤٦,٥١٩,٠٥٧	٨٤,٥٣٢,٦٧٠	١٣٩,٣٣٦,٥٨٥	٥٧,٤٢٩,٨٥٣	٣٤,١٤٦,٧١٥	٣٦١,٩٦٤,٨٨٠
منها :						
تأمينات نقدية	١١,٤٠٣,٠٠٠	٣,٥٧٤,٥٤٦	٢٤,٢٣٤,٧٨٣	١٢,٥٩٢,٢١٦	-	٥١,٨٠٤,٥٤٥
عقارية	٢٠,٣١٢,٥٧٢	٧٩,٩٤٠,٣٩٥	٩٨,٥٦٣,٤٠١	٣٦,٥٥٤,٣٤٩	-	٢٣٥,٣٧٠,٧١٧
أسهم متداولة	٤٨,٦١٥	٩٢٤,١٤٥	١٣,٠٥٣,١١٨	٥,٣٨٧,٦٣٣	-	١٩,٤١٣,٥١١
سيارات وآليات	١٤,٧٥٤,٨٧٠	٩٣,٥٨٤	٣,٤٨٥,٢٨٣	٢,٨٩٥,٦٥٥	-	٢١,٢٢٩,٣٩٢
أخرى	-	-	-	-	٣٤,١٤٦,٧١٥	٣٤,١٤٦,٧١٥
المجموع	٤٦,٥١٩,٠٥٧	٨٤,٥٣٢,٦٧٠	١٣٩,٣٣٦,٥٨٥	٥٧,٤٢٩,٨٥٣	٣٤,١٤٦,٧١٥	٣٦١,٩٦٤,٨٨٠

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

	الافراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
٣١ كانون الأول ٢٠١٧	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل :						
متدنية المخاطر	٧,١٦١,٥٧٠	١,٠٦٣,٢٨٤	٨,٦٤٣,٤٣٥	٤,١٣٠,٣١١	٣٠,٦٥٥,٨٩٧	٥١,٦٥٤,٤٩٧
مقبولة المخاطر	٣٤,٦٥٧,٢٧٤	٥٢,٣٢٣,٧٧٠	١٣٤,٠١٩,٤٠٤	٤٠,٨٦٣,٩٢٤	٩,٧٠٢,٩٥٤	٢٧١,٥٦٧,٣٢٦
تحت المراقبة	٢,٥٣٩,٦٣٩	١,٢٠٣,٩١٠	٨,٦٩٦,٠٦٩	٢,٣١٢,٣٧٤	-	١٤,٧٥١,٩٩٢
غير عاملة :						
دون المستوى	٩٩٥,١٩٦	٦٧,٥١٤	١,١٢٢,٣٢٥	٥٦٦,٥٤٦	-	٢,٧٥١,٥٨١
مشكوك فيها	٥٤٩,٠٩٠	١٤,٩٤٥	٢,٥٤٢,٨١١	٦٧٢,٧٤٢	-	٣,٧٧٩,٥٨٨
هالكة	١,٤٤٦,١٥٩	١,٤٩٠,١٠٥	٩,٨٣١,٤٦١	٢,٣١٣,٣٥١	-	١٥,٠٨١,٠٧٦
المجموع	٤٧,٣٤٨,٩٢٨	٥٦,١٦٣,٥٢٨	١٦٤,٨٥٥,٥٠٥	٥٠,٨٥٩,٢٤٨	٤٠,٣٥٨,٨٥١	٣٥٩,٥٨٦,٠٦٠
منها :						
تأمينات نقدية	٩,١٧٢,١٨٦	٣,٥١٧,٠٢٢	٣٦,٥٦١,٣١٧	١٣,٦٢٨,٤٩٤	-	٦٢,٨٧٩,٠١٩
عقارية	٢٢,٨٩٩,٠٧٣	٥٢,٥٣٣,٣٢١	١٠٦,٨٧٥,١٥١	٣٤,٢٢٢,٧٩٤	-	٢١٦,٥٣٠,٣٣٩
أسهم متداولة	٦,١٢٢	١٠٥,١٣٥	١٦,٦٦٦,٠٣٦	٩٠٧,٧٩٠	-	١٧,٦٨٥,٠٨٣
سيارات وآليات	١٥,٢٧١,٥٤٧	٨,٠٥٠	٤,٧٥٣,٠٠١	٢,١٠٠,١٧٠	-	٢٢,١٣٢,٧٦٨
أخرى	-	-	-	-	٤٠,٣٥٨,٨٥١	٤٠,٣٥٨,٨٥١
المجموع	٤٧,٣٤٨,٩٢٨	٥٦,١٦٣,٥٢٨	١٦٤,٨٥٥,٥٠٥	٥٠,٨٥٩,٢٤٨	٤٠,٣٥٨,٨٥١	٣٥٩,٥٨٦,٠٦٠

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ اجمالي الديون المجدولة ١٧,٥٤٤,٧٧٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٦,٦٩٨,١٠٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) .

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها ولم تكن مصنفة ٨,٨٨٦,٣٣٨ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨. (٩٤٠,٠٠١ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧) .

سندات وأسناد وأذونات الخزينة

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية :

درجة التصنيف	٣١ كانون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار
غير مصنف	٥,٧٤٧,٩٠٠	٥,٦٩٧,٩٠٠
حكومية وبكفالة حكومة	٢٩٧,٣٦٧,١٦٧	٣٢٥,٦٢٦,٢٤٢
المجموع	٣٠٣,١١٥,٠٦٧	٣٣١,٣٢٤,١٤٢

* جميع السندات والاسناد والاذونات الأخرى مدرجة ضمن محفظة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة .

(٣٨/ب)- مخاطر السوق

المخاطر السوقية عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي واسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للادوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي .

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً.

يتم قياس مخاطر السوق و الرقابة عليها بعدة اساليب منها تحليل الحساسية و استخدام القيمة المعرضة للمخاطر VAR واختبار الفرضيات (Stress Testing) بالاضافة الى وضع حدود وقف الخسائر (Stop Loss Limits).

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة إدارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value through Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية ، حيث يتم قياس المخاطر حاليا من خلال الطريقة المعيارية (Standardised Approach) لاحتساب الحد الادنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل .

مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للاداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

تحليل الحساسية:

للعام ٢٠١٨

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	١	٢١,٦٩٠	-
يورو	١	(١,٠٦٧)	-
جنيه استرليني	١	(٦٢١)	-
شيكل	١	(٣٤٠)	-
عملات أخرى	١	٥,١٩٩	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	١	(٢١,٦٩٠)	-
يورو	١	١,٠٦٧	-
جنيه استرليني	١	٦٢١	-
شيكل	١	٣٤٠	-
عملات أخرى	١	(٥,١٩٩)	-

للعام ٢٠١٧

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	١	(٤,٩١٣)	-
يورو	١	٢,٢٠٧	-
جنيه استرليني	١	(١,٣٦٥)	-
شيكل	١	٧٠٨	-
عملات أخرى	١	٣,١٤٧	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	١	٤,٩١٣	-
يورو	١	(٢,٢٠٧)	-
جنيه استرليني	١	١,٣٦٥	-
شيكل	١	(٧٠٨)	-
عملات أخرى	١	(٣,١٤٧)	-

(٣٨/ ج)- مخاطر العملات:

يظهر الجدول ادناه العملات التي يتعرض البنك لها واثر تغير محتمل ومعقول على اسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك الى لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة.

للعام ٢٠١٨	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	٥	١٠٨,٤٥١	-
يورو	٥	(٥,٣٣٦)	-
جنيه استرليني	٥	(٣,١٠٥)	-
شيكل	٥	(١,٦٩٩)	-
عملات أخرى	٥	٢٥,٩٩٣	-

للعام ٢٠١٧	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	٥	(٢٤,٥٦٣)	-
يورو	٥	١١,٠٣٣	-
جنيه استرليني	٥	(٨,١٧٧)	-
شيكل	٥	٣,٥٤١	-
عملات أخرى	٥	١٥,٧٣٧	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للاسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الاسهم وتغير قيمة الاسهم منفردة.

للعام ٢٠١٨	التغير في المؤشر	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشر	٪	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٨٩,٦٤٠	٤١٠,٧٩٥
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٨٩,٦٤٠)	(٤١٠,٧٩٥)

للعام ٢٠١٧	التغير في المؤشر	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشر	٪	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٦٩,٧٤٦	٥٩١,٦٩٢
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٦٩,٧٤٦)	(٥٩١,٦٩٢)

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد ايهما اقل لتقليل المخاطر في اسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها و استخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات. المتطور كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

	اقل من شهر	فجوة اعادة تسعير الفائدة				٣ سنوات او اكثر	عناصر بدون فائدة	االمجموع
		من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ أشهر الى ٦ اشهر	من ٦ أشهر الى سنة	من سنة الى ٣ سنوات			
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	١٠,٦٣٥,٠٠٠	-	٨١,٢٣٧,١١٨	٩١,٨٧٢,١١٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٩,٥٩٧,٧٤٤	١٠٣,٣٦٣	-	-	-	-	١٢,٢٩٤,٥٠٦	٦١,٩٩٥,٦١٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦٥,٥١٦,١٨٦	٧٦,٠٣١,١٢٢	٧١,٤٠٥,١٩٦	٩٢,١٩٤,٦٤٧	٢٨٦,٠٦٤,٥٢١	١٣٦,٦٦٢,١٤٦	-	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	١,٧٩٢,٨٠١	١,٧٩٢,٨٠١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	١١,٩١٥,٣٠٢	١١,٩١٥,٣٠٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٥٩,٩٩٩,٩٩٩	٨,٤٩٣,٢٣٥	٤٣,٠٠٢,٥٠١	٥٤,٤٥٤,٢٤٧	١١٤,٧٤٢,٧٩٥	٢٢,٣٣٨,٨٣٤	-	٣٠٣,٠٣١,٦١١
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	٢٧,٨١٧,٨٣٩	٢٧,٨١٧,٨٣٩
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	-	-	-	-	-	٢,٣١٣,٩١٩	٢,٣١٣,٩١٩
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	١٣,٨٦٧,٩٢٤	١٣,٨٦٧,٩٢٤
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	١١١,٠٨٨,٥٩١	١١١,٠٨٨,٥٩١
اجمالي الموجودات	١٧٥,١١٣,٩٢٩	٨٤,٦٢٧,٧٢٠	١١٤,٤٠٧,٦٩٧	١٤٦,٦٤٨,٨٩٤	٤١١,٤٤٢,٣١٦	١٥٩,٠٠٠,٩٨٠	٢٦٢,٣٢٨,٠٠٠	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٠,٨٠٤,٨٠٧	-	-	١١,٤٩٩,٩٤٧	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١١٧,٣٠٤,٧٥٤
ودائع عملاء	٤٤٠,٨١٦,٣٠٦	١٤٣,٥٣٥,٨١٥	١٢١,١٥٨,١٠١	٧٠,٣٦٤,٤١٦	٩٦,٦٧٥,٠٠٥	-	٢٠,٦٧٥,٦٤٥	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨
تأمينات نقدية	٥١,٤٦٦,٣٦٥	١٦,٦٦٧,١٤٨	-	٩,٠٨٣,٤٧٩	٦,٣٠٦,٠٠٠	-	٨٩٤,٣٣٥	٨٤,٤١٧,٣٢٧
اموال مقترضة	-	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٤٠,٠٨٥	-	٣٣,٤٤١,٧٨٨	-	٨٣,٤٨١,٨٧٣
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	٧٤٥,٥٤٨	٧٤٥,٥٤٨
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	١٤,١٠٧	١٤,١٠٧
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	١,٩٢٤,٢٦٦	١,٩٢٤,٢٦٦
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٣٨,٤١٢,٤٤٢	٣٨,٤١٢,٤٤٢
اجمالي المطلوبات	٥٤٣,٠٨٧,٤٧٨	٢١٠,٢٠٢,٩٦٣	١٢١,١٥٨,١٠١	٩٠,٩٨٧,٩٢٧	١٥٧,٩٨١,٠٠٥	٣٣,٤٤١,٧٨٨	٦٢,٦٦٦,٣٤٣	١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(٣٦٧,٩٧٣,٥٤٩)	(١٢٥,٥٧٥,٢٤٣)	(٦,٧٥٠,٤٠٤)	٥٥,٦٦٠,٩٦٧	٢٥٣,٤٦١,٣١١	١٢٥,٥٥٩,١٩٢	١٩٩,٦٦١,٦٥٧	١٣٤,٠٤٣,٩٣١
٣١ كانون الأول ٢٠١٧								
اجمالي الموجودات	١٠٦,٠٦٥,١٢١	٦٢,٩٣٥,٨٦٦	١١٢,٠٤٠,٥٢٨	١٠٢,٥٣١,٨١٨	٥٧٠,٤٧٢,٩٢١	١٧٠,٧١٧,١٢١	٢٥٧,٤٩٧,٨١٩	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤
اجمالي المطلوبات	٤٥٧,٤٢٠,٦٥١	١٤٢,٨٩٢,٦٧٠	١٧٤,٣٨٢,٨٣٢	١٢٣,٨٠٢,٤٧٦	١٣٦,٣٤٣,٦٥٣	١٥,١٦٨,٩٧٩	١٨٢,٧٠٩,٣٣٤	١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(٣٥١,٣٥٥,٥٣٠)	(٧٩,٩٥٦,٨٠٤)	(٦٢,٣٤٢,٣٠٤)	(٢١,٢٧٠,٦٥٨)	٤٣٤,١٢٩,٢٦٨	١٥٥,٥٤٨,١٤٢	٧٤,٧٨٨,٤٨٥	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩

الترکز في مخاطر العملات الاجنبية

	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	شيكل	أخرى	اجمالي
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٦,٨٠٨,٢٧١	٦٥٨,٨٨٣	١٧٤,٦٤٢	٨,٣٧٦,٨٥٦	١١٨,٠٢٢	٢٦,١٣٦,٦٧٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٤٧٣,١٥٢	١٦,٤١٦,٨٨٣	٦٨٠,١٠٢	١٠,٥٢٠,١٥٠	٢,٤٨٩,٨١٣	٥٧,٥٨٠,١٠٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦٢,٠١٠,٠٥٦	٥,٤٧٩,٨٣٣	٥	٢١,٥٨١,١٤٧	٢١	٨٩,٠٧١,٠٦٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٧٥٧,٩٠٥	٤٥,٣٧٦	-	-	-	٨٠٣,٢٨١
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٨,١٣٩,٦١٨	-	-	-	-	٢٨,١٣٩,٦١٨
موجودات أخرى	١٠,٩٥٦,٦٤٥	٦٩١,٣٦٨	٣٤,٨٨٤	(٣,٢٦٨,١٥٠)	١٠٧,٠٨٩	٨,٥٢١,٨٣٦
اجمالي الموجودات	١٤٦,١٤٥,٦٤٨	٢٣,٢٩٢,٣٤٣	٨٨٩,٦٣٣	٣٧,٢١٠,٠٠٣	٢,٧١٤,٩٤٥	٢١٠,٢٥٢,٥٧١
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٠,٦٤٦,٧٠٩	١,٥٦٠,٥٩٩	٢٣,٩٥٥	-	١١٧,٧٤١	١٢,٣٤٩,٠٠٤
ودائع عملاء	١١٩,٦٣٠,٥٠١	٢٢,٨٠٤,٧٠٣	١,٠٦٩,٢٧٤	٤٠,٣٢٥,٠١٠	٢,٠٥٨,٢٦٠	١٨٥,٨٨٧,٧٤٩
تأمينات نقدية	٨,٧٣٥,٦٣٥	(٨٥٤,٩٥٠)	(١٦٧,٧٣٢)	٥٩,٥٥٥	٢١,٠٨٨	٨,٣٣٤,٥٩٦
مطلوبات أخرى	٥,٦٥٤,٢٧٩	(١١١,٢٩١)	٢٦,٢٤٠	(٣,٦٧١,٥٨٠)	(٢,٠١١)	١,٨٩٥,٦٣٧
حقوق المساهمين	(٦٩٠,٤٩٥)	—	—	—	—	(٦٩٠,٤٩٥)
اجمالي المطلوبات	١٤٣,٩٧٦,٦٢٩	٢٣,٣٩٩,٠٦١	٩٥١,٧٣٧	٣٧,٢٤٣,٩٨٥	٢,١٩٥,٠٧٨	٢٠٧,٧٦٦,٤٩٠
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٢,١٦٩,٠١٩	(١٠٦,٧١٨)	(٦٢,١٠٤)	(٣٣,٩٨٢)	٥١٩,٨٦٧	٢,٤٨٦,٠٨١
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٦٣,٢٠٧,٢٨٠	٣,٨٠٩,٤٥٧	٨,٩٩٤	—	٤٨٨,٥٧٤	٦٧,٥١٤,٣٠٥

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	شيكل	أخرى	اجمالي
٣١ كانون الأول ٢٠١٧	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٨,٠٥٥,٩٠٧	١,٦١٨,٣٦٦	٢٠٣,٥٣٠	١٢,١٦٠,٧٦٠	٨١,٩٥٥	٣٢,١٢٠,٥١٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٠,٦٩٩,٣٨٦	١٦,٣٩٦,٨٤٧	(١,٥٠٨,٥٢١)	٣,٣٤٩,٢٣٨	٢,١٢٦,٣٤٠	٥١,٠٦٣,٢٩٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٥١,٢٩٨,٥٥٤	٤,٠٢٣,١٥٣	٤١	٢٩,٧٤٢,٧٦٧	٥	٨٥,٠٦٤,٥٢٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	١,٢٩٦,٦٧٨	-	-	-	-	١,٢٩٦,٦٧٨
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢١,٣٤٣,٣٥٢	-	-	-	-	٢١,٣٤٣,٣٥٢
موجودات أخرى	٧,١٤٠,٧٣٥	٥,٨٠٢	(١١٦,٣٧٢)	١,٣٢٢,٦٥٧	٢٢٥	٨,٣٥٣,٠٤٧
اجمالي الموجودات	١٢٩,٨٣٤,٦١٢	٢٢,٠٤٤,١٦٨	(١,٤٢١,٣٢٢)	٤٦,٥٧٥,٤٢٢	٢,٢٠٨,٥٢٥	١٩٩,٢٤١,٤٠٥
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٩,٩١٥,٦٧٢	٥,٨٩٨,٢٦٣	-	٩,٨٧١,٣٣٨	١٢٣,٠٢٢	٢٢,١٨٦,٤٦٣
ودائع عملاء	٤١١,٩٦٠,٧٠٤	١٥٢,٧٥١,٧٠٥	١٨١,٥٠٩,٢٠٩	٣٣,٦٣٧,٦٥٢	١,٥٦٤,٠١٦	١٦٤,٧٠٢,٣٤٠
تأمينات نقدية	٤,٢٤٧,٦٨٧	٨,٤٩٥,٣٧٥	١٢,٧٤٣,٠٦٢	٢٣,٨٠٧,٦٣٢	٢٠٢,٦٣٤	١١,٠٨٩,٨٥٧
اموال مقترضة	-	-	-	-	٤,١٠٥	١,٩٦٣,٠٣٦
مخصص ضريبة الدخل	٤٦٧,٩٩٦	-	١,٩٤٣,٨٥٥	-	-	(١٥١,٧٢١)
مخصصات متنوعة	-	-	-	٤٦,٥٠٤,٦٠٤	١,٨٩٣,٧٧٧	١٩٩,٢٨٩,٩٧٥
مطلوبات أخرى	١٠,٨٣٧,٩٠٣	٢,٥٩٨,٥٧٨	٣,٧٣٤,٣١٢	٧٠٠,٨١٨	٣١٤,٧٤٨	(٤٨,٥٧٠)
المجموع	٤٧٧,٤٢٩,٩٦٢	١٦٩,٧٤٣,٩٢١	١٩٩,٩٣٠,٤٣٨	١٣٦,٨٩٤,٢٧٢	٢٠٨,٠٧٠,٧٦٦	٩٦,٦٩٢,٢٥٣
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	١٢٨,٤٣٤,٦٠٣	٦٤,٣٧٠,٣٦٩	١١٧,٤٨٥,٣٨٣	٨٥,٨٤٤,٧١٤	٥٤٧,٦٣٣,٧٥١	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	(٤٩١,٢٥٨)	٢٢٠,٦٥٩	(١٦٣,٥٣٧)	٩,٥٨١	٤,١٤٣,٦٥٤	٩٠,٢٢٨,٤٤٨
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	١٣٠,٣٢٥,٨٧٠	٢١,٨٢٣,٥٠٩	(١,٢٥٧,٧٨٥)	٤٦,٥٠٤,٦٠٤	١,٨٩٣,٧٧٧	٢٤٨,٥٦٣,٤٢٨

(٣٨/د)- مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية :
تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM .
– يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.
– تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

	اقل من شهر	اكثر من شهر الى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر الى ٦ اشهر	أكثر من ٦ أشهر الى سنة	اكثر من سنة الى ٣ سنوات	اكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٣,٦٢٥,٢٢٦	-	-	٨,٦٧٩,٥٢٨	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١١٧,٣٠٤,٧٥٤
ودائع عملاء	٤٢٣,١٦٣,١٣٣	١٤٣,٥٣٥,٨١٥	١٢١,١٥٨,١٠١	٧٠,٣٦٤,٤١٦	٩٦,٦٧٥,٠٠٥	-	٣٨,٣٢٨,٨١٨	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨
تأمينات نقدية	٥٢,٣٦٠,٧٠٠	١٦,٦٦٧,١٤٨	-	٩,٠٨٣,٤٧٩	٦,٣٠٦,٠٠٠	-	-	٨٤,٤١٧,٣٢٧
اموال مقترضة	-	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٤٠,٠٨٥	-	٣٣,٤٤١,٧٨٨	-	٨٣,٤٨١,٨٧٣
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	٧٤٥,٥٤٨	٧٤٥,٥٤٨
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	١٤,١٠٧	-	١٤,١٠٧
مخصصات متنوعة	-	-	-	١٥٦,٨٠٦	١,٠٠٠,٠٠٠	-	٧٦٧,٤٦٠	١,٩٢٤,٢٦٦
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٣٨,٤١٢,٤٤٢	٣٨,٤١٢,٤٤٢
المجموع	٥٢٩,١٤٩,٠٥٩	٢١٠,٢٠٢,٩٦٣	١٢١,١٥٨,١٠١	٨٨,٣٢٤,٣١٤	١٥٨,٩٨١,٠٠٥	٣٣,٤٥٥,٨٩٥	٧٨,٢٥٤,٢٦٨	١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	١٧٥,١١٣,٩٢٩	٨٤,٦٢٧,٧٢٠	١١٤,٤٠٧,٦٩٧	١٤٦,٦٤٨,٨٩٤	٤١١,٤٤٢,٣١٦	١٥٩,٠٠٠,٩٨٠	٢٦٢,٣٢٨,٠٠٠	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦
٣١ كانون الأول ٢٠١٧								
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٩,٩١٥,٦٧٢	٥,٨٩٨,٢٦٣	-	-	٦٣,٠٠٠,٠٠٠	-	٢,٥٦٤,١٤٠	١٢١,٣٧٨,٠٧٥
ودائع عملاء	٤١١,٩٦٠,٧٠٤	١٥٢,٧٥١,٧٠٥	١٨١,٥٠٩,٢٠٩	١٠٩,٥٠٨,٨٣٩	٩٥,٣٠٩,٢٥٠	-	٢٠,٢٦٨,٠٦٨	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥
تأمينات نقدية	٤,٢٤٧,٦٨٧	٨,٤٩٥,٣٧٥	١٢,٧٤٣,٠٦٢	٢٣,٨٠٧,٦٣٢	٤٢,٤٧٦,٨٧٤	-	-	٩١,٧٧٠,٦٣٠
اموال مقترضة	-	-	-	-	-	١٤,١٦٨,٩٧٨	-	١٤,١٦٨,٩٧٨
مخصص ضريبة الدخل	٤٦٧,٩٩٦	-	١,٩٤٣,٨٥٥	-	-	-	٧٣٣,٣٠٣	٣,١٤٥,١٥٤
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	١١٦,٢٤٨	-	٧٧٤,٦٣٩	٨٩٠,٨٨٧
مطلوبات أخرى	١٠,٨٣٧,٩٠٣	٢,٥٩٨,٥٧٨	٣,٧٣٤,٣١٢	٣,٥٧٧,٨٠١	٧,١٦٨,٣٩٤	-	٢,١٤٢,١٠٨	٣٠,٠٥٩,٠٩٦
المجموع	٤٧٧,٤٢٩,٩٦٢	١٦٩,٧٤٣,٩٢١	١٩٩,٩٣٠,٤٣٨	١٣٦,٨٩٤,٢٧٢	٢٠٨,٠٧٠,٧٦٦	١٤,١٦٨,٩٧٨	٢٦,٤٨٢,٢٥٨	١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	١٢٨,٤٣٤,٦٠٣	٦٤,٣٧٠,٣٦٩	١١٧,٤٨٥,٣٨٣	٨٥,٨٤٤,٧١٤	٥٤٧,٦٣٣,٧٥١	١٩٤,٩٠٢,٧٤٣	٢٤٣,٥٨٩,٦٣١	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي:

	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
كفالات	١٤٩,٩٦٤,٨٥٤	-	١٤٩,٩٦٤,٨٥٤
إعتمادات وقبولات	٤٨,٠٢٠,٨٠٢	-	٤٨,٠٢٠,٨٠٢
التزامات عقود الايجارات التشغيلية	١,٣٢١,٧٠٤	-	١,٣٢١,٧٠٤
سقوف تسهيلات غير مستغلة	٧٥,٧٦٧,١٦٥	-	٧٥,٧٦٧,١٦٥
المجموع	٢٧٥,٠٧٤,٥٢٥	-	٢٧٥,٠٧٤,٥٢٥

	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠١٧	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
كفالات	١٥٦,٥٧٨,٨٦٣	-	١٥٦,٥٧٨,٨٦٣
إعتمادات وقبولات	٥٨,٣٦٠,٨٨٠	-	٥٨,٣٦٠,٨٨٠
التزامات عقود الايجارات التشغيلية	١,٢٩٩,٩٣٥	-	١,٢٩٩,٩٣٥
سقوف تسهيلات غير مستغلة	٧٤,٠٤٣,٣٧٤	-	٧٤,٠٤٣,٣٧٤
المجموع	٢٩٠,٢٨٣,٠٥٢	-	٢٩٠,٢٨٣,٠٥٢

٣٩- معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ- معلومات عن قطاعات الاعمال الرئيسية:

يتم تنظيم البنك لأغراض ادارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية :

– حسابات الافراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الافراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
– حسابات المؤسسات : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
– الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
– الأخرى : يشمل هذا القطاع الانشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

					المجمـــــوع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول	
	الافراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
اجمالي الدخل للسنة – قائمة (ب)	١٥,٠٧٥,٢٣٣	٢٤,٨٣٤,٩٥١	٣,٠٤٧,٥١٣	١,٦٠٨,٧٧١	٤٤,٥٦٦,٤٦٨	٤٨,١٥٤,١٩٣
ينزل : مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(٣,٣٨٠,٥٢٧)	(٢,٢١٦,٤٨٨)	١٩٠,٦٥٢	-	(٥,٤٠٦,٣٦٣)	(٨,٦٤١,٢٣١)
نتائج أعمال القطاع	١١,٦٩٤,٧٠٦	٢٢,٦١٨,٤٦٣	٣,٢٣٨,١٦٥	١,٦٠٨,٧٧١	٣٩,١٦٠,١٠٥	٣٩,٥١٢,٩٦٢
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	(١٢,٠٥٥,٢٤٢)	(١٨,٣٨٣,١٣٠)	(٥٨٠,٦٢٧)	(١,٨١٧,٠٦٢)	(٣٢,٨٣٦,٠٦١)	(٣٣,١٧٥,٠٣٤)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	(٣٦٠,٥٣٦)	٤,٢٣٥,٣٣٣	٢,٦٥٧,٥٣٨	(٢٠٨,٢٩١)	٦,٣٢٤,٠٤٤	٦,٣٣٧,٩٢٨
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	(١,٢٩٤,٦٧٨)	(١,٢٩٤,٦٧٨)	(٢,٥٤٩,١١٥)
الربح للسنة – قائمة (ب)	(٣٦٠,٥٣٦)	٤,٢٣٥,٣٣٣	٢,٦٥٧,٥٣٨	(١,٥٠٢,٩٦٩)	٥,٠٢٩,٣٦٦	٣,٧٨٨,٨١٣
مصاريف رأسمالية	-	-	-	٤,١٥٥,٨٠٩	٤,١٥٥,٨٠٩	٢,٩١٧,٨٠٨
الاستهلاكات والاطفاءات	-	-	-	٣,٠٣٦,٢٢٩	٣,٠٣٦,٢٢٩	٣,١٥١,١٥٦
مجموع الموجودات	٢٥٢,٦٥٣,٩١٥	٤٨٢,٠٨٣,٥٩٤	٤٨١,٩٦٥,٥٥٦	١٣٦,٨٦٦,٤٧١	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤
مجموع المطلوبات	٥٣٩,٩٤٢,٤٦٨	٣٥٧,٤٠٤,٢٣٣	٢٧٥,٦٠٦,٨٤١	٤٦,٥٧٢,٠٦٣	١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥	١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي :

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	٤٢,٠٩٨,٨٨٦	٤٣,٩٦٣,٠٥٣	٢,٤٦٧,٥٨٢	٤,١٩١,١٤٠	٤٤,٥٦٦,٤٦٨	٤٨,١٥٤,١٩٣
المصروفات الرأسمالية	٢,٩٣٥,٤٠٧	٢,٦٩٨,٢٥٦	١,٢٢٠,٤٠٢	٢١٩,٥٥٢	٤,١٥٥,٨٠٩	٢,٩١٧,٨٠٨
	٣١ كانون الاول		٣١ كانون الاول		٣١ كانون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الموجودات	١,١٦٧,٢٥٥,٥١١	١,٢١٩,٩٧٥,٠٣٢	١٨٦,٣١٤,٠٢٥	١٦٢,٢٨٦,١٦٢	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤

٤٠- إدارة رأس المال

أ- وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.

يصنف راس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راس مال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف راس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لاغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية راس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني .

ويتكون راس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى راس المال الاساسي (Tier1) ويتكون من راس المال المدفوع، الاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينة)، الارباح المدورة بعد استثناء اى مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة ان وجدت، تكلفة شراء اسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد اعادة الهيكلة والشهرة.

اما الجزء الثاني راس المال الاضافي (Tier٢) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الادوات ذات الصفات المشتركة بين راس المال والدين ، الديون المساندة و٤٥٪ من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل اذا كان موجبا ويطرح بالكامل اذا كان سالبا .

وهناك جزء ثالث (Tier3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية راس المال عن ١٢٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية راس المال.

وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا يقل راس المال المدفوع عن ١٠٠ مليون دينار، وان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن ٦٪ ، اما راس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية راس المال) عن ١٢٪ ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام ٢٠١٧ بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار / سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠٪) من ارباحه الصافية في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

١ – نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.
٢ – نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.
٣ – نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج- كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم اخذ التاثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية راس المال ويراقب راس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية راس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفردا بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي . وذلك اضافة الى الرقابة المستمرة لنسب راس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لراس المال، المخصصات وراس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن ١٠٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية ارباح على المساهمين من عناصر راس المال التنظيمي اذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الادنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لراس المال (Internal Generation) ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للعام ٢٠١٨ حسب بازل III :

	٣١ كانون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار
بنود رأس المال الاساسي :		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
الخسارة المتراكمة (الأرباح المدورة)	(١,٢١٤,٤٩٦)	٨,١٢٥,٨٢٤
بنود الدخل الشامل الأخرى		
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	(٢,٠٥٣,١٨٤)	(١,٥٠٤,٠٥١)
احتياطي قانوني	١٤,٧١٤,٥٦٣	١٤,٠٨٢,١٥٨
احتياطي التقلبات الدورية	٢,٥٩٧,٠٤٧	١,٨٣٣,٨٢٠
مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية	**١٣٤,٠٤٣,٩٣٠**	**١٤٢,٥٣٧,٧٥١**
يطرح منه :		
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(٢,٣١٣,٩١٩)	(٢,٠٦٤,٣٣٨)
موجودات ضريبية مؤجلة	(١٣,٨٦٧,٩٢٤)	(٤,٠٣٢,٨٢٧)
مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي	(٧,٨٧٠,٠٩٦)	-
إجمالي التعديلات الرقابية	**(٢٤,٠٥١,٩٣٩)**	**(٦,٠٩٧,١٦٥)**
صافي راس المال الاساسي	**١٠٩,٩٩١,٩٩١**	**١٣٦,٤٤٠,٥٨٦**
بنود رأس المال المساند		
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	٧,٠٠٢,٨٤٨
المخصص المطلوب مقابل ادوات الدين المدرجة في المرحلة الاولى	٩,٨٨٧,٥٣٣	-
مجموع رأس المال التنظيمي	**١١٩,٨٧٩,٥٢٤**	**١٤٣,٤٤٣,٤٣٤**
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	٩٤٣,٤٤١,٣٦٢	٩٤١,٩٣٢,٩١٩
مخاطر السوق	٦,٤١٠,١٤٦	٣,٤١٣,٧٠٤
مخاطر التشغيل	٨٨,٩٧٥,٨١٧	١٠١,١٢٩,٠٨٠
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**١,٠٣٨,٨٢٧,٣٢٥**	**١,٠٤٦,٤٧٥,٧٠٣**
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	٪١١,٥٤	٪١٣,٧١
نسبة رأس المال الأساسي	٪١٠,٥٩	٪١٣,٠٤

٤١- حسابات مدارة لصالح العملاء

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

٤٢- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٩١,٨٧٢,١١٨	-	٩١,٨٧٢,١١٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦١,٩٩٥,٦١٣	-	٦١,٩٩٥,٦١٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٣٠٥,١٤٧,١٥١	٤٢٢,٧٢٦,٦٦٧	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٧٩٢,٨٠١	-	١,٧٩٢,٨٠١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٩,١٣٥,٣٤٢	٢,٧٧٩,٩٦٠	١١,٩١٥,٣٠٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	١٦٥,٩٤٩,٩٨٢	١٣٧,٠٨١,٦٢٩	٣٠٣,٠٣١,٦١١
ممتلكات و معدات – بالصافي	-	٢٧,٨١٧,٨٣٩	٢٧,٨١٧,٨٣٩
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	٢,٣١٣,٩١٩	٢,٣١٣,٩١٩
موجودات ضريبية مؤجلة	١٣,٦٣٥,١٠٦	٢٣٢,٨١٨	١٣,٨٦٧,٩٢٤
موجودات أخرى	١١١,٠٨٨,٥٩١	-	١١١,٠٨٨,٥٩١
مجموع الموجودات	٧٦٠,٦١٦,٧٠٤	٥٩٢,٩٥٢,٨٣٢	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٦٢,٣٠٤,٧٥٤	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	١١٧,٣٠٤,٧٥٤
ودائع عملاء	٧٧٥,٨٧٤,٦٣٨	١١٧,٣٥٠,٦٥٠	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨
تأمينات نقدية	٤٣,٧٩٠,٢٢٧	٤٠,٦٢٧,١٠٠	٨٤,٤١٧,٣٢٧
اموال مقترضة	٥٠,٠٤٠,٠٨٥	٣٣,٤٤١,٧٨٨	٨٣,٤٨١,٨٧٣
مخصص ضريبة الدخل	-	٧٤٥,٥٤٨	٧٤٥,٥٤٨
مخصصات متنوعة	١٥٦,٨٠٦	٧٦٧,٤٦٠	٩٢٤,٢٦٦
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١٤,١٠٧	-	١٤,١٠٧
مطلوبات أخرى	٣٦,٢٣٩,٣٨٧	٢,١٧٣,٠٥٥	٣٨,٤١٢,٤٤٢
مجموع المطلوبات	٩٦٨,٤٢٠,٠٠٤	٢٥١,١٠٥,٦٠١	١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥
صافي الموجودات	(٢٠٧,٨٠٣,٣٠٠)	٣٤١,٨٤٧,٢٣١	١٣٤,٠٤٣,٩٣١

	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠١٧	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٢٨,٠٨٨,٩٣٦	-	١٢٨,٠٨٨,٩٣٦
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥١,٨٦٦,٣١٥	-	٥١,٨٦٦,٣١٥
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٧٢,٦٥٠,٣٤٥	٤٤٥,٣٦٦,٥٧١	٧١٨,٠١٦,٩١٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٣٩٤,٩١٥	-	١,٣٩٤,٩١٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٥,٧٦٢,٠٧٩	٦,٠٧١,٧٦٠	١١,٨٣٣,٨٣٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٤٧,٠٥٠,٦٣٥	٢٨٤,٢٧٣,٥٠٧	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
ممتلكات و معدات – بالصافي	-	٢٧,١٦١,٦٧٩	٢٧,١٦١,٦٧٩
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	٢,٠٦٤,٣٣٨	٢,٠٦٤,٣٣٨
موجودات ضريبية مؤجلة	٣,٨٧٥,٨٤٠	١٥٦,٩٨٧	٤,٠٣٢,٨٢٧
موجودات أخرى	١٠٦,٤٧٧,٢٨٧	-	١٠٦,٤٧٧,٢٨٧
مجموع الموجودات	٦١٧,١٦٦,٣٥٢	٧٦٥,٠٩٤,٨٤٢	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٨,٣٧٨,٠٧٥	٦٣,٠٠٠,٠٠٠	١٢١,٣٧٨,٠٧٥
ودائع عملاء	٨٥٥,٧٣٠,٤٥٧	١١٥,٥٧٧,٣١٨	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥
تأمينات نقدية	٤٩,٢٩٣,٧٥٦	٤٢,٤٧٦,٨٧٤	٩١,٧٧٠,٦٣٠
اموال مقترضة	-	١٤,١٦٨,٩٧٨	١٤,١٦٨,٩٧٨
مخصص ضريبة الدخل	٣,١٤٥,١٥٤	-	٣,١٤٥,١٥٤
مخصصات متنوعة	٨٩٠,٨٨٧	-	٨٩٠,٨٨٧
مطلوبات أخرى	٣٠,٠٥٩,٠٩٦	-	٣٠,٠٥٩,٠٩٦
مجموع المطلوبات	٩٩٧,٤٩٧,٤٢٥	٢٣٥,٢٢٣,١٧٠	١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥
صافي الموجودات	(٣٨٠,٣٣١,٠٧٣)	٥٢٩,٨٧١,٦٧٢	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩

٤٣- مستويات القيمة العادلة

أ- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

	القيمة العادلة					
	٣١ كانون الاول					
الموجودات المالية / المطلوبات المالية	٢٠١٨	٢٠١٧	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينـــــار	دينـــــار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
أسهم شركات	١,٧٩٢,٨٠١	١,٣٩٤,٩١٥	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	١,٧٩٢,٨٠١	١,٣٩٤,٩١٥				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	٨,٢١٥,٩٠١	٩,٠٨٠,٨٣٨	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	٣,٦٩٩,٤٠١	٢,٧٥٣,٠٠١	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	١١,٩١٥,٣٠٢	١١,٨٣٣,٨٣٩				
اجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	١٣,٧٠٨,١٠٣	١٣,٢٢٨,٧٥٤				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام ٢٠١٨ .

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

	٣١ كانون الاول				مستوى القيمة العادلة
	٢٠١٨		٢٠١٧		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧١,٠٦٨,١٣٠	٧١,٠٦٩,٠٠٤	١٠١,٥٨٧,٧٨٤	١٠١,٦٠٧,٦١٥	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦١,٩٩٥,٦١٣	٦٢,٧٤٥,٧١٢	٥١,٨٦٦,٣١٥	٥٢,٥٠٨,٩٥٥	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨	٧٣١,٥٣٨,٢٤٤	٧١٨,٠١٦,٩١٦	٧١٩,٨٦٠,٨١٥	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	٣٠٣,٠٣١,٦١١	٣٠٨,٤٩٢,٢١٦	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	٣٣٦,٨٤٠,٧٧٧	المستوى الاول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	١,٠٩٢,٩٠١,٠٤٢	١,١٠٢,٧٧٦,١٧٢	١,٢٠٢,٧٩٥,١٥٧	١,٢١٠,٨١٨,١٦٢	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١١٧,٣٠٤,٧٥٤	١٢٠,٦٧٣,٧٣٣	١٢١,٣٧٨,٠٧٥	١٢٤,١٢٧,٤٠٢	المستوى الثاني
ودائع عملاء	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨	٨٩٧,٦٣٣,٢٣٠	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥	٩٧٥,٧١٤,٠٥٥	المستوى الثاني
تامينات نقدية	٨٤,٤١٧,٣٢٧	٨٥,٣٣٩,٣٢٨	٩١,٧٧٠,٦٣٠	٩٢,٣٢٣,٣٧٨	المستوى الثاني
أموال مقترضة	٨٣,٤٨١,٨٧٣	٨٣,٥٢٢,٢٥٥	١٤,١٦٨,٩٧٨	١٤,٢٠٠,٢٧٧	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	١,١٧٨,٤٢٩,٢٤٢	١,١٨٧,١٦٨,٥٤٦	١,١٩٨,٦٢٥,٤٥٨	١,٢٠٦,٣٦٥,١١٢	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

٤٤- ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	٣١ كانون الاول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار	دينار
اعتمادات	٣٠,٤١٦,٢٦١	٤٤,٢٧٦,٦٤٨
قبولات	١٧,٦٠٤,٥٤١	١٤,٠٨٤,٢٣٢
كفالات		
دفع	٢٢,٤٨٨,٥٧٦	٢٨,٩٧٢,٩٤٩
حسن تنفيذ	٥٨,٨٢٧,٢٦٣	٥٦,١٣٠,٣٣٧
أخرى	٦٨,٦٤٩,٠١٥	٧١,٤٧٥,٥٧٧
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٧٥,٧٦٧,١٦٥	٧٤,٠٤٣,٣٧٤
المجموع	٣٧٣,٧٥٢,٨٢١	٢٨٨,٩٨٣,١١٧

ب- بلغت قيمة عقود الايجار التشغيلية ١,٣٢١,٧٠٤ كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ (١,٢٩٩,٩٣٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧).

٤٥- القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك ١٠,٠٣٣,٥٠٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٨,٠٩٦,٤٢٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧)، وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ ١٤٦,٤٧٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (١١٠,٨٣٨ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧) .

٤٦- ارقام المقارنة

تم اعادة تصنيف بعض ارقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع تصنيف ارقام العام الحالي في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ ولم ينتج عن ذلك أي تعديل لنتائج السنة السابقة.

رابعاً: تقرير مدقق الحسابات المستقل

مراجعة مستقلة وجوهرية
وفق المعايير الدولية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة)
عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـــرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التجاري الأردني والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الاول 2018 ، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا ، وباستثناء اثر الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للبنك التجاري الأردني كما في 31 كانون الاول 2018 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الرأي المتحفظ

1 - يتضمن بند الموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018، موجودات آلت ملكيتها للبنك مقابل تسهيلات ائتمانية مستحقة بمبلغ 84,7 مليون دينار . لم يتم تخفيض قيمة هذه العقارات إلى صافي قيمتهم التحصيلية كما بذلك التاريخ ، مما يشكل مخالفة للمعايير الدولية للتقارير المالية . فيما لو قامت الإدارة بتخفيض قيمة هذه العقارات إلى قيمتها القابلة للتحصيل كما في 31 كانون الأول 2018 ، فإن بند الموجودات الأخرى سيتم تخفيضه بحوالي 9 . 7 مليون دينار ، ومن ثم ، فإن صافي الدخل للسنة سيصبح حوالي 100 ألف دينار ، وسوف تزداد الموجودات الضريبية المؤجلة بحوالي 3 مليون دينار ، وسوف تنخفض حقوق المساهمين بحوالي 9 . 4 مليون دينار على التوالي.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى . ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا المتحفظ .

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حولها . بالإضافة الى الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فقد قمنا بتحديد واعتبار الأمور الموضحة أدناه أمور تدقيق رئيسية ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
1. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) " الأدوات المالية" والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) اعتبارًا من أول كانون الثاني 2018 بأثر رجعي دون إعادة عرض أرقام المقارنة وباستخدام منهجية الأثر المتراكم وبما يتفق مع المعيار اعلاه . تم إثبات الفروقات بين القيم المدرجة المسجلة مسبقًا والقيم المدرجة الجديدة للأدوات المالية والبالغة حوالي 30 مليون دينار كما في الأول من كانون الثاني 2018 في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة. إن التغيرات الرئيسية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) هي إن الخسائر الائتمانية للبنك تستند حاليًا على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة ، والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للبنك .	لقد قمنا بفهم سياسة البنك لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص. كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل البنك من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسبًا لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها : • الإطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للبنك وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). • تحديد حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. • تصنيف التعرضات الائتمانية إلى المراحل المختلفة ، وذلك من خلال دراسة عينة من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنك. • فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لتحديد مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، وإفتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها .

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
	• مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات . • مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحتسب بناءً على عدة دورات اقتصادية وذلك مع المعلومات المعلنة وملائمتها، وتحويله الى احتمال حدوث التعثر في السداد بناءً على دورة اقتصاديه محددة. • مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك . • مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في أول كانون الثاني 2018. ان السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة وإفصاحات إدارة مخاطر الائتمان في الإيضاحات أرقام (2) و(3) و(4) و(38) حول القوائم المالية.
2. كفاية مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية إن التسهيلات الإئتمانية تشكل جزءًا رئيسيًا من موجودات البنك ، ونظرًا لأهمية الاجتهادات المستخدمة في تصنيف التسهيلات الإئتمانية في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة ، تم اعتبارها من مخاطر التدقيق الرئيسية. تمارس إدارة البنك اجتهادات مهمة وتستخدم افتراضات لتحديد كلاً من التوقيت ومقدار المخصص الذي يتوجب تسجيله كخسائر إئتمانية متوقعة .	قمنا بفهم العمليات الائتمانية الرئيسية للبنك المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات . كما قمنا بقراءة سياسة تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للبنك بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص وفهم المنهجية المستخدمة من قبل البنك لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة) ، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل البنك، كما تم الأستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسبًا لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات .

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
بلغ إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة للبنك حوالي 805 مليون دينار وبلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المتعلقة بها حوالي 59 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2018 .	قمنا بإختيار عينة من التسهيلات الإئتمانية لمراجعة ما يلي : • مراجعة اكتمال التسهيلات الإئتمانية المتضمنة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة . • مدى ملائمة تحديد البنك للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة . • مدى ملائمة تحديد التعرض عند حدوث التعثر في السداد واحتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في عملية احتساب الخسائرالائتمانية المتوقعة لعينة من التعرضات . • التسهيلات الإئتمانية التي تم تحديد وجود تدني في قيمتها بشكل فردي والمصنفة على أنها ضمن المرحلة (3) . • تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية ومدى معقوليتها وناتج عملية احتساب المخصصات . ان السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة وإفصاحات إدارة مخاطر الائتمان في الإيضاحات أرقام (2) و(3) و(4) و(7) و(38) حول القوائم المالية.
3. مخصص الموجودات الضريبية وتقييم الموجودات **مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبية المؤجلة** ان احتساب مصروف الضريبة للسنة ومخصص للضريبة للسنوات غير المدققة ضريبياً والموجودات الضريبية المؤجلة تنطوي على تقديرات واجتهادات لمبالغ مادية للقوائم المالية ككل . كما ان للبنك عمليات معقدة واسعة ضمن نشاط اعماله الاعتيادية مما يجعل الأحكام والتقديرات بالنسبة للضريبة امر هام .	قمنا بإجراءات تدقيق للحصول على فهم لطبيعة المخاطر المتعلقة بضريبة الدخل وتقييم مدى مهنية المستشارين القانونيين والضريبيين لدى البنك والمتعلقة في تقييم واحتساب الضرائب المستحقة وكما قمنا بمناقشة الادارة حول نطاق عمل المستشار القانوني والضريبي للبنك للتأكد من كفاءته وقدرته على احتساب المخصصات المطلوبة ، كما قمنا بمناقشة وجهة نظر الادارة حول دقة وكفاية المخصصات المرصودة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة ومدى اتباع البنك لمعيار المحاسبة الدولي رقم (12) وأثر اية فروقات ضريبية مع الجهات الضريبية المختصة واثرها على القوائم المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى . تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا . لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد او استنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهرية .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياته ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك .

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية .

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضا :

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا . ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي .

Deloitte.

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك .
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .
- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية ، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية ولأنشطة العمل ضمن البنك والفرع الخارجي لابداء رأي حول القوائم المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف والأداء حول تدقيق البنك والفرع الخارجي . نبقى المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا و حيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية . نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للأفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها مع الاخذ بعين الاعتبار لما هو وارد في فقرة التحفظ أعلاه.

عمان – الأردن
٢٨ آذار ٢٠١٩

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

شفيق كميل بطشون
إجازة رقم (٧٤١)

Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
010103

خامساً: دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة

التحكم الرشيد للنجاح الأكيد

مقدمة:

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحاكمية المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة إلى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح تامّين ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنهم من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك.

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة وليؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل وسياسة الحاكمية المؤسسية على فروع البنك التجاري في الأردن وفلسطين.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون متفرغاً لإدارة البنك أو موظفاً فيها ولا يتقاضى راتباً منها.

الشخص المطلع: الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وأمين سر المجلس وأقرباء الأطراف المشار إليها.

التصويت التراكمي: آلية التصويت لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الأصوات حسب عدد الأسهم التي يمتلكها وللمساهم الحق باستخدام الأصوات لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات.

تقرير الحوكمة: تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعاً من رئيس مجلس الإدارة.

الأقرباء: الأب والأم والأخ والأخت والزوج والزوجة والأولاد.

ثانياً: التحكم المؤسسي:

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضع من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم بها ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

١- عوامل داخلية:
وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

٢- عوامل خارجية:
وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:
- الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
- توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
- توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب واتباع منهجية الإفصاح.
- وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
- توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.

إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

• العدالة:
يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

• الشفافية:
يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما أن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

• المساءلة:
تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخوّلة بذلك.

• المسؤولية:
يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما أن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية.
يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، وبحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

١. إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما أنه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فإنه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
٢. إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فإن وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
٣. من أجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فإن أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك واستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
٤. التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

- لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (١١ عضواً) ولا يزيد عن (١٣ عضواً) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة ولا يجوز أن يكون أي عضو من الأعضاء عضواً تنفيذياً، ولا يوجد أي عضو تنفيذي (*) لدى البنك.
- عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
- يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالاقتراع السري.
- يراعي البنك التجاري الأردني التنوع في الخبرات واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
- لا يتم الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة إلى ذلك؛ فإن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له ارتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية:
  - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
- يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة من ربع أعضائه على الأقل بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كاف للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم انقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يمكن لأعضاء اللجنة التصويت على القرارات التي تم حضورها بالكامل من خلال الفيديو أو الهاتف والتوقيع على محاضر الاجتماعات لتعذر حضوره الشخصي وبعد أن يتم تقديم الأعذار للمجلس على أن تكون مقبولة، وأن تقوم أمانة السر بإعلام مقرري اللجان بالموافقة على الحضور من خلال الفيديو أو الهاتف ويتم اتباع الإجراءات التالية:
  - توثيق العملية حسب الأصول، والاحتفاظ بالتسجيل الصوتي لحين استكمال التواقيع.
  - أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
  - أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (٥٠٪) من اجتماعات اللجنة خلال العام.
- ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات

(*) العضو التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدويناً للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب، كما يجب تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنتائج قرارات محاضر الاجتماعات للمواضيع التي تخص فلسطين خلال شهر من تاريخ الاجتماع.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم اختياره ٤ سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم استمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافٍ من الموضوعية في أداء مهامه.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

١. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
٢. اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
٣. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
٤. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
٥. التأكد من شمول السياسة الائتمانية لتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية للعملاء من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارستهم في مجال الحاكمية، بالإضافة إلى تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار.
٦. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
٧. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك، واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
٨. التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
٩. التأكد من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
١٠. تحمّل مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية والامتثال للقوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.
١١. اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
١٢. اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
١٣. التأكد من توفر سياسة وميثاق الأخلاق وتعميمها على كافة موظفي البنك.
١٤. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بداية واستمراراً.
١٥. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
١٦. اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
١٧. يقوم مجلس الإدارة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
١٨. ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
١٩. وضع سياسة للمسؤولية الاجتماعية بالبنك وبرامجه تجاه المجتمع المحلي والبيئة، والتأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة وضمن نهج واضح وبتعامل يتم بالعدالة والشفافية.
٢٠. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة بحيث لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة

في الإدارة التنفيذية العليا، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

٢١. يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

٢٢. يحدد المجلس مهام أمين سر المجلس وتشمل ما يلي:

- حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
- تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذه من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

٢٣. قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

٢٤. إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

٢٥. اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
- لجان الإدارة التنفيذية.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office).

٢٦. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

٢٧. على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.

٢٨. تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات، بناءً على توصية اللجنة المختصة بمهام الوظائف الرقابية للمسميات الإدارية المذكورة (لجنة التدقيق لمدير التدقيق، ولجنة المخاطر والامتثال لكل من مدير المخاطر ومدير الامتثال).

٢٩. الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.

٣٠. بالإضافة إلى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

٣١. ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

٣٢. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها .

٣٣. يضع المجلس الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.

٣٤. تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للبنك بموجب أنظمة داخلية خاصة.

٣٥. تعيين ضابط ارتباط يعهد إليه متابعه الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية .

٣٦. اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

٣٧. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.

٣٨. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن ٥٪ من أسهم البنك المكتتب بها بإضافة بنود على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل إرساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الآلية.

٣٩. اعتماد سياسة إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

٤٠. لمجلس الإدارة الاستعانة بأي مستشار خارجي على نفقة البنك شريطة موافقة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة وتجنب تعارض المصالح.

٤١. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.

٤٢. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.

٤٣. على كل عضو من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي:

– الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
– حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
– ضرورة عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
– ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجارية الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
– تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً: دور رئيس مجلس الإدارة:

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:

١. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
٢. خلق ثقافة خلال اجتماعات المجلس– تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، وتشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
٣. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
٤. التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
٥. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
٦. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
٧. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
٨. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحاكمية المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
٩. تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
١٠. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
١١. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
١٢. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو والالتحاق بدورات تدريبية حول أسس وتطبيقات حوكمة الشركات، وتزويده بالبنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني والأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياسته المعتمدة بما فيها سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة، والأوضاع المالية للبنك، وهيكل مخاطر البنك وإطار إداره المخاطر ومواثيق اللجان المنبثقة عن المجلس.

رابعاً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي:

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور الجمعيات العمومية والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وأن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

خامساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:

١. اجتماعات الهيئة العامة.
٢. التقرير السنوي.
٣. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
٤. الموقع الإلكتروني للبنك.
٥. قسم علاقات المساهمين.

- ويخصص البنك جزءاً من موقعه الإلكتروني بحيث يتضمن توضيحاً لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.

الباب الثالث: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملاءمة:

أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك وفقاً لسياسة الملاءمة الخاصّة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

وتشمل الإدارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعدو المدير العام أو مساعدو المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام، ويتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، وقد تم تحديد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ضمن سياسة الملاءمة الخاصة بهم.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- الشخصية القيادية القادرة على منح الصلاحيات وتحفيز الموظفين.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب- شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:

يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن تابعاً للبنك التجاري الأردني.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها، وأن لا يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو ممثلة لها في غاياتها.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

ج- الاهتمام والولاء:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء وفقاً لما يلي:

١- الصدق:

علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة ويقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

٢- الولاء:

في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك؛ يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

٣- الاهتمام:

يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.

ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د- الاستقلالية:

١. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.

إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

٢. ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة حيث يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعَرَّف العضو المستقل على أنه عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذ قرارات موضوعية لصالح البنك، وتتوافر به الشروط التالية:

١. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال الأعوام الثلاث السابقة لانتخابه.
٢. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال الأعوام الثلاثة السابقة لانتخابه.
٣. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٤. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٥. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً أو أحد أقرباء المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال الأعوام الثلاثة السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
٦. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
٧. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى الشركات التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
٨. أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (٥٪) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
٩. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ خمسين ألف دينار.
١٠. أن لا يمتلك العضو ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.
١١. أن لا يكون أحد أقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها.
١٢. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ - الاطلاع والمعرفة:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و-. ميثاق سلوكيات العمل:

لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق سلوكيات العمل في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية وإلزام العاملين في البنك تطبيق محتوياته، ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً، عدم استغلال أي من الإداريين المعلومات الداخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين:

١. استحدث المجلس نظاماً لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
- وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

٢. يعتمد المجلس نظاماً لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي:
- أن يعطى وزناً ترجيحياً مناسباً لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

١- اختيار الإدارة:

يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):
- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكاً تابعاً للبنك التجاري الأردني.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمسة أعوام باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشرة أعوام.

ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملاءمة الإدارة التنفيذية.

٢- دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

٣- الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:
١. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٢. الهيكل التنظيمي ودليل الحاكمية المؤسسية.
٣. الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٤. طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
٥. تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

٤- التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فإن مجلس الإدارة يقوم بما يلي:
- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفر مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

٥- السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة أدناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دورياً مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:
ا. سياسة الائتمان.
ب. السياسة الاستثمارية.
ج. سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.
د. ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
هـ. نظام شؤون الموظفين.
و. – سياسات أخرى:
- سياسة إدارة المخاطر.
- سياسة مراقبة الامتثال.
- سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

وغيرها من السياسات المعتمدة.

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

إن من مهام المجلس مراقبة أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من أجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات «متخذي المخاطر» و«مراقبي المخاطر».
- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال.
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية:

١- التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.
أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

ب. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
ج. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي:
– ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تكون مسؤولة عن تقييم أدائها.
– يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
– التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.
و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس المخاطر.
ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات والقوانين الدولية ذات العلاقة.

٢- التدقيق الخارجي:

- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبعة أعوام كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب (للإدارة العامة –الأردن)، وتحتسب مدة السبعة أعوام عند بدء التطبيق اعتباراً من عام ٢٠١٠، ويكون العام الأول (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور عامين على الأقل من تاريخ انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وكل خمسة أعوام (للإدارة الإقليمية–فلسطين).
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
- على المدقق الخارجي تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- على المجلس التوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك (المناط به مهمة التدقيق على أعمال فروع فلسطين) بعد الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس الإدراة أو موظفاً لديه.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي أن يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية.
- يلتزم البنك بعدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالحه كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة التدقيق في البنك.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- يراعي البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة التنفيذية العليا للبنك إلا بعد مرور عام على الأقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الأعمال الموكلة إليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بمراقبة أعمال البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الأنظمة الإدارية والمالية للبنك وأنظمة الرقابة الداخلية فيها وإبداء الرأي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أمواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالإجابة على أسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن أية مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.

٣- إدارة المخاطر:

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:
١. رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال ونسخة للمدير العام، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
٢. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
٣. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
٤. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف إلى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٥. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٦. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
٧. تقوم بعض لجان الإدارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، ولجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
٨. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
٩. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
١٠. تقوم إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة المخاطر والامتثال.
١١. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
١٢. يأخذ المجلس بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطه جديدة.
١٣. يلتزم المجلس بضمان استقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
١٤. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك المعتمد من المجلس.
١٥. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
١٦. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
١٧. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
١٨. المسؤول المباشر عن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».

٤- الامتثال Compliance:

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم البنك بما يلي:
– اعتماد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبما يتوافق مع القانون والتشريعات الناظمة بالإضافة لأي من السياسات الأخرى الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال والتي تعنى بالضبط الداخلي وحاكمية القرارات ذات العلاقة.
– ترفع دائرة الامتثال تقاريرها إلى المجلس من خلال اللجان المنبثقة عنه مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

أولاً: لجنة الحاكمية المؤسسية:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء اثنين منهم مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية.
٢. مراجعة وتحديث دليل الحاكمية المؤسسية كلما تطلب الأمر ذلك.
٣. للجنة أن تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الأمور.
٤. ترفع اللجنة تقريراً لمجلس إدارة البنك مرة كل عام على الأقل يتضمن رأيها بمدى التقيد ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.
٥. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
٦. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.

ثانياً: لجنة التدقيق:

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، وتم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح مكونة من أربعة أعضاء ثلاثة مستقلين، ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات والمعرفة والفهم الكافي للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية اللازمة والمالية وأي من التخصصات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك بالإضافة إلى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
- التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
- إقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من أجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك ودوائره وفروعه بأقل ازدواجية ممكنة.
- الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أياً كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.

- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
- ترفع للجنة بيانات تفصيلية ربع سنوية بالديون المتعثرة بمختلف تصنيفاتها المعتمدة في لائحة التسهيلات الائتمانية ويتوجب أن تشمل هذه البيانات الديون التي يتم جدولتها أو إجراء تسويات بشأنها.
- ترفع للجنة بيانات ربع سنوية بالتحصيلات العينية والنقدية للقروض المتعثرة وتأثيرها على حساب الأرباح والخسائر.
- يقوم رئيس اللجنة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
- على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة أعوام كحد أعلى.
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
- على لجنة التدقيق تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة مراسلات البنك مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- الاطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الاطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من عدم وجود أي تعارض بالمصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها بحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (٤) مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/ المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في اجتماعات المجلس.
٢. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لاضطلاع عضو مجلس الإدارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منتديات...إلخ.
٣. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع أسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
٤. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
٥. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
٦. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
٧. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
٨. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.
٩. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للالتزام بالبنود التالية:

- المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم وضمان عدم استخدام هذه السياسة بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- تأخذ السياسة بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها وتعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (٣-٥) أعوام وليس فقط على أداء العام الحالي.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.

١٠. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
١١. ترفع اللجنة قراراتها/ توجيهاتها ونتائج أعمالها إلى مجلس إدارة البنك.
١٢. تقييم عمل مجلس الإدارة ككل وللجانه ولأعضائه سنوياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
١٣. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
١٤. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
١٥. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر والامتثال:

تم تشكيل لجنة المخاطر والامتثال بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من أربعة أعضاء اثنين منهم مستقلين، علماً بأنه يجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لميثاقها، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

أ- النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر:

- الموافقة على الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر.
- الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتحديد مدى كفاءتها.
- الموافقة والإشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- التعرف والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد ومتابعة مدى كفاءة أدوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر والحد منها والعمل على تطوير هذه الأدوات.
- تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة في البنك للتأكد من قيام جميع دوائر البنك بتطبيقها بشكل تام.
- مراجعة كافة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة البنك.
- الوقوف على مدى رفع درجة وعي الموظفين بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- أية مهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر في البنك ومراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

ب- النواحي المتعلقة بالامتثال:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير دائرة مراقبة الامتثال وتقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي بشأن مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها وبما لا يتعارض مع صلاحيات لجنة التدقيق.
- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة «اعرف عميلك» وأية تعديلات تتم عليها وأية سياسة أخرى ناظمة لأعمال وظيفة الامتثال لدى البنك.
- الاطلاع على تقارير المراجعة الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- الاطلاع على الخطة السنوية وبرنامج العمل السنوي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من الالتزام بتطبيقها.
- استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي يتم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.

- الاطلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/ أو التأديبية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية في حال اكتشاف أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو خسائر مالية أو تؤثر على سمعة البنك.
- أية مهام أخرى تتعلق بالامتثال في البنك.
- وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتجتمع اللجنة بصورة دورية بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.

خامساً: لجنة التسهيلات:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، ويتم حضور الاجتماعات والتصويت على قرارات اللجنة شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول ويعد هذا الإجراء استثناءً خاصاً لهذه اللجنة، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الاستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
- رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة إلى المجلس بشكل دوري.
- اتخاذ القرار في الحالات الاستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والأسس السليمة والتسلسل الإداري.
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات لجنة التسهيلات في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة التنفيذية العليا مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
- الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

سادساً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث تتألف من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون أحدهم رئيساً لها ويجب أن يتمتع الأعضاء بالمقدرة والمعرفة بالأمور المالية والإدارية والخبرة فى المجال المصرفى والأسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الاستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراته.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الاستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الإنجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
- يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة إضافة إلى من تراه اللجنة مناسباً ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجداول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة.

سابعاً: لجنة تسويات المديونيات والعقارات:

تم تشكيل لجنة العقارات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعين المجلس رئيسها من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأغلبية عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة بينهما، وتقدم اللجنة تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة أولاً بأول وحين الحاجة، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- وضع السياسة والخطط التنفيذية المتعلقة بالتخلص من العقارات المستملكة من البنك بهدف تخفيض المحفظة العقارية إلى أدنى حد ممكن تحقيقاً للأرباح الرأسمالية، من جهة ولرفع معدل كفاية رأس المال وعدم تجميد سيولة البنك، من جهة أخرى.
- تحديد سقوف المزادات للعقارات المرهونة للبنك عند دخول البنك في هذه المزادات مع الإدارة التنفيذية لتقدير أية محددات تفرضها اعتبارات حجم القرض المتعلق بالرهن ومخصصاته وفوائده المعلقة.
- متابعة تقديرات قيم جميع العقارات المملوكة من البنك والتأكد من تحديثها كل سنتين على الأقل مع مراعاة متطلبات البنك المركزي ومدققي الحسابات بهذا الشأن.
- دراسة توصيات اللجنة العقارية الفرعية بخصوص بيع العقارات او استدخالها واتخاذ القرار المناسب حول عروض الشراء لأي من هذه العقارات مع مراعاة تقديرات السوق واعتبارات البنك.
- دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية من خلال تجاربها العملية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- الاطلاع على الكشف الشهري لرهونات العقارات الجديدة المرهونة لصالح البنك وقيمتها التقديرية وكشف الدخول بالمزادات.
- أية مهام أخرى يسندها إليها مجلس الإدارة وتتعلق باختصاصها.

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة إلى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق .
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، وتجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي:

- وجود سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات.
- قيام الدوائر الرقابية في البنك بالتأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة، وتقوم لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
- قيام المجلس باعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد بأن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (١٪) أو اكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- يقوم البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا بالحصول من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق بتعليمات الحاكمية، ويقوم البنك بتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
  - ملخصاً للهيكل التنظيمي.
  - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
  - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
  - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
  - معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها .
  - عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
  - أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام.
  - ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
  - أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
  - إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
  - للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط والواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
  - على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص به على أن يحفظ لدى البنك نسخة ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
  - توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد عقد هذه الاجتماعات ليصار إلى تسمية من يمثله.
  - يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل.
  - تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
  - للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي مرشح كعضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه.
  - للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
  - للبنك المركزي في أي وقت دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
  - للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
  - للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في المادة (٦/د) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ والمبينة في الباب الثالث (ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحاكمية المؤسسية.

- يتم مراعاة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية في فلسطين بشأن الحاكمية المؤسسية، وفي حال وجود أي تعارض يتم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة لمعالجته.
- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحاكمية المؤسسية.
- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية (لجنة الحاكمية المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر والامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك بإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذياً أو غير تنفيذي ومستقلاً أو غير مستقل.
- أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذياً أو غير تنفيذي ومستقلاً أو غير مستقل.
- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة إن وجدت.
- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.
- اسم رئيس وأعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر والامتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

مقدمة:

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود إطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك وأدائه.

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصّة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصّة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الأردن وفلسطين، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالقياس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللازمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف والمنبثقة من الأهداف المؤسسية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح معنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود أدوار لكل من:

- الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.
- الإدارة التنفيذية ومدراء العمليات والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات للإدارة التنفيذية والتي تقوم بالتوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وعلى لجنة التدقيق من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
- ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT Foundation, COBIT Assessor, COBIT Implementation, CGEIT) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.
- ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من التزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات هو «إنشاء القيمة المضافة» للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين اهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى.

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
- توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
- إدارة حصيفة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
- توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
- الارتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
- إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
- المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
- تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
- إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكل إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.

٢. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير عناصر التمكين اللازمة.

٣. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الارتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

٤. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

٥. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك (COBIT) وعناصر التمكين

أولاً: مبادىء حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادىء الرئيسة لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادىء الرئيسة لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs) :
إن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.

٢. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End–to–end):
بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

٣. إطار عمل متكامل (Applying Single Integrated Framework):
يتماشى على مستوى عالي مع المعايير وأطر العمل ذات العلاقة وبحيث يمكنه أن يكون إطاراً جامعاً لحماية تكنولوجيا المعلومات المؤسسية وكل ما يتعلق بإدارتها.

٤. تمكين أسلوب شمولي (Enabling a Holistic Approach):
يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.

٥. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):
يعنى مجلس الإدارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والإدارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

ثانياً: عناصر التمكين:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة دعامات (٧ Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

١. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة إلى إرشادات عملية للإدارة اليومية.
٢. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
٣. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
٤. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
٥. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
٦. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية بتوفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهل تقديم الخدمات.
٧. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح اكتمال جميع الأنشطة واتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.

ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات (الممكنات) السبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و(COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات تعليمات والمعيار لغايات الالتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقي عمليات رئيسيين هما:

١. نطاق عمليات مجلس الإدارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM٥) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة إطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.

٢. نطاق عملية الإدارة التنفيذية: ويحتوي على أربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، والمعروفة اختصاراً بـ(PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار أسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي:

- المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم بإجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
- البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر إجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وإدارة القدرات.
- الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي إجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وإدارة قاعدة البيانات.
- المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل إجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق أدوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الإجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الإجراءات من خلالها، وهي:

– المستوى (٠) الإجراء غير المكتمل (Incomplete Process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك أن هناك مشكلة يجب معالجتها.
– المستوى (١) الإجراء المنفذ (Performed Process): هناك أدلة بأن البنك أدرك بأن المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك إجراءات قياسية، بل إن هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على أساس فردي او على أساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الإدارة بشكل عام غير منظم.
– المستوى (٢) الإجراء خاضع للإدارة (Managed Process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع إجراءات مماثلة من قبل مختلف الأفراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي أو نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الأفراد ولهذا السبب فإن الأخطاء محتملة.
– المستوى (٣) الإجراء الراسخ (Established Process): تم توثيق الإجراءات وتحديدها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الإجراءات، لكن من غير المرجح أن يتم كشف الانحرافات.
– المستوى (٤) الإجراء القابل للتنبؤ: تعمل الإدارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ إجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الإجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والأدوات بطريقة محدودة أو مجزأة.
– المستوى (٥) الإجراء المحسن: في هذا المستوى تم تنقيح الإجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الأخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لأتمتة تدفق العمل، فتوفر الأدوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.

ويسعى البنك للوصول لمستوى نضوج (٣,٢) قبل تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥ والوصول لمستوى نضوج (٥,٢) وقبل تاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٥ وذلك بشكل كامل لكل من الفترتين بحسب سلم النضوج الوارد في (COBIT).

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادىء التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

١- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

– المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».
– رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC ١٧٠٢٤) و/ أو أية معايير أخرى موازية.
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناظمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.
– اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.
– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling).
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

٢- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تقنية المعلومات بقرار من مجلس الإدارة مكونه من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

– اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك.
– اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد.(COBIT)
– اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها .
– اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها.
– التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك .
– اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
– الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

– الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
– التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
– يفوض مجلس الإدارة لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات باعتماد سياسة الأمن السيبراني وبرنامج الأمن السيبراني والتي يتم اعتمادها من مجلس الإدارة.
– التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.
– قام البنك بإنشاء وحدة أمن المعلومات والتي تلتزم برفع تقارير نصف سنوية على الأقل أو كلما دعت الحاجة للمجلس وللإدارة التنفيذية العليا فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، وبحيث يتضمن التقرير الأمور التالية بالحد الأدنى:
• الانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها.
• نتائج تقييم المخاطر السيبرانية.
• نتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني.
• التوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ.
• ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.
وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.

٣- لجنة التدقيق:
– تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
– التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:
١. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب أخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) ITAF الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
• تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
• توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
• الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
• الالتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.
٢. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating): قوي (Strong Performance, Rate 1)، ومرضي (Satisfactory Performance, Rate 2)، وعادل (Fair Performance, Rate 3)، وحدي (Marginal Performance, Rate 4)، وغير مرضي (Unsatisfactory Performance, Rate 5).
وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٤ أو ٥) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٣) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (١ أو ٢)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر–ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
٣. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
٤. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
٥. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) ITAF الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

١- مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:
– توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC ١٧٠٢٤) و/ أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
– تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).
– توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

٢- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:
تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي/ بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
١. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقرة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
٢. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
٣. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
٤. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
٥. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
٦. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
• تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
• أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
• أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
• تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
٧. تزويد حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولا بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.
ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقرراً للجنة.

المراجع:
١. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
٢. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (٢٠١٦/٦٥) تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
٣. COBIT الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الامريكية.

تقرير الحوكمة

يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.

هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٠ ولغاية اربعة سنوات، ويوجد لدى البنك دليل حاكمية مؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الاردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الاوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الإدارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، ومواثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات الناظمة.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ الصادرة عن هيئة الاوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية:

- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة وأسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

١. سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل).

٢. معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل).

٣. سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة/ عضو مجلس إدارة (مستقل).

٤. سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو مجلس إدارة (مستقل).

٥. سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي/ عضو مجلس إدارة (مستقل).

٦. سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور/ عضو مجلس إدارة (مستقل).

٧. شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة/ عضو مجلس إدارة وتمثلها:
– سعادة السيدة ريم بنت ناصر بن محمد الصالح إعتبارا من تاريخ ٢٠١٨/٩/٤ (غير مستقل).

٨. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:
– سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح (غير مستقل).

٩. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)/ عضو مجلس إدارة وتمثلها:
– سعادة الآنسة شادن زياد نبيه «درويش الحجي» (غير مستقل).

١٠. شركة الأردن الأولى للاستثمار/عضو مجلس إدارة ويمثلها كلاً من :
– سعادة السيد «محمد خير» عبد الحميد عبابنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ (غير مستقل).
– سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩ (غير مستقل).
علماً بأن سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» كان عضو مجلس إدارة/ بصفته الشخصية للفترة من تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨ ولغاية تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩.

١١. شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:
– سعادة السيد عبد النور نايف عبدالنور عبدالنور (غير مستقل).

- المناصب التنفيذية في البنك واسماء الاشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	
الإسم	المسمى الوظيفي
سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام
علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	نائب المدير العام للعمليات والدعم
رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	نائب المدير العام للأعمال المصرفية
محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية
وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
مجدي محمود ابراهيم بنات	مساعد مدير عام العمليات (لغاية ٢٠١٨/٠٨/١٩)
زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	المدير الإقليمي لفروع فلسطين (مكلف بمهام مدير اقليمي منذ تاريخ ٢٠١٨/٠٥/٢٨ الى تاريخ ٢٠١٨/٠٧/٢٩ ومدير اقليمي منذ تاريخ ٢٠١٨/٠٧/٣٠)
منتصر مروان شفيق الششتري	المدير الإقليمي لفروع فلسطين (لغاية ٢٠١٨/٠٥/٢٨)
منير «محمد جمعة» أحمد المحتسب *	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات (إعتباراً من ٢٠١٨/١١/٢٦)
غادة محمد فرحان حلوش *	أمين سر مجلس الإدارة
وحيد درويش محارب حيمور *	مدير دائرة معالجة الائتمان وإسترداد الديون

* المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا.

مدراء الدوائر الرقابية	
الإسم	المسمى الوظيفي
محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
مازن عبد السلام محمود الخطيب	مدير دائرة المخاطر
أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام

- عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٢/١٦

– عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٢/١٦

– رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية الأردنية (جريدة الرأي).
– رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية –٢٠١٢/٦/٢٨

– رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية الآن.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. اعتبارا من شهر ٢٠١٦/٤ ولغاية الآن.
– عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتبارا من شهر ٢٠١٧/٤ ولغاية الآن.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥

لا يوجد لديها عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥

– عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٦/٤/١٠

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني»/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٦/٢٨ حتى تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك:
السيد محمود ابراهيم محمود محمود / مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حده حتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١:

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
١	لجنة التسهيلات	٦ اجتماعات	ميشيل الصايغ رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضرت اجتماعين	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبابنه عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر اجتماعين	–
			صالح الكيلاني عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر ٤ اجتماعات	–
			نبيل مشحور عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	–	اعتذر عن ٤ اجتماعات
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر ٥ اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها مازن الصحصاح عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٢	لجنة المخاطر والامتثال	٣ اجتماعات	إيمان الضامن رئيسة اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	–
			نبيل مشحور عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	–	اعتذر عن اجتماع واحد
			صالح الكيلاني عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر اجتماعين	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة ويمثلها مازن الصحصاح	حضر جميع اجتماعاتها	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة وتمثلها شادن الحجي	حضرت جميع اجتماعاتها	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	٩ اجتماعات	أيمن المجالي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبابنه عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر ٣ اجتماعات	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر ٥ اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبدالنور عبدالنور عضو اللجنة	حضر ٨ اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) وتمثلها شادن الحجي عضو اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي	اجتماعين	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبدالنور عبدالنور رئيس اللجنة	حضر الإجتماعين	–
			صالح الكيلاني عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	–	–
			نبيل مشحور عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر الإجتماعين	–
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر الإجتماعين	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها مازن الصحصاح عضو اللجنة	حضر الإجتماعين	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٥	لجنة التدقيق	٩ اجتماعات	شريف الرواشدة رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			أيمن المجالي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			صالح الكيلاني عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩ ..... إيمان الضامن عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر ٣ اجتماعات ..... حضرت ٥ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد ..... –
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) وتمثلها شادن الحجي عضو اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	اجتماعين	نبيل مشحور رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر اجتماع واحد	–
			يزيد الخالدي رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩ ..... يزيد الخالدي عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر اجتماع واحد كرئيس لجنة ..... حضر اجتماع واحد كعضو لجنة	– ..... –
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت الاجتماعين	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	٦ اجتماعات	يزيد الخالدي رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر اجتماعين	–
			صالح الكيلاني رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩ ..... صالح الكيلاني عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر ٤ اجتماعات كرئيس اللجنة ..... حضر اجتماعين كعضو اللجنة	– ..... –
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبابنه عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩	حضر اجتماعين	اعتذر عن اجتماعين
			نبيل مشحور عضو اللجنة	حضر ٣ اجتماعات	اعتذر عن ٣ اجتماعات

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	٤ اجتماعات	نبيل مشحور رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر ٣ اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
			إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	–
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبدالنور عبدالنور عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–

أسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية:

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/ رئيس لجنة التدقيق

حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦، عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (١٩٨١–١٩٨٧)، وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق– الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٧–١٩٨٨). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي / البنك السعودي للاستثمار – الرياض / السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠١٠. وهوعضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (٢٠١٠–٢٠١١)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ عضو لجنة التدقيق

حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام ١٩٧٢. عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩ عين نائباً لرئيس الوزراء ، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزيرالإعلام . وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/عضو لجنة التدقيق

حصلت على شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٢ ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشيستر/ بريطانيا عام ١٩٩٠، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام ١٩٧٩،وحصلت على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

خبرة مصرفية تمتد إلى أكثر من ١٨ عاماًتركزت في مجال الائتمان (الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وفي مجال قروض التجزئة).

شغلت عدة مناصب في قطاع البنوك؛ منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفترة (٢٠٠٧/١٢– ٢٠١١/١٢) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمّان للفترة (٢٠٠٣– ٢٠٠٧/١٢) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (١٩٩٨– ٢٠٠٣)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (١٩٩٣–١٩٩٨).

سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي/ عضو لجنة تدقيق

حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام ٢٠٠٤، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الاحصائي وإدارة الاعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٨، كما أنه حاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المالي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. فقد عمل كرئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة. وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات، ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين، ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO التي تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط. وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات واستشارات الأعمال في مكاتب شركة ارثر أندرسن العالمية في عمان عام ١٩٩١.

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
وتمثلها: سعادة الآنسة شادن زياد نبيه «درويش الحجي» / عضو لجنة التدقيق

حصلت على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٣، وحصلت على شهادة محلل معتمد (CFA) من CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية – فيرجينيا في العام ٢٠١٠، وحصلت على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، و محلل مالي رئيسي للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٠). وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة – دائرة الاستثمار بالأسهم (٢٠١٠– وحتى تاريخه).
كما تعمل الآنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة الـ CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.
- عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن (CFA Society/ Jordan) .
- عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني»/ عضو لجنة التدقيق حتى تاريخ ٢٠١٨/٠٤/٢٩

حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٨٩، وشهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨،وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولي/ صندوق النقد الدولي.

عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (٢٠٠٨–٢٠١٠)، كما كان مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (٢٠٠٥–٢٠٠٨). وعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت، كما شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وقد شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلا عن المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٥، وعضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨ ، وهو مستشار تطوير البرامج والأداء في مؤسسة عبد الحميد شومان من ٢٠١٣/٤ ولغاية الآن.

- أسماء رئيس وأعضاء كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

		ميشيل الصايغ	أيمن المجالي	شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني	شريف الرواشده	المؤسسة العامة لضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها مازن الصحصاح	ايمان الضامن	يزيد الخالدي	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور	المؤسسة العامة لضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) وتمثلها شادن الحجي	نبيل مُشحور
١	لجنة التسهيلات	رئيس اللجنة		عضو		عضو			عضو		عضو
٢	لجنة المخاطر والامتثال			عضو		عضو	رئيس اللجنة			عضو	
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات		رئيس اللجنة		عضو				عضو	عضو	
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي					عضو		عضو	رئيس اللجنة		عضو
٥	لجنة التدقيق		عضو		رئيس اللجنة		عضو	عضو		عضو	
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	عضو					عضو	عضو			رئيس اللجنة
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو		عضو	عضو			رئيس اللجنة			عضو
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات				عضو		عضو		عضو		رئيس اللجنة

• السيدة ريم الصالح عضو مجلس إدارة تم تعينها ممثل عن شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة اعتبارا من تاريخ ٢٠١٨/٩/٤ ولم تلتحق بعد بأي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة (٤) اجتماعات

- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حده:
عقد مجلس إدارة البنك التجاري الأردني خلال عام ٢٠١٨ ثلاثة عشر اجتماعاً

	الاسم	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي اعتذر عن حضورها بعذر
١	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	١٣ اجتماعاً	–
٢	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	١٣ اجتماعاً	–
٣	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها كل من: سعادة السيد «محمد خير» عبابنه حتى تاريخ ٢٠١٨/٥/١٤	٤ اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
	سعادة السيد صالح الكيلاني ممثل عن شركة الأردن الأولى للاستثمار اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩	٦ اجتماعات	–
	سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» عضو مجلس إدارة/ بصفته الشخصية حتى تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩	٦ اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
٤	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة عضو مجلس الإدارة وتمثلها السيدة ريم بنت ناصر بن محمد الصالح اعتبارا من تاريخ ٢٠١٨/٩/٤	اجتماع واحد	اعتذرت عن ثلاثة اجتماعات
٥	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة ويمثلها : سعادة السيد مازن الصحصاح	١٣ اجتماعاً	–
٦	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة وتمثلها: سعادة الآنسة شادن الحجي	١٣ اجتماعاً	–
٧	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة	١٢ اجتماعاً	اعتذر عن اجتماع واحد
٨	سعادة السيدة إيمان الضامن عضو مجلس الإدارة	١٣ اجتماعاً	–
٩	سعادة السيد يزيد الخالدي عضو مجلس الإدارة	١٣ اجتماعاً	–
١٠	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة عضو مجلس الإدارة ويمثلها سعادة السيد عبد النور عبد النور	١٠ اجتماعات	اعتذر عن ثلاثة اجتماعات
١١	سعادة السيد نبيل مَشحور عضو مجلس إدارة	٨ اجتماعات	اعتذر عن خمسة اجتماعات

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ

سادساً: عناوين وفروع البنك

نجاح وازدهار وخدمات واسعة الانتشار

فروع الأردن				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
١	الإدارة العامة	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني – حي الرونق	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٦٦٤١١٠
٢	الفرع الرئيسي	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني – حي الرونق	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٢٠٣٠٨٦
٣	الشميساني	شارع الثقافة – مجمع CSC – عمارة رقم ٢٤	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٢٠٣١٤٢
٤	جبل عمان	جبل عمان – شارع الأمير محمد	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٦٢١٩٦٨
٥	المجمع التجاري	شارع الملكة نور	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٦٨٣٦٥٧
٦	جبل الحسين	جبل الحسين – شارع خالد بن الوليد	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٢٠٣١٩٣
٧	العبدلي	العبدلي – شارع الملك حسين	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٦٦١٤٨٤
٨	شارع مكة	أم السماق – شارع مكة	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٨٢١٨١١
٩	عمان	وسط البلد – شارع الملك حسين	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٢٠٣١٩٧
١٠	اليرموك	الوحدات – شارع اليرموك	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٤٧٧٨٦٨٥
١١	القويسمة	عمان – شارع مأدبا	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٤٧٨٤٦٩٢
١٢	ماركا	ماركا – شارع الملك عبد الله الأول	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٤٨٨٣٦٦٥
١٣	أبو نصير	أبو نصير – شارع العرب	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٢٣٣٣٧٩
١٤	صويلح	صويلح – شارع ياجوز	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٣٥٦٨٩٠
١٥	الفحيص	الفحيص – دوار شاكر طعيمة	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٤٧٢٠٥٢٠
١٦	شارع وصفي التل	شارع وصفي التل	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٥٢٥٦٧٦
١٧	الصويفية	جاليريا مول – شارع عبد الرحيم حاج محمد	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٤٠١٧٦٠٨
١٨	الهاشمي الشمالي	شارع البطحاء	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٢٠٣١٧٧
١٩	الزرقاء	الزرقاء – شارع السعادة	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٥-٣٩٩٣٢٩٠
٢٠	مأدبا	مادبا – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٥-٣٢٤٦٩٣١
٢١	الكرك	الكرك – شارع طريق عمان الرئيسي – الثنية	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٣-٢٣٨٦٩٦٧
٢٢	العقبة	الوحدات الشرقية – شارع بن رشد	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٣-٢٠١٤١٦٦
٢٣	السلط	السلط – شارع الميدان	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٥-٣٥٥١٥٦١
٢٤	معدي	دير علا – الشارع الرئيسي	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٥-٣٥٧١٧٦١
٢٥	إربد	إربد – شارع بغداد – تقاطع دوار القيروان	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٢-٧٢٤٣٠٣٦
٢٦	شارع الحصن/ إربد	إربد – شارع الحصن	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٢-٧٢٥١٧٨٥
٢٧	مكتب إربد	إربد – البلد – شارع السينما	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٢-٧٢٤٧٠٨٧
٢٨	الرمثا	الرمثا – مبنى البلدية – شارع الوحدة العربية	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٢-٧٣٨١٨٥٧
٢٩	المفرق	المفرق – الحي الشرقي – شارع خالد أبو سماقة	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٢-٦٢٣٦٦٥٢
٣٠	ياجوز	الجبل الشمالي – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٥-٣٧٥١٦٧٧
٣١	أم أذينة	شارع مكة المكرمة – عمارة الثوابت رقم ٦١	٠٦-٥٢٠٩٠٠٠	٠٦-٥٥٢٧٤٣٩

فروع فلسطين				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
١	الإدارة الإقليمية	رام الله – شارع برلين	١٨٠٠٨٨٢٨٨٢	٩٧٠٢٢٩٨٧٦٨٢
٢	رام الله	رام الله – شارع برلين	١٨٠٠٨٨٢٨٨٢	٩٧٠٢٢٩٨٧٦٨٢
٣	مكتب رام الله	رام الله – ميدان المنارة عمارة سيتي سنتر	١٨٠٠٨٨٢٨٨٢	٩٧٠٢٢٩٦٣٧٢٣
٤	بيت لحم	بيت لحم – شارع المهد	١٨٠٠٨٨٢٨٨٢	٩٧٠٢٢٧٦٧٢٣٧
٥	نابلس	نابلس – الدوار – مجمع بلدية نابلس	١٨٠٠٨٨٢٨٨٢	٩٧٠٩٢٣٨١٩٥٣
٦	طولكرم	طولكرم – عمارة سمارة والأعرج	١٨٠٠٨٨٢٨٨٢	٩٧٠٩٢٦٧٦٥٩١

www.jcbank.com.jo